كتاب تعليق الدرة الشنوانية على شرح الاجرومية تأليف سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام الامام العالم العامل الفاضل الشيخ ابو بكر الشنواني تغمده الله تعالى بالرحمة والرضوان واسكنه فسيح الجنان بمحمد واله امين وانفعنا به امين

ام

مجموع جامع

فيه حاشية على الشنواني على شرح خالد اه

ويليه ايضا حاشية الازهرية للنابلسي اه

ويليه ايضا حاشية الشيخ يوسف الفيشي على شرح القطر للمصنف

ويليه ايضا حاشية الشيخ احمد الزرقاني على شرح القواعد للعلامة الشيخ خالد بن محمد الازهري اه

ملك الفقير الى الله عبد الحافظ السماحي

سهاب الدين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله اهل الحمد ومستحقه • واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
في ابداع خلقه • واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله
واصحابه والشاهدين بصدقه • ما شيخ سحاب بوابله وودقه وبعد
فقد كنت علقت على شرح الاجرومية للشيخ خالد الازهري تغمده الله برحمته
حواشي مسماة بالفوايد الشنوانية على شرح الاجرومية وذكرت فيه
ما يسره الله ثم فجاءت في الحجم كبيرة وعلى فهام المبتدين عسيرة ثم اختصر
في نحو نصف حجمها لتسهيل على المتعلمين وليعم نفعها للمعلمين وسميتها
تعليق الدرة الشنوانية على شرح الاجرومية في علم العربية وهو من اجل
العلوم فايدة وافضلها عايدة وحكمة واقربه جنة • ومعرفته تفضي الى فهم
العلوم المهمة جعلها الله خالصة لوجهه الكريم • وموجبة للفوز بجنات
النعيم وغفرانه ولذريته ولوالديه واحسن اليهم واليه امين

قوله بسم الله الرحمن الرحيم لما كان تاليف هذا الكتاب امرا ذا بال اي
ذا شان يهتم به وكل ما هو كذلك تطلب فيه البداة بالتسمية لما ورد
في ذلك بدا المص والشارح بها وفقا لا بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل اسم من
اسما الذات الاقدس المسمى منها بهذا الاسم الانفس لا بشي من غيره
مطلقا ابتدي او الف ملتبسا متبركا او مستعينا فان قيل الشيخ
والشارح لم يبدا احدهما بالبسملة قلت لعلهما اتيا بها نطقا لا خطا
فان قيل لم ترك المص الحمد والتشهد والصلاة والسلام على النبي
عليه السلام قلت لا مورمنها انه ترك ذلك روما للاختصار
والبداية لا تقتضي الكتابة وفيه بعد لان العادة جارية بان المؤلف
يكتب ما يقول ومنها حصول الحمد بالبسملة لانه الوصف بالجميل
والظاهر ان حصوص لفظ الحمد غير مراد كما صرح به النووي رحمه الله

تعالى

الكثير الغفير يقال اغفره الله اغفارا وحكى غفره غفرا كضرب ضربا وغفرا بالكسر
وغفرانا فهو غفور والجمع غفر والانثى غفيرة من نسوة غفار وعد له اسماء وهو
مشتق من انكسار الفقار وهو الظهر الذي لا يبقى معه قدرة وقيل من الفاقرة
وهي الداهية او الهلاك حكاهما في الكفاية وجزم صاحب المستعذب
بالاول فقال اصله الذي يشتكي فقاره وهي عظام الظهر كانه سبحانه
قاطع الظهر واسم المولى يقع على معان كثيرة هو الرب والمالك والسيد
المنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعقيد
والصهر والعبد والمنعم والمنعم عليه والمعتق والعاصب القائم بالامر
وناظر اليتيم والشريك والنديم والغني الفقير المحتاج بل كل ما سواه محتاج
اليه وفي جمع الغني مع الفقير ايهام الطباق وهو الجمع بين متضادين اي
بين معنيين متقابلين في الجملة وكذا بين العبد والمولى قوله خالد ابن
عبد الله ابن ابي بكر الازهري خالد اسم الشارح وهو بدل من فاعل يقول
وعطف بيان له وابن عبد الله نعت لخالد ويجوز جعله خبر المبتدا
محذوف والجملة مستانفة وكانه قيل من خالد فقال هو ابن عبد
الله او معترضة بين القول ومحكيه وبين الموصوف وصفته وفائدة
الاعتراض تمييز المصنف عن غيره لما في اسمه من الاشتراك ويصح جعلها نعتا
له بتقدير تنكيره وابن ابي بكر نعت لعبد الله ويجري فيه نظير ما
تقدم والازهري نعت لخالد وهو نسبة الى الازهر لانه كان مستغرقا
فيه وكان شافعي المذهب صعيديا جرجي البلد والازهر هو الجامع
الذي هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة وقد اختص بكثرة العبادة
واكتساب السيادة واستعقاب السعادة فيا له من جامع ما ازهره وما ضع
انوره والجالس فيه يجد راحة من قبل الرحمن ولا ينكر ذلك الا من
مبتلى بالحرمان وقد انتشر في الافاق علماؤه ونفع الشرق والغرب

صلحا وهو ولا عبادة متيسرة في مثله ولا علم اكثر مما بين اهله وهذه نبذة يسيرة
والا فضله سابغ وفخره دايم ولله الفضل والمنة اذ جعل عمل اهله عمل اهل
الجنة **قوله** عاملة الله بلطفه الخفي خبر والمقصود به انشا الدعا باللطف
وفسر بالاقدار على الطاعة فيكون مرادفا للتوفيق كما صرح به الجوهري
وغيره قال السبكي اللطف هو التوفيق خلافا للمعتزلة وقيل الرفق
والرحمة انتهى والخفي الظاهر قال اهل اللغة يقال خفيت الشي اذا اظهرته
واخفيته اذا سترته وكتمته هذا هو المشهور وقيل هما لغتان فيهما
جميعا اي البين الواضح لكل احد لتناهيه في العظم والكمال او البين كونه
لطفا لعدم وجوبه عليه تعالى **قوله** واجراه على عوايد بره الخفي اي استمر
به على عوايد بره اي خيره الكثير الواسع اي اللهم اجره على عوايد برك
الخفي ويجوز في العوايد جمع عايدة ان يراد به الوصف اسم فاعل من العود
اي الرجوع مرة بعد اخرى والاضافة للتخصيص وان يراد بالعايدة
المعروف والصلة والعطف والشفقة كما في القاموس فتكون الاضافة
بيانية والحفي لغة من الحفاوة بفتح المهملة وكسرها بلها فا كالحفاية
بالكسر وهي المبالغة في الاكرام وبين جملتي الدعا التجنيس والتصحيف
قوله الحمد لله هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة
او حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا والله اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما
مما يوهم استحقاق الحمد بوصف دون وصف لا يقال المقصود من ذكر
الحمد هنا حصول البداية بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وقد
فاتت البداة به بما سبق اما لانه ليس المراد بالحمد في الحديث الوارد
في ذلك قول الحمد لله فقط بل المفهوم الكلي الذي هو ذكره وهو صادق
بالتسمية وذكر الحمد بلفظه بعد ذلك تاكيد واما لان الابتدا محمول

على

على العرفي الذي يعتبر بمبدا لا الحقيقي فجملة البسملة والحمد بل والتشهد معهما
والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكراه مبدا عرفيا لما
يقصد ذكره بعدها واما لان المراد بالابتدا ما يصدق بكل من الحقيقي
والاضافي فالبسملة مبدو بها حقيقة والحمد مبدو به بالاضافة لما بعده
وال في الحمد للجنس او الاستغراق او العهد اي جنس الحمد او كل فرد منه او
الحمد المعهود مملوك او مستحق للمعبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال
والجملة انشائية او خبرية كما هو اصلها لحصول الحمد على التقديرين لكن
بطريق اللزوم على الثاني اذ من لازم الاخبار عن الحمد بانه مملوك او مستحق
له تعالى وصفه تعالى بانه مالك او مستحق له وذلك جميل قطعا فيكون
الوصف به حمدا لا بطريق المطابقة ولعله مراد من دل كلامه على عدم
حصول الحمد على تقدير الخبر واما ما قيل من انه لابد في تحقق الحمد من الاذ عان
بمدلول الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يتحقق حمد على تقديره فهو في غاية
السقوط اما اولا فلانه انما ياتي على مقتضى كلام السيد وغيره من ان
المراد بالتعظيم الباطني في الحمد ان يعتقد اتصاف المحمود بالمحمودية واما
ثانيا فلانه لا وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشا والا خبار
وقد علم من كلام المحققين من ان المراد بالتعظيم الباطني ان يقصد
التعظيم وان لم يعتقد ما ذكر مع عدم الاذعان بل مع اذعان العدم واما
ثالثا فلان اعتبار الاذعان وعدم لزومه للاخبار لا يسوغ اطلاق
منع الاخبار وعدم حصول الحمد على تقديره بل وزانه وزان ساير
المعتبرات في الحمد كالتعظيم ظاهرا فغايته الامر توقف تحقق الحمد على
تحققه نعم ان حملت الواو في جملة الصلاة الاتية بنا على انشائيتها
على العطف على ما هو الظاهر تعين الانشا هنا بنا على منع الجمهور عطف
الانشا على الخبر مطلقا كما هو ظاهر اطلاقهم او فيما لا محل له من الاعراب

قيد بذلك السيد وتوزيع فيه قوله رافع مقام المنتصبين لنفع العبيد النفع
ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير فالنفع خير وضده
الضر قال الله تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا والعبيد جمع عبد وله
جموع جمعها ابن مالك رحمه الله تعالى في هذين البيتين •
• عباد عبيد جمع عبد واعبد اعابد معبودا معبدة عبد •
• كذلك عبدان وعبدان اثبتا كذاك العبدى امدد ان شئت ان تمد •
قوله الخافضين جناحهم للمستفيد اى المتذللين والمتواضعين والملينين
جناحهم له مستعار من خفض الطائر جناحه اذا اراد ان يحط والمستفيد
طالب الفائدة وهي لغة ما استفيد من علم او مال واصطلاحا ما يترتب
على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لاجله الاقدام على
الفعل او كان ما لاجله الاقدام على الفعل وفي تعليق الحمد بكل من الذات
وصفة الرفع اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد لكل منهما بل ولساير الصفات
ايضا اذ هذا الاسم الاقدس تفهم منه جميع صفاته تعالى قوله بان تسهيل
النحو الى العلوم اى تسهيل الجهة والطريق الى العلوم قوله ولا تزيد بعطفه
على سابقه تفسيري والمراد بالتزيد التردد قوله والصلاة والسلام
على سيدنا جملة خبرية لفظا قصد بها انشا الدعا بالصلاة اى الرحمة
عليه والسلامة من النقايص والمطلوب امر زايد على ما حصل له في
كل وقت فان نعمه تعالى لا نهاية لها ففيه حذف او استعمال العام في الخاص
بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول وقيل انها امر تعبدي لا كمال
الطالب وتعظيم المطلوب ولم يقصد معناه وهو تكلف ويجوز بعضهم
كون جملة الصلاة والسلام خبرية معنى ايضا لا انشا الدعا بناء على جملة
الحمد فاسد اذ الاخبار بالدعاء ليس بدعاء ولا يتضمن سوال ذلك بخلاف
قول بعضهم انها خبرية معنى والمقصود الثنا فانه صحيح لكنه بعيد والنز

الفصل

الفصل بين جملتي البسملة والحمد تنبيها على استقلال كل بالمقصودية والوصل
في جملة الصلاة تنبيها على تميز ما يتعلق به تعالى بالمتبوعية والمقصودية
الذاتية وفي كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى ويشهد له ما جاء في الكتاب
والسنة وحكى بعضهم ثلاثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى
غيره وامتناع اطلاقه على الله تعالى حكاية عن الامام مالك رضي الله تع عنه
وامتناع اطلاقه الا على الله تع تمسكا بما روى من انه صلى الله عليه وسلم
قالوا له يا سيد فقال السيد هو الله تع وقد عرفت ان في الكتاب والسنة
ما يدل على خلاف ذلك ونقل النووي في الاذكار عن النحاس انه جوز اطلاقه
على غير الله تع الا ان يعرف بال ثم قال والاظهر جوازه بالالف واللام
لغير الله تع والسيد المتولي للسواد اي الجماعة الكثيرة وينسب ذلك به
فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الثوب وسيد الفرس ويقال ساد القوم
يسودهم ولما كان من شرط المتولي للجماعة الكثيرة ان يكون مهذب النفس
قيل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع
قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك
قوله محمد بدل من سيدنا او بيان له لا صفة لان العلم لا ينعت ولا ينعت
به ولكن الاظهر ان المقصود الاصل ههنا ايضاح الصفة السابقة وتعزيز
النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس ويجوز ان يكون فائدة عطف
البيان هنا المدح كما ذكره الزمخشري في قوله تع جعل الله الكعبة البيت الحرام
ان البيت عطف بيان جيء به للمدح كما تجيء الصفة لذلك قوله المعرب
باللسان الفصيح عما في ضميره اي المبين باللفظ الفصيح عما في نفسه نعت
لمحمد لا لسيدنا فلا تقدم على عطف البيان او البدل ويجوز ان يراد باللسان
الجارحة المخصوصة ومعنى فصاحته على هذا خلوصه من اللكنة والعجز
عن النطق قوله من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد الغرابة كون الكلمة

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال وتنافر الحروف وصف في الكلمة
يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو الهعخع وتنافر الكلمات كونها
ثقيلة على اللسان كقوله • وليس قرب قبر حرب قبر • والتعقيد كون الكلام
معقدا اي لا يظهر معناه بسهولة قوله على آله المشهور ان اصله اهل قلبت
الهاء الفا وفي القاموس همزة ثم الفا قيل فلا يلزم شذوذ وفيه نظر
لتصريح بعض المحققين بشذوذ دماء من موه وتصغيره على اهيل دليل
على ما مر لما هو مقرر من ان التصغير يرد الاشيا الى اصولها وقيل اول
تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتصغيره على اويل دليل على ما ذكر
لما تقدم وفي القاموس يصغر على اهيل واويل ومنه يعلم انه لا دليل
في التصغير على تعيين احدهما وقد يقال يجوز ان يكون له اصلان
اهل واول فباعتبار احدهما صغر على اهيل وباعتبار الاخر صغر
على اويل فاندفع الاشكال في المقام وصح الاستدلال على ان اصله
اهل باهيل لظهور ان مجي اهيل يدل على ان اصله اهل ولكن ذلك
لا ينافي ان له اصل اخر باعتباره صغر على اويل واختلفوا في آل النبي
صلى الله عليه وسلم والاكثرون على انهم من حرم عليهم الزكاة وهم بنو هاشم
عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وبنو هاشم وبنو المطلب عند امامنا
الشافعي رضي الله تعالى عنه وقيل بنو غالب وقيل ذريته وازواجه وقيل
اتباعه وقيل اتقيا امته قوله واصحابه قال الجلال الدواني جمع
صحب جمع صاحب او جمع صاحب كخفيف صحب بمعنى صاحب وقال
في المطول كالزمخشري انه صاحب واورد عليه ان الجوهري منع جمع جمع ص
فاعل على افعال ولهذا قال السعد في حواشي الكشاف الحق عدم ثبوته
حتى قيل ان اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر كخفف صاحب
والمراد بالصاحب هنا الصحابي وهو هنا من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه

وسلم

وسلم ومات على ذلك **قوله** اولى الفصاحة والبلاغة والتجريد اعلم ان الفصاحة
في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
وتقدم معنى التنافر والغرابة ومخالفة القياس اللغوي ان تكون الكلمة
على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة بان تكون على خلاف ما ثبت
عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس
الاجل وفي الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها فالضعف ان يكون تاليف الكلام على خلاف القانون النحوي
المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب
غلامه زيدا وتقدم معنى تنافر الكلمات ومعنى التعقيد وفي المتكلم ملكة
تقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة في الكلام مطا
لمقتضى الحال مع فصاحته والحال هو الامر الداعي للمتكلم الى ان يعتبر مع
الكلام الذي يودي به اصل المراد خصوصية ما ومقتضى الحال هو الكلام
الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال انه
من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال مثلا الانكار حال يقتضي
كلاما موكدا وقولك ان زيدا في الدار موكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال
الذي هو الكلام الموكد بمعنى انه من جزئياته وان ذلك الكلام الموكد صادق
عليه وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ واما التجريد فهو
ان ينتزع من امر ذي صفة امرا اخر مثله في تلك الصفة لكمالها فيه **قوله**
وبعد ظرف منقطع عن الاضافة اي بعد ما تقدم وهو يتقدر افوك
ونحوه والفا بعد زايدة على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها اي ما بعد
الفا لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو تخفيفا
لا لان الفا عليها وعلى هذا لا محال لتوهم الجمع بين الواو واما على ان الجمع
بحسب التقدير غير مضر كما صرح به نجم الايمة الرضي لكن يتبادر من كلامه

يقتدر

التجريد
وحاصله تعيينه فرد آخر
فتنزع من زيد موصوفه
بالشجاعة وكما في قوله تعالى
لا سبيل له فيها

ان اما انما تحذف اذا كان الجزا امرا او نهيا فلا يقال زيدا فضربت فلا تفعل
واما هنه تجرده عن معنى التفصيل لمجرد اللزوم فلم يحتج الى ذكر اما معها وفي القاموس
واما للتاكيد كقولك اما زيد فذاهب اذا اردت انه لا محالة ذاهب والمقصود
لزوم تحقق مدخول الفا لعند ما تقدم فان المعنى لزوم وجوده لعندهما
لوجود شي ما او لزوم وجوده لوجود شي ما بعدهما ووجود شي ما مطلقا
وبعدها معلوم ضرورة فكذا الجزا وتقييد الملزوم بالمعد به قرينة
تامة على ان اللازم بعدها كما لا يخفى فعلى التقديرين يحصل المقصود
الا ان تقييد الجزا اصرح فان قيل مضمون الجزا ثابت وجد شي بعد
ما تقدم او لم يوجد فما المراد بكونه لعدن قلت انه قيد للاخبار والاعلام
فان القيود قد تتعلق به كما نص عليه ابن الحاجب فكانه قال فاقول
او فاعلم هذا شرح الخ او التعقيبة رتبية قوله فهذا اشارة الى المعم
المرتب الحاضر في الذهن سواء كان وضع الخطبة قبل التصنيف او بعد
لانه لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها في الخارج فما قيل انه ان كان
وضع الخطبة بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر في الخارج ليس بمستقيم
الا ان يراد به الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها
ودون المركب من الثلاثة او الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب هذا
المقام ونية لعدا ايضا لا يخفى على المصنف لان الحاضر من النقوش
لا يكون الا شخصا ومن البين ان ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية
ذلك الشخص بالاسم الذي ذكر بل الغرض وصف نوعه وتسميته وهو
نقوش الكتابة الدالة على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعة بازا المعاني
المخصوصة اعم من انه يكون ذلك الشخص وغيره مما يشاركه في ذلك المفهوم
ولا شك في انه لا حضور لهذا الكلي في الخارج فالاشارة الى الحاضر في الذهن
على جميع التقدير ان احسن قوله شرح اي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا

باعتبار

باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من
ان اسامي الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من
حيث دلالتها على معان مخصوصة قوله لطيف من اللطافة وهي في الاصطلا ح
رقة القوام او كونه شفافا اي لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه والمراد
تصغير بديع الصنع قوله لالفاظ الاجرومية يحتمل انه من اضافة
المسمى الى الاسم وانه من الاضافة البيانية اي الفاظ هي الاجرومية ومؤلفها
هو الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم
بهمزة مفتوحة بعدها الف ثم جيم مضمومة ثم را مشددة مضمومة ومعناه
بلسان البربر الفقير الصوفي وكان عالما صالحا حكي عنه انه صنف هذه
المقدمة تجاه البيت الشريف واعلم ان اسما العلوم كاسما الكتب اعلام اجنا س
عند المحققين وضعت لانواع اعراض تتعدد افرادها بتعدد المحل كالقايم
بزيد وبعمرو وقد تجعل اعلام شخص باعتبار ان المتعدد باعتبار المحل
يعد عرفا واحدا وهذا انما يتم ان لم تكن موضوعة للمفهوم الاجمالي
فان سيد المحققين صرح بان اسم كل علم موضوع بازا مفهوم اجمالي هو حد
الاسمي قوله في اصول علم العربية اي في بيان ذلك والمشهور ان الظرفية
في امثال هذا على التشبيه من حيث ان البيان يمكن تعبير هذه الالفاظ
فكان البيان محيط بها تجعل الشمول العمومي كالشمول الظرفي وقال
السعد التفتازاني ظرفية المعنى للفظ لكونه حاصرا له آخذا بجوانبه فلا يخرج
طرف من اللفظ عن طرف من المعاني انتهى اي او لكونه يتعقل او لا ثم
يوتى باللفظ على قدره لا ازيد كما ان المظروف يحصل بعد الظرف على قدره
لا ازيد وقيل ونعم ما قيل ان الظرفية مجاز عن الدالية بعلاقة ان المظرو ف
دال على الظرف او في معنى اللام والمعنى انه دال عليه وعلى غيره المشهور
من الوجوه لا حاجة الى تقدير البيان وعلى التشبيه اما استعارة بالكناية

ان شبه الدال والمدلول بالمظروف والظرف او بالتبعية ان شبه الحالة
التي بينهما بالحالة التي بين الظرف والمظروف او تمثيلية ان شبه الصورة
المنتزعة بالصورة او تشبيه بليغ اى كانه فيه والمراد بكونه فى كذا عرفا
انه المقصود بالذات منه فلا يضر اشتمال الشرح على الخطبة ونحوها
مما ليس من اصول علم العربية او المراد فيها وفيما يناسبها عرفا والاصول
جمع اصل وهو لغة ما يبنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف
منها احكام جزئيات موضوعها ويراد فيه القاعدة والضابط والقانون
ويقال فى الاصطلاح ايضا للراجح وللمستصحب وللدليل يقال الاصل فى
هذه المسئلة الكتاب والسنة اى الدليل واضافة اصول الى ما بعده
لتعريف العهد الخارجى اى الاصول المعينة المعلومة عند اهل هذا
الفن والتحقيق ان المعانى المذكورة فى المعرف باللام تجرى فى المعرف
بالاضافة والمراد جنس الاصول واسما العلوم كالنحو تطلق على ثلثة
معان على المشهور المسائل وادراكها اى التصديقات المتعلقة بها
وملكة استحضارها اى قوة حاصلة من تكرر ادراك القواعد يقتدر
بها على استحضارها كذا قرره والحق ان كونه من التكرر غالبى
واللازم حصولها بعد الادراك او معه وعلى المعنى [illegible] اضافة
اصول الى علم من اضافة العام مطلقا الى الخاص وعلم العربية علم يحترز
به عن الخلل فى كلام العرب لفظا وكتابة وبعضهم الى اثنى عشر منها اللغة
والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية
والخط وقرض الشعر وانشا الرسائل والخطب والمحاضرات ومنه
التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لا قسما براسه وقد يطلق علم
العربية ويراد به النحو كما هنا والعربية علم واضافة العلم اليه من اضافة
العام مطلقا الى الخاص للتنبيه لتحرر الادراك وبينهما السابق يباينه

ومقتضى

ومقتضى كلامهم انها بمعنى من البيانية ومقتضى كلام النحاة انها بمعنى اللام
وبه صرح بعض المتأخرين وعن عمر رضي الله عنه انه قال تعلموا العربية
فانها تزيد في العقل والمروءة ويروى عن علي رضي الله عنه انه قال

النحو يصلح من لسان الالكن * والمرء تعظمه اذا لم يلحن
واذا اردت من العلوم اجلها * فاجلها منها مقيم الالسن
لحن الشريف يحطه عن قدره * فتراه يسقط من لحاظ الاعين
وترى الدني اذا تكلم معربا * حاز النباهة بالبيان المعلن
ما ورث الاباء وان ورثوا * ابناءهم مثل العلوم فاتقن

وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيحب
ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه
قوله ينتفع به المبتدي اي بان يبصره ولما كان نفعه للمبتدي اتم لانه
ينقله من الجهل الى العلم اقتصر عليه والا فهو نافع لغيره ايضا لانه يذكره
ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهي ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ويحتمل انه
اقتصر عليه تواضعا وهضما قال البلقيني ويؤخذ من كلام النووي ان المبتدي
هو الذي ابتدأ في ذلك العلم ولم يصل فيه الى حالة يستقل فيها بتصوير
المسائل بنفسه [illegible] الى حالة يستقل فيها بتصوير مسائل ذلك العلم فهو المتوسط
وان استقل بالتصوير واستحضر غالب احكام ذلك العلم وامكنه اقامة
الادلة عليه فهو المنتهي ولم يذكر المتوسط ولعله لانه لا يخرج عنهما لانه
بالنسبة الى ما اتقنه منته والى ما لم يتقنه مبتدي وفيه نظر والمشهور
في المبتدي الهمز لانه اسم فاعل من ابتدأ بالهمز ويجوز لغير همز على انه اسم
فاعل من ابتدى بغير همز وقد يقال انه الاحسن هنا لمشاكلة المنتهي وهي
لغة لاهل المدينة ففي الصحاح اهل المدينة يقولون بدينا بمعنى بدانا
ويترتب على ذلك فائدة مهمة ان مصدر بدا المهموز بداءة بضم الموحدة والهمز

والمدوّنة او مصدر غير المهموز بداية بكسر الموحدة بغير همز وعلى هذا يحمل
ما جاء في عبارة بعضهم من لفظ البداية ولا يكون سهوا تبعا واعلم انه يجوز ان
يقال البداية بغير همز لا من اجل اللغة المذكورة بل لانه قد حكي ان من العرب
من يترك الهمز في كل ما يهمز الا ان تكون الهمزة مبدوءا بها حكى ذلك الاخفش
قوله ان شاء الله تعالى اتى بها تبركا امتثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل
ذلك غدا الا ان يشاء الله والاسناد لفعل الغير كهو للفعل النفسي ومفعول
شاء محذوف اي ان شاء سهولة ذلك قوله علمته للصغار في الفن والاطفال
جمع الفاظ المترادفة او القريبة من الترادف في الخطب لا عيب فيه والفن
النوع والمراد فن النحو واضافة الفن الى كذا من اضافة المسمى الى الاسم
كشهر رمضان قوله من فحول الرجال فحول الرجال اعلاهم همة واعظمهم
شانا جمع فحل وكانه استعارة من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان
كريما منجبا في ضرابه قوله شيخ الوقت والطريقة في القاموس الشيخ
والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين او من احدى و خمسين
الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل
ومنه يقال شيخة الرجل على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل
وقيل الشيخ من جاوز اربعين سنة واعلم ان لهم شريعة وهي ان تعبده
تع وطريقة وهي ان تقصده بالعلم والعمل وحقيقة وهي ان تشهده بنور
اودعه في سويداء القلب ان لكل باطن له ظاهر وعكسه والشريعة ظاهر
الحقيقة والحقيقة باطنها وهما متلازمان معنى فشريعة بلا حقيقة عاطلة
وحقيقة بلا شريعة باطلة ومثل المشائخ بالجوز فالشريعة كالقشر الظاهر
والطريقة كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي يبطن اللب ولا يتوصل
الى اللب الا بخرق القشر ولا الى الدهن الا بدق اللب قوله العارف يريد
المراد بالمعرفة ما كان عن كشف صريح صحيح بعد التهذيب او ملاحظة ذاته

وصفاته

وصفاته في كل افعاله قوله نفعني الله به كانه جملة خبرية قصد بها الدعا والنفع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير وضد الضر قال الله تعالى لا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا والبركة النما والزيادة فكانه اراد بها علومه ومعارفه قوله انه على ما يشا قدير اى وانما طلبت منه النفع المذكور لانه على ما يشا من الممكنات التي منها النفع المذكور وما يتبعه والمشية والارادة عبارتان عن معنى واحد وهو صفة ازلية متعلقة في الازل بتخصيص الحوادث باوقات حدوثها تام القدرة التي يتوقف عليها النفع المذكور وما يتبعه والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدور ان عند تعلقها بها فيما لا يزال قوله وبالاجابة جدير اى ولانه بالاجابة لما طلب منه باعطايه تفضلا منه حقيق لسعة كرمه او تفضله بوعده بذلك فلذا طلب منه ما ذكر وتقديم المعمول للسجع والحصر ولو ادعا نظرا الى الاجابة لغلبتها على عدمها او لنفيها لعظم الكرم كانه لا يقع الا هي وقد يستشكل تعليل المص سوال خصوص ما ذكر من النفع وغيره بقوله وبالاجابة جدير بانه يقتضى ايجاب الداعي الى خصوص ما سال في الدنيا كان يوخر الى الاخرة او يصرف عنه السوء بقدر ما دعا مع ان مقصود المص حصول خصوص ما سال حال تاليف الكتاب كما هو ظاهر وقد يجاب بان المراد ان السوال مظنة الاجابة لخصوص ما سال قوله في اصطلاح النحويين اى مصطلحهم اى في الالفاظ المتفق على استعمالها لمعان غير لغوية عندهم وهو في محل نصب على الحال من الكلام اى الكلام حال كونه في اصطلاح النحويين فان قلت لا يصح وقوع الحال من المبتدا على الصحيح قلت هو ليس بمبتدا في الاصل اذ التقدير تفسير الكلام في الاصطلاح فذو الحال مضاف اليه لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع وهذا التقدير ينتفع به في مثل

قوله الاسم بفتح الهمزة اي الاسم وحذفه في سطر بكسرها في ان وان و... على الاستئناف ... البيانية

وأجاب الشيخ بانه تعليل لعموم السوال على ما ذكر

قولهم الاعراب في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا اذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور
وبهذا التقدير يصح التركيب ويصح جعله حالا من ضمير منصوب محذوف والتقدير
يعنيه في اصطلاح النحويين والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا
والتقدير الاول احسن ويصح جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ اى
ثبوت اللفظ المذكور للكلام في الاصطلاح ونبه بالتقييد باصطلاح النحويين
على خلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة فانه لغة عبارة
عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما في القاموس اى ما كان مكتفيا به
في اداء المرام قيل ولا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل
النقل عنه اليه انتهى وعما يتكلم به سوا كان كلمة على حرف كواو العطف او على
اكثر او كان اكثر من كلمة وسوا كان مهملا او لا كما قاله الرضى وغيره ولعله
مراد القاموس بالقول فيكون قد ذكر معنيين فان قيل لا حاجة الى الاحتراز
اذ من المعلوم ان كل ذى فن انما يتكلم باعتبار اصطلاح اهل فنه قلت كثيرا
ما يتعرض اهل الفنون للمعاني اللغوية فكان الاطلاق مظنة التوهم
فحسن الاحتراز لدفعه ففى التقييد به فايدتان الايضاح ودفع التوهم
والتنبيه على خلاف الاصطلاح فالعجب مع ذلك من الاعتراض بعدم
الحاجة اليه قوله هو اللفظ اى معنى الكلام وتفسيره اصطلاحا هو معنى
اللفظ المذكور فان قيل ما له اتى بضمير الفصل في تعريف الكلام دون الاعراب
قلت اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لكان الاطراد والانعكاس
وصرح بذلك في بعضها لتكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء وقد
يقال انه صرح بالحصر هنا ردا على من زعم ان الكلام قد يكون غير مركب كان
ضمير الفصل قد يجى لقصر المبتدا على الخبر نحو الكرم هو التقوى فيكون الكلام
مقصورا على اللفظ المذكور فيحصل به رد الزعم المذكور وعرف الخبر مع ان
الضمير للحصر لدعوى اتحاد الجنس فيفيد المقصود من الحصر بابلغ وجه

الفصل

الفصل لنفوبه الحكم وتاكيد القصر والفرق عن الغث فان قيل اللفظ
جمع لفظة وافل الجمع ثلاثة فيلزم ان لا يكون كلاما الهما وجد فيه ثلاث
وليس كذلك قيل المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة او حكما وهو في الاصل مصدر
واستعماله في الحكم حقيقة عرفية فان كان كذلك فلا اشكال والا فهو مجاز
مشهور فلا يضر دخوله في الحد لا سيما مع القرينة لا يقال المعبر بالقول اولى
لانه اخص اذ لا يقع على المهمل على الصحيح بخلاف اللفظ الموقوف عليه وعلى
المستعمل فما وجه تعبيره باللفظ لان وجهه الاشارة الى صحة استعماله والا حتراز
عن استعمال القول الذي استعمل في الراي كثيرا غالبا حتى صار كالحقيقة فاستعماله
في الحد كاستعمال المشترك وهو منه موهم في الحدود قوله اي الصوت المشتمل على
بعض الحروف الهجائية اعلم ان الصوت عند اهل السنة كيفية تحدث بمحض
خلق الله تعالى من غير تاثير لتموج الهوا والقرع والقلع خلافا للحكما وقد رد
تعريف اللفظ بما ذكر بنحو واو العطف مما هو حرف واحد فان الشي لا يشتمل
على نفسه ويمكن الجواب واعلم ان المتكلمين اختلفوا في هذه المسئلة فقال بعضهم
انه اي اللفظ الصوت واختاره المحقق البيضاوي في تفسيره وذكر بعضهم انه كيفية
الصوت وقال به في الطوالع وذهب ابن سينا الى انه المجموع واختاره السعد في
في شرح المقاصد فان قيل الحروف لفظ كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ
وهو باطل قيل المراد بالحروف ا ب ت ث الى الاخر وهي بديهية تعرف من غير
احتياج الى معرفة معنى اللفظ والهجائية منسوبة الى الهجي وهو تقطيع الكلمة
لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر اسما تلك الحروف يقال هجيت الحروف
وهجوتها وتهجيتها عددتها باسمائها ومن المجاز يهجو فلانا يعدد معايبه
واذا عددت الحروف ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك تهجيا قوله التي اولها
الالف اي التي اولها في الذكر عادة الالف اي الهمزة والالف اسم مشترك
بين المد التي هي اوسط حروف جا والهمزة التي هي اخرها بدليل الالف

من حيث ان الواو ونحوها لها جهة عموم باعتبار كونها لفظا وجهة خصوص باعتبار كونها حرفا فاعتبر فما وليس هو بالاول

اما ساكنة او متحركة والف الوصل تسقط في الدرج فالمتحركة تسمى الفا وتسمى
همزة والهمزة اسم مستحدث تمييزا للمتحرك اى القابل للحركة عن الساكن ولذلك
لم تذكر الهمزة في التهجي بل اقتصر على الالف وذكرت في موضعين من التهجي تنبيها
على معنييها قوله واخرها اليا اى اخرها في الذكر عادة اليا اى مسماها
فالاخبار فيه وفي نظايره كالاخبار في زيد قايما وهو على تقدير مضاف
اى مسمى اليا قوله المركب من كلمتين فصاعدا اى المركب من كلمتين او اكثر
من كلمتين لان معنى قولنا اثنان فصاعدا اثنان او اكثر من اثنين وصاعدا
حال حذف عاملها اى فذهب المركب منه صاعدا عن الكلمتين قوله
المفيد بالاسناد اعلم ان الاسناد نسبة كلمة الى اخرى على وجه تفيد فايدة
تامة ولا يرد نحو جسق مهمل ودير مقلوب زيد فانه كلام ولا يصدق
الاسناد فيه اذ المسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة على
ان اللفظ اذا اريد به نفسه تجرى عليه احكام الكلمة فان قلت ما زاده الشارح
من قيد الاسناد ان لم يكن مراد المص فتعريفه فاسد وان كان مرادا
له فلا بد من قرينة عليه قلت نختار الاول ولا فساد بناء على جواز التعريف
بالاعم والثاني و[illegible] اتكل في القرينة على وضوح المعنى المراد وانه معلوم
عندهم وايضا فالمفيد الفايدة التامة لا يكون الا مع الاسناد قوله بحيث
لا يصير السامع منتظر الشئ اخر اى انتظارا تاما لعدم فهم المعنى كالانتظار
الذى يبقى مع المسند كقايم بدون المسند اليه كزيد او يبقى مع المسند
اليه بدون المسند وانما قيدنا الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفعل والفاعل
فانه كلام تام مع انه يبقى انتظار المفعول به ونحوه لكن هذا الانتظار اقل
من الانتظار المذكور والانتظار لفهم المعنى لا يضر كالكلام الذى خوطب
به من لا يفهم معناه وكان لا ينتظر شيا اخر اذا فهم المعنى قوله بالوضع
فان قلت يلزم على اعتبار كون الافادة بالوضع خروج المجاز قلت ممنوع

بل هو

بل هو موضوع بالنوع بل المركب مطلقا وان كان حقيقة موضوع بالنوع
كما هو مبسوط في التلويح وغيره قوله هو جعل اللفظ دليلا على المعنى اى تعيينه
للمعنى فيفهمه منه العارف بوضعه له قال السيوطي والمراد جعله متهيئا لان
يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم له على وجه مخصوص كتسمية الولد زيدا
انتهى وهذا شامل لوضع غير اللغة العربية بل هو حسن متعين وهذا تعريف
وضع اللفظ واما الوضع المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شى بازاء شى آخر
بحيث اذا فهم الشى الاول فهم الشى الثاني قوله كما قال بعضهم اى بنا على قول بعضهم
فالكاف بمعنى على كما هو قول الاخفش والكوفيين وما مصدرية ويجوز حمل
الكاف على التشبيه وما على الموصولة مع حذف العائد والتغاير بين المشبه
والمشبه به قد يكفي فيه الاعتبار اى فهو باعتبار نسبته الى الشارح مماثل له
باعتبار نسبته لبعضهم اى حال كون هذا المراد مماثلا لمعنى ما قال بعضهم
او حال كون هذا اللفظ الذى اراد معناه مماثلا للفظ الذى قاله بعضهم قوله
له التفات الخ اى فهو انبنا على الخلاف في ان دلالة الكلام هل هى وضعية
فيكون المراد بالوضع المذكور الوضع العربي او عقلية فيكون المراد به القصد
هنا ولقايل ان يقول لا نسلم ابتنا تفسير الوضع بالقصد على القول بان
دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد في الكلام على القول بان دلالة الكلام
وضعية كما لا يخفى قوله هل هى وضعية ام عقلية ان قلت المقرر في كتب
النحو انه يمتنع ان يوتى لهل بمعادل فلا تقول هل زيد قائم ام عمرو
فلا يكون التركيب الذى ذكره الشارح صحيحا قلت اجيب بانه لعله بناه
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل ل
مستدلا عليه بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب
عنه بجواز ان تكون ام في الحديث منقطعة بانه استفهم اولا ثم اضرب وقال
بل ثيبا وهو من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم قوله

والاصح الثاني خلاف التحقيق **قوله** فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اي تعقل
معنى اللفظ من حيث هو وهو نسبة القيام الى زيد بالضرورة اي من غير
احتياج الى نظر وفكر ولم يرد ان فهم المعنى من اللفظ المذكور وتصوره من
حيث انه معناه ضروري ولا يتوجه حينئذ انه مما يتبدل بتبدل وضع زيد
فلا يوصف بالضرورة فان قلت اذا سمع اللفظ المذكور بعد العلم بالمعنى
لم يفهم منه المعنى فانه معلوم فلو فهم منه لزم تحصيل الحاصل فلا يصح قوله
اذا سمع زيد قائم الخ قلت المراد فهمه ان لم يكن معلوما قبله وان سلم
فالمراد بالفهم حصوله في الذهن والالتفات المجرد اليه فاذا سمع اللفظ
تتوجه النفس اليه ثم تلتفت منه الى المعنى **قوله** مثال اجتماعها زيد
قائم اي مثال ذي اجتماعها والكلي قد يراد ايضاحه وايصاله الى فهم
المستفيد فيذكر جزئي من جزئياته ويقال له انه مثاله المثال هنا
هو الشخص ومنه تمثل بين يدي الامير اي قام مثاله بين يديه ولا
شك ان الجزئي يتشخص فيه الكلي لانه هو مع زيادة المشخصات وهذا
بنا على ما هو المشهور من ان الكلي في ضمن جزئياته **قوله** على الراي والاظهر
الخ اي على مسمياتها **قوله** وهي بعض حروف الهجا الاخبار عن الراء
والباء الخ بانها بعض حروف الهجا كالاخبار في قولك زيد قائم اذ هو
باعتبار المسمى والمراد ان مسمياتها وهي زه وبه وده الخ بعض حروف
الهجا او يقال هو على تقدير مضاف اي مسمياتها بعض حروف الهجا
قوله وهي اي حروف الهجا ابا ثا الخ اي وانته في العد الى اخرها وجا
ما ذكره الرضي ان ما كان من اسما حروف المعجم موضوعا على حرفين
نحو با تا ثا اذا ركب مع عامله يمد وما لم يركب مع عامله لا يمد فاحفظ
ذلك ولا تغفل **قوله** لانه تركيب من كلمتين فيه قطع النظر عن الضمير
في قائم وانما صح التمثيل به للاسمين مع انه مشتمل على ثلاثة نظرا الى

السكاكي من ان الوصف المتضمن للضمير بمنزلة الخالي عنه من جهة عدم تغيره
بالمتكلم والخطاب والغيبة نحو انا قايم وانت قايم وهو قايم كما لا يتغير الخالي
عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل قوله لانه افاد فايدة لم تكن
عند السامع مبني على القول بانه يشترط في الكلام الفايدة الجديدة بان
يفيد المخاطب ما يجهله واليه ذهب ابن مالك وصحح الشيخ ابو حيان انها لا تشترط
وتكفي الفايدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله
احد والا لكان المركب الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله ثم من
لا يجهله وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا
ولان مثل تلك الصور ربما عادت الى المحسوس باحدى الحواس الخمس
فيفيد الاخبار بها بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا
النوع من المحسوسات وليس من شرط الكلام كونه مفيدا بالنسبة الى كل احد
فان ما هو مفيد لبعض دون بعض كلام قطعا قال شيخنا وهو الاوجه ومحل
الخلاف كما ذكره الشيخ ابو حيان ما اذا ابتدى به فيصح ان يقال زيد قايم
كان النار حارة قوله لان المتكلم قصد بهذا اللفظ افادة السامع مبني على
القول بانه يشترط في الكلام القصد بان يقصد المتكلم افادة السامع
واليه ذهب ابن مالك وصحح ابو حيان عدمه وهو الاوجه قال شيخنا لانه
لو اشترط في الكلام القصد لكان المركب الواحد كلاما اذا قصد به افادة
السامع وغير كلام اذا صدر من المتكلم بلا قصد لنحو نوم او غفلة وتعدد
الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا قوله الاشارة
والكتابة والنصب والعقد الاشارة لغة الافهام باليد ونحوها وهي موضوعة
لما اشير اليه والكتابة المراد بها الخطوط اي النقوش المكتوبة الموضوعة
لالفاظ مخصوصة والنصب العلامات المنصوبة لفهم معانيها كالطريق
ونحوه والعقود المعينة موضوعة لاعداد مخصوصة فهذه الاربعة ليست

من الالفاظ مع انها تدل بحسب الوضع والوضع سبب الدلالة اذ لو لم تكن موضوعة
لما مر لم يكن بينهما علاقة فلا ينتقل الذهن منها الى معانيها **قوله** ونحوها بالرفع
عطف على الاشارة ومن نحوها المعنى القائم بالنفس وما يفهم من حال الشيء
قوله المسرودة اي التي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد
الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها **قوله**
الى آخرها اي وانته الى آخرها **قوله** وقيل لا حاجة الى ذكر التركيب اي لا حاجة
الى التصريح بذكره كما يرشد اليه التعليل فان قيل القصد من التعريف
شرح الماهية ببيان اجزائها فلا تكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا انها مهجورة
في التعاريف فالجواب ان اهل هذه الصنعة كثيرا ما يتسامحون في امثال
ذلك **قوله** اذ المفيد الفايدة المذكورة لا يكون الا مركبا قد يمنع ذلك **قوله**
والتقييدي هو ان يكون الثاني قيدا للاول كالحيوان الناطق وقصروه
على المركب من الموصوف والصفة وبعضهم لم يقصره على ذلك وجوزه
بالاضافة او غيرها كقولك ضرب في الدار في قولك ضرب في الدار زيد
قوله والاسناد المتوقف على غيره نحو ان قام زيد فان قلت الاسنادي
ما فيه اسناد وهو ربط احدى الكلمتين بالاخرى على وجه يفيد فلا بد
ان يكون الا مفيدا **قلت** اراد بالاسنادي ما فيه اسناد في الاصل وفي
الحال فلا يلزم ان يكون مفيدا **قوله** والمعلوم للمخاطب نحو السماء فوقنا
على ما تقدم من انه يشترط في الكلام تجدد الفايدة وتقدم ان الاصح
خلافه **قوله** برقا نحره هو بفتح الراء يقال برق السيف يبرق بروقا اذا
تلألأ ويقال برق البصر بالكسر يبرق برقا اذا تحير فلم يطرف قاله
الجوهري **قوله** ونحو ذلك لا طايل تحته الا ان يجعل ما سبق من باب
الكناية فيكون المقصود هو المجرور على حد قولهم مثلك لا يبخل بمعنى
انت لا تبخل وقد يقال لعل من فوايد هذا العطف مع وقوع المعطو

عليه

عليه في حيز نحو الدالة على التمثيل ببيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر
اذ افادة التمثيل قد تكون باعتبار الافراد الذهنية وقد تكون باعتبار كل
واحد من المذكور بخصوصه **قوله** ويخرج بقوله بالوضع الخ فيه نظر لانه
فسر الوضع العربي بجعل اللفظ دليلا على المعنى ولا يخفى انه لا يختص باللفظ
العربي فكيف يخرج به العجمي فليتأمل ثم رأيت شيخنا قال ان تعريف الوضع السابق
شامل لوضع غير اللغة العربية ولا مانع من ذلك بل هو حسن متعين
فتأمل انتهى ويمكن الجواب بان التعريف السابق للوضع لا يفيد كونه عربيا
بجعل الضمير في قوله وهو راجعا الى الوضع لا يفيد كونه عربيا فيكون عائدا
الى الموصوف بدون صفته وقوله ويخرج بقوله بالوضع الخ اي بتقييد الوضع
بالعربي غاية الامر انه تسمح **قوله** كافادة الخ اي وافادة المقيد بالعقل كافادة
اللفظ المسموع حياة المتكلم من وراء جدار او المقيد بالعقل كافادة اي كذلك
افادة الخ وانما قال من وراء جدار لان حياة المتكلم المشاهد معلومة بحس البصر
لا بدلالة اللفظ فلا يتضح ثبوت الدلالة العقلية ذلك الاتضاح والمراد بكونه
من وراء جدار ان يكون من شخص غير مشاهد وخرج ايضا المقيد بالطبع كاخ اخ
فانه يفيد وجع الصدر بالطبع فانه يقتضي صدوره لمن عنده وجع الصدر
لا بالوضع لان الواضع لم يضعه لوجع الصدر **قوله** ويخرج على التفسير
الثاني كلام النائم الخ مبني كما تقدم على احد القولين **قوله** ومحاكاة بعض الطيور
اي ما يلفظ به حكاية عن صوت طير اي لا ارادة ما يشبه صوتا والتشبيه ايضا حبه
ولك ان تقول ان ذلك خارج على التفسير الاول ايضا لان الاظهر بل الصواب
عند المحققين ان ما يتلفظ به حكاية عن صوت ليس بلفظ موضوع مستعمل
في معناه الا انهم لما احتاجوا الى استعماله في الكلام عاملوه معاملة الاسما
واجروا عليه حكم المبني فهو كلمة ومبني حكما وقيل هو موضوع لبيان الصوت
ولا يخفى فساده **قوله** وما اشبه ذلك منه لفظ صوت به للبهائم اي قصد به تفهيم

امر لهيئة او نحوها كالصبي و يجري فيه نظير ما تقدم **قوله** لا بد له من اجزا
يتركب منها قال في الصحاح قولهم لا بد من كذا أي لا فراق منه انتهى واراد بالاجزا
ما فوق الواحد فلا يرد ان بعض المركبات قد يتركب من جزئين فقط **قوله**
معبرا عنها بالاقسام مجازا اي حال كونه معبرا عن الاجزا بالاقسام مجازا اي
حال كون الاقسام متجوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات قال السيد قسم
الشي هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسيم الشي هو ما كان مغايرا له
لهو مندرج معه تحت شي اخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى الناطق والحيوان
الغير الناطق كان كل واحد منهما قسما للحيوان قسيما للاخر ثم استعمل لفظ
الاقسام في الاجزا مجازا وجزا الشي بعضه ومن ثم لم يصح وقوع الشي خبرا
عن جزئه **قوله** كما فعل الزجاجي في جمله اشاره الى ان المص رحمه الله تع تابع
فيما صنعه لغيره وليس بمخترع له **قوله** فقال الظاهر انه معطوف على معبرا
اي عبر عنها بالاقسام مجازا فقال **قوله** اي اجزا الكلام من جهة تركيبه
من مجموعها جواب عما يقال لجعل الاسم والفعل والحرف اجزا الكلام يقتضي
توقف حقيقة الكلام عليها مع ان حقيقة الكلام لا تتوقف عليها كما بيناه
في الاصل وحاصل الجواب ان المراد الاجزا التي يتركب من مجموعها وجملتها
وتركيبه من جملتها لا يقتضي تركيبه من كل منها ويمكن الجواب ايضا بجعل
الضمير في اقسامه راجعا الى الكلام بمعنى الكلمة وفي كلامه على هذا استخدام
نحو اذا نزل السما بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا ويمكن
ان يجاب الجواب ايضا بجعل الضمير راجعا الى اللفظ بدون قيد قال الصف
قد يعود الى المقيد بدون قيد فليتامل ذلك **قوله** بالاجماع الاستدلال به
مبني على ان اجماع النحاة في الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع
خرقه ووقع لبعض العلما تردد فيه **قوله** ولا التفات لمن زاد وانما
الخ يدل على خلاف ما قاله تسميتهم له باسم الفعل وان خواص الاسم موجودة

فيه

منه قوله فانه تخلف عن اسكت فان قيل اذا كانت اسما الافعال بمعنى الفعل
فاقترن معناها باحد الازمنه فلا تكون اسما بل افعالا حقيقة اجيب بانها
موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه والجواب
المختار عند المحققين انها وضعت للمعنى المصدري ثم استعملت غالبا في معنى
الفعل والمراد بالاقتران في معنى الاسم والفعل ما كان وضعيا قوله وهو على
ثلاثة اقسام اى صادق عليها وقد يقال لو اسقط لفظة على لكان اخصر
واظهر وقد استدل الشارح على انحصار الاسم في الاقسام المذكورة في شرح
الازهرية بقوله لانه لا يخلو اما ان يصلح لكل جنس او لا الاول المبهم والثاني
اما ان يكون كناية عن غيره او لا الاول المضمر والثاني المظهر قوله جا لمعنى
اى وضع لمعنى قوله نحو هل اى قد دخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم
نحو هل زيد قائم وهي حرف استفهام لطلب التصديق ويقال فيها ال بابدال
هائها همزة ولا بنا في ما ذكر عدهم لها في باب الاشتغال مما يختص بالفعل
لان ذاك اذا وقع الفعل في حيزها لا مطلقا وذلك كما قال الرضى لان اصلها
ان تكون بمعنى قد فقيل أهل وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغنا بها عنها واقامة لها مقامها وقد جات على الاصل نحو
قوله نعم هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
ثم تطفلت على الهمزة فان رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة انتهى
وقد يراد بالاستفهام بها النفي نحو هل جزا الاحسان الا الاحسان اى ما
واختلف في مجيها بمعنى قد فاثبته جماعة وحضر به قوله نعم هل اتى على
الانسان اى قد وانكره جماعة منهم الشيخ ابو حيان قال لم يقم على ذلك
دليل واضح انما هو شي قاله المفسرون في الاية وهو تفسير معنى لا تفسير
اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا وقال جماعة منهم الزمخشري انه معناها

ابداً ان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها
اذا اقترنت بالهمزة قوله اذا كانت اجزاء كلمة لا وجه لهذا التقييد فان حروف
التهجي لا معنى لها مطلقاً لان حروف التهجي انما هو مسميات اسماء حروف التهجي
فان الهمزة والباء الى الاخر اسماء مسمياتها ابج الى الاخر كالرجل والفرس قال
الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال انما نطقتم
بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه والجواب ج لانه المسمى ويلزم على
التقييد ان الف ب ج الى الاخر اسماء لانها ليست اجزاء كلمة وهو باطل فان
قيل قد قال الصفار في شرح كتاب سيبويه الحرف يطلقه سيبويه على
الاسم والفعل وعليه فالتقييد له وجه قلت الذي يطلقه سيبويه على
ما ذكر هو الحرف والكلام في حرف الهجاء ولم ينقل ان سيبويه ولا غيره من
يطلق حرف الهجاء على الاسم فافهم وتامل وناد بلسان الحال فماذا بعد الحق
الا الضلال قوله واذا اردت الخ اشار به الى ان قول المص فالاسم الخ جواب
شرط مقدر قوله فالاسم اي ماصدقاته قوله المتقدم في التقسيم فقضيته
ان المقام للاضمار فلعل العدول الى الاظهار لانه اوضح للمبتدي المقصود بهذا
بالكتاب ولان الاضمار يوهم خلاف المقصود لانه يوهم رجوعه الى الحرف لكونه
اقرب مذكور وفيه اشارة الى ان الالف واللام للعهد الذكري لتقدم م
صحوبها ذكراً في قوله واقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف قوله من
قسيميه قسيم الشيء كما تقدم هو ما كان مقابلاً له ومندرجاً معه تحت شيء
اخر قوله بالخفض انما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة
لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا الاسم
فان قيل فكان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب
ان الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف الخفض
هذا ولقايل ان يقول مجرد هذا الدليل وامثاله لا يكفي في المطلوب اذ العمدة

ذكر

ذكر الباعث على فعلهم فبناؤه على فعلهم غير كاف اذ قد يقال لم لم يجعل المجرور غير مختص فيدخل الفعل كما انه لم يختص الرفع بالفاعلية فدخل الفعل فليتدبر كذا افاده استاذ شيخنا قوله والخفض اى لفظه لقوله عبارة وليست ال للعهد ولا لغيره لانه لم يرد مفهومه لذلك والعبارة مصدر عبر كنصر اى تلفظ بما يدل معناه اسم المفعول اى معبر به قوله عبارة عن الكسرة التى تحدث عند دخول عامل الخفض فان قيل حيث فسر الخفض بالكسرة المذكورة لزم الدور لانه لا يعلم كون تلك الكسرة المذكورة خفضا الا اذا علم انما دخلت فيه اسم اذ صورة تلك الكسرة توجد فى غير الاسم فالجواب ممنوع بل قد يمكن معرفة كون تلك الكسرة خفضا قبل معرفة انما دخلت عليه اسم كان يعلم بعامله المخصوص كحرف الجر وفيه نظر لتوقف التمييز حينئذ على العامل فلم يكن التمييز حينئذ بمجرد الخفض هنا وقد يقال فى هذا التعريف قصور ودور اما القصور فلانه لا يتناول ما ناب عن الكسرة من فتحة وياء واما الدور فلاخذ المعرف فى التعريف فليتدبر فان قيل هلا فسر الخفض بكون الكلمة مخفوضة بواسطة حرف ملفوظ به او مقدر قلت لان تفسيره بذلك يوجب استدراك حروف الخفض ولا يخفى عليك ان التعريف الذى ذكره انما يأتى على القول بان الاعراب لفظى واما على القول بانه معنوى فهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها قوله تتبع الاخرى اخر الكلمة حقيقة او حكما اى تتفرع عليه وتقع بعد فدخل تنوين نحو يد وخرج تنوين نحو لدن ونون انطلق فى حد انطلق اذ لم تتفرع على الاخر قوله وتفارقه فى الخط اراد بالخط ان تكتب بصورتها او لعوضها من الالف ايضا س فخرج نون التوكيد الخفيفة ولم يحتج فى خروجها الزيادة لغير توكيد ولا بد عليه نحو زيدا فى الوقف حينئذ تكتب لعوضها لان المفارقة فى الخط يكفى فيها لبعض الاحوال كالدرج هنا قوله استغنا عنها بتكرار الشكلة عند الضبط

بالعلم وقال الرضي وانما لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين
يسقط فيه جرا ورفعا قوله نحو زيد ورجل وصه ومسلمات وحينئذ اشار
بتعداد الامثلة الى اقسام التنوين المختص بالاسم وهي اربعة الاول تنوين
التمكين كرجل وزيد وفايدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية
لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف الثاني تنوين
التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير تقول سيبويه
بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك وايه بلا تنوين اذا استزدت
مخاطبك من حديث معين فاذا اردت شخصا ما واسمه سيبويه او
استزاده من حديث ما نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية
وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود
قبل وفايدته الدلالة على ان ما لحقه اريد به غير معين الثالث تنوين
المقابلة وهو اللاحق لجمع المونث السالم جعلوه في مقابلة النون في جمع
المذكر السالم فان الالف والتا في جمع المونث السالم علامة الجمع كالواو في
جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في جمع المذكر فزيد التنوين
في اخرها ليقابلها حتى لا يلزم مزية الفرع على الاصل الرابع تنوين العوض
اللاحق لاذ في نحو يومئذ وحينئذ عوضا عن المضاف الجملة اليها فان اصل
يومئذ مثلا يوم اذ كان كذا فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين
وكسرت ذال اذ لالتقا الساكنين واضافة يوم الى اذ قال ابن مالك
من اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال الدماميني لعل الاضافة فيه
للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو وقت كذا انتهى وكاللاحق للجموع
المعتلة الاتية على فواعل نحو جوار في حال الرفع والجر عوضا عن اليا
المحذوفة ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف واختلفوا
في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف والحق انه غير منصرف

وان اصله

اعلال

وان اصله جوارى بتنوين الصرف نظرا الى ان الاصل فى الاسما الصرف وان الا
مقدم على منع الصرف استثقلت الحركة على اليا فحذفت فالتقى ساكنان
اليا والتنوين فحذفت اليا للساكنين ثم وجد لعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى
حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف ثم
خيف رجوع اليا لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا
ومعنىً بالفرعية فعوض التنوين من اليا بخلاف نحو اشقى واحوى فانه
تقدم الاعلال فى مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف لعد الاعلال حاصلة
لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين
الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام
كما فعل فى جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو
بالتنوين اخف منه باليا قوله لعدم التنوين فى اخرها اى مع اخرها
قوله ودخول الالف واللام اى المعرفة وانما اختصت بالاسم حتى صحت
ان تجعل علامة له يعرف بها لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما
يقبل ذلك الاسم ويعلم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة
التعريف مطلقا ولو بالاضافة اوبهما او الاشارة او الاضمار او العلمية على
الاسمية ففى ذكر الالف واللام تنبيه على جميع ذلك ويمكن تعميم الالف واللام
فتشمل الزايدة والموصولة لانهما من خصايص الاسما ولا يرد ان الموصولة
تدخل الفعل لشذوذه والمراد دخول لا شذوذ فيه كما هو المتبادر من
اطلاقه ولا ان الزايدة تدخل الحرف وهى الذى فى راى من زعمها حرفا لانه
راى مردود وكال بدلها وهى ام فى لغة حمير فان قلت اى الحرفى لم اختار
هذه العلامات مع كثرة علامات الاسم اذ منها لا العاطفة وكونه ذا حال
وتمييزا ومستثنى ومستثنى منه ومفعولا وموصولا وموكدا معنويا وعطف
بيان ومضمرا ومرجعا له ومصغرا ومنوبا ومنصرفا وعبره ومبتدا ومضا فا

ومرجحا ومثنى وجمعا ومسندا اليه قلت لشهرتها على غيرها اختارها فان المشهور
اسهل فهما واقرب تناولا فان قلت لو قال ودخول حرف التعريف ليشمل
حرف النداء والالف والميم في قوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر
امصيام في امسفر لكان اولى قلت فيما ذكر ترك لغير المشهور قوله ودخول
الالف واللام عليه في اوله اي على اوله فيكون بدلا من قوله عليه او في بمعنى
مع كما في قوله تعالى ادخلوا في امم قوله ودخول حروف الخفض ثم باعادة
المضاف على ان حروف الخفض معطوف على الالف واللام قوله وعلى الترتيب
الطبعي والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي عرف المنطقيين
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد وفي عرف النحاة
ثبوت المحكوم به لاشياء متعددة في ازمنة متتالية والطبعي ان يكون
ذلك بسبب الطبع وقد يتوقف في ذلك قوله اشعار الخ فيه نظر اذ لا
للعطف المذكور بذلك وان صدق بذلك وقد يقال اشعارا ما المهم فلا نظر
قوله وعطف العلامات فيه تغليب كما لا يخفى قوله ثم استطرد معطوف
على متوهم اي قال كذا ثم استطرد ومثله سائغ والاستطراد ان يذكر عند سوق
الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق لاجله واصله
ان الصائد يقصد صيدا بعينه فيعرض له صيد آخر فيطرده لا عن قصد
ومضى في اثره وقد يتوقف في كون ذلك استطرادا لانه لما ذكر ان الاسم
يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها فكان قائلا يقول وما
حروف الخفض فقال وهي من الخ قوله وهي اي حروف الخفض فان قيل
حروف الخفض عام ودلالة العام كلية بمعنى ان المحكوم عليه كل فرد فيفاد
العبارة ان كل حرف بعينه من حروف الخفض من وما عطف عليه وهو
باطل قلت الحكم على العام تارة يكون على كل فرد وهو الاكثر وتارة على
المجموع كما في رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وذلك امر مشهور في الاصول

وغيرها

وغيرها وكلام المصنف هذا الثاني اى مجموع حروف الخفض **قوله** من الخ الخبر
مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكل الحمل على حروف الخفض اى مجموع
حروف الخفض ووجهه تقديم العطف على الربط والاخبار وذلك باب
جمع المتعدد او لا فى هذه الصورة بالعطف اولا ثم يجعل خبرا فان قيل
فى كلام المص الاخبار بالحرف والحرف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لانه موضوع
ليست مخصوصة من حيث انها لوحظت رابطة بين شيئين مخصوصين
لا لذاتها قلت معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه
بمجرد لفظه كما ان معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه انه لا يخبر عن معناه معبرا
عنه بمجرد لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف فى ولا ولفظ الفعل
يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى اذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه
كقولنا الحرف لبعض مالا يخبر به معنى فى ومعنى ضرب لا يخبر عنه **قوله**
ومن معانيها الابتدا اى بيان ابتدا المسافة مكانا او زمانا قال الرضى كثيرا
ما يجرى فى كلامهم ان من لابتدا الغاية والى لانتها الغاية ولفظ الغاية
يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى والمراد بالغاية فى قولهم ابتدا الغاية
وانتها الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية فمن
لابتدا الغاية فى غير الزمان عند البصريين سوا كان المجرور بها مكانا نحو
سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون
استعمالها فى الزمان ايضا ويعرف معنى من الابتدائية بان يحسن فى مقابلها
الى او ما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اى التجى منه
اليه فكانه يقول ابتدات بالاستعاذة من الشيطان فهو محل ابتدائه ذلك
الفعل وننبه هنا وفيما ياتى بقوله ومن معانيها الخ على ان لها معانى اخر منها
التبيين اى بيان المراد من غيره فلا بد ان يصح تفسيره لك الغير بما ذكر بعد
من واطلاقه عليه نحو اجتنبوا الرجس من الاوثان والمبين بحسب الظاهر

يجوز ان يكون مذكورا مقدما ومؤخرا نحو عندي من المال ما يكفي وان يكون
مقدرا نحو كسرته من زيد بك اي شيئا من عضو زيد ولهذا عطف بيان له
لكن صرح الشيخ الرضي بانه اذا تاخر المبين فمن في الحقيقة بيان لمبهم مقدر
وما بعده عطف بيان فالمبين في الحقيقة يجب ان يكون مقدما قطعا الا انه
مذكورا ومقدر ومنها التبعيض اي بيان ان هناك شيئا هو بعض ما ذكر
بعده وعلامته ان يصح في الجملة وضع لفظ بعض مكانه نقول اخذت
من الدراهم واذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى
دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان
قصدت بالدراهم جنسها فهي تبيينية لصحة اطلاق اسم المجرور على
العشرين قوله ومن معانيها الانتهاء اي بيان اخر المسافة من زمان
او مكان فيكون ما بعده منتهى المسافة نحو سرت الى الكوفة فالكوفة
منتهى مسافة وقع السير فيها قال الرضي اعلم ان الى تستعمل في انتهاء غاية
الزمان والمكان بلا خلاف نحو فاتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول
حدى الابتدا والانتها في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع
الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشرا ويجوز دخولهما
فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا
يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها
نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول
نحو فاتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول وقد تكون بمعنى مع
نحو من انصاري الى الله اي مع الله وكقوله تع ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
وقال الرضي التحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله
الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضاف الى
الذود ابل قوله ومن معانيها المجاوزة اي بعد شيء عن المجرور بها بسبب

أي جاوز مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس
بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي ابعده عن الجوع بسبب الطعام وكذا
اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما او اخذت عنه مجاز كانك نقلته
عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله
تعالى يخالفون عن امره تضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا
متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما
قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود
جنس اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك
وقوله تع كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير فاقتصر على اقل مراتب
التكرير وهو الاثنان تخفيفا **قوله** ومن معانيها الاستعلاء اي بيان ان
شيئا تفوق واستعلى على ما بعد على حقيقة نحو زيد على السطح او حكما ومجازا
نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كانه ركب عليه او حمل على ظهره فكانه
فوقه قال الرضي ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق
كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تع كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن
استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل
معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه
توكلت على الله وتكون ايضا بمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون
ومنه حديث بني الاسلام على خمس اي بني وركب منها وبهذا يجاب عما يقال
ان الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبني غير المبني عليه
واجاب عنه الكرماني بان الاسلام هو المجموع والمجموع غير كل واحد من
اركانه **قوله** ومن معانيها الظرفية اي بيان ان مدخولها ظرف لشيء حقيقة
نحو زيد في الدار او مجازا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك
لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها

اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وتجي بمعنى مع في قوله تع
فادخلي في عبادي قيل والاولى انها بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي او
بمعنى ادخلي ايتها الروح في اجسام عبادي **قوله** رب بضم الرا فيها ثمان لغات
اشهرها ضم الرا وفتح البا المشددة والثانية ضم الرا وفتح البا المخففة والثالثة
ضم الرا وضم البا المخففة والرابعة ضم الرا واسكان البا المخففة والخامسة فتح
الرا وفتح البا المشددة والسادسة فتح الرا وفتح البا المخففة والسابعة والثامنة
ضم الرا وفتح البا مشددة ومخففة لغيرها تا مفتوحة **قوله** ومن معانيها
التقليل قال الرضي ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت
رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقاي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم
شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب كلام
اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي ولهذا
لا يجوزون رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها
ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
قوله والبا الموحدة لما كان كل من البا والكاف واللام موضوعا على حرف
واحد عبر عنه باسمه بخلاف ما سبق فانه موضوع على اكثر من حرف فما
عبر عنه بلفظه **قوله** ومن معانيها التعدية اعلم ان با التعدية تسمى با النقل
وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالبا واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر
التي ليست بزائدة او في حكم الزائدة وتجي للالصاق اي لبيان لصوق امر
الى ما بعدها حقيقة نحو به داء اي التصق به او حكما نحو مررت بزيد اي الصق
المرور بمكان يقرب منه فكانه ملتصق به وللاستعانة اي لبيان ان مد
معين للفاعل في صدور الفعل او آلة له نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبسم
الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق وللمصاحبة اي لبيان ان ما بعد

ما قبله

ما قبله ومصاحب له سوا كان ملصقا به او لا نحو اشتريت الفرس بسرجه
اى هو معه ونحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وللمقابلة اى لبيان ان
ما بعدها فى مقابلة شى وبازايه نحو اشتريت هذا بذاك وللظرفية اى
لبيان ان ما بعدها ظرف فيكون بمعنى فى نحو جلست بالمسجد اى فيه ونحى
زايدة قياسا فى الخبر والاستفهام بهل اى اذا دخلت على خبر المبتدا او كان
او ان ونحوها ويكون فى الكلام استفهام بهل خاصة نحو هل زيد بقايم
ولا يقال ازيد بقايم او نفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد
براكب وقيل بلا التبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار **قوله** نحو مررت
بالوادى اى صيرت الوادى ممرورا به ويحتمل ان تكون بمعنى فى وان
تكون للالصاق وان تكون للتعدية **قوله** ومن معانيها التشبيه اى بيان ان
شيا له مشاركة تامة مع من دخوله فى شى **قوله** واللام قال الرضى لام الجر
مكسورة مع غير الضمير مفتوحة معه وكسرها ايضا معه لغة خزاعية وربما
فتحت قيل ان المضمرة نحو لنعلم بفتح اللام وتقل فتحها مع جميع المظهرات
اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفا ولام الابتدا تحقها الفتح لثقل
الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة لكونها على حرف واحد
وانما كسرت با الجر ولامه لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها
تكون اسما ايضا نحو جرها اذا ليس بالاصالة بل للقيام فى مقام الحرف عند من
قال ان المضاف هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها
بساير اللامات كلام الابتدا ولام الجواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر
بذلك لانها لا تلتبس اذا بغيرها من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع
ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما
يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه انتهى **قوله** ومن معانيها الملك قال
الرضى وفايدتها الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس

والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو قوله ذرأنا لجهنم
ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت وكذا
التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجئ مختص بذلك واللام
المقوية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه
اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه
مفعولا نحو يا لزيد وبا للماء لام الاختصاص وقد تجي بمعنى الى نحو سمع الله
لمن حمده اى استمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو تله للجبين اى عليه ونحو
للاذقان اى عليها وقد تجي زائدة نحو ردف لكم اى ردفكم لان ردف يتعدى
بنفسه وهي في لا اباك زائدة عند سيبويه **قوله** وحروف القسم من حروف
الجر اشار به الى ان حروف القسم معطوف على من ويحتمل عطفه على الالف
واللام ويكون من ذكر الخاص بعد العام **قوله** وهي اى حروف القسم اى
مجموعها فهو من باب رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة **قوله** ثلاثة اشار
به الى ان الخبر مجموع الواو والبا والتا فلا يشكل الحمل على الحروف فالمبتدأ
متعدد صورة لا حقيقة ووجهه لتقديم العطف على الربط وفيه نكتة
دقيق يدركه فهم ابنى **قوله** الواو والبا والتا اقتصاره على الثلاثة هو
المشهور قال الرضي اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل
القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها اى البا والثاني ان لا يستعمل في قسم السوال فلا
يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير
فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لانها فرع البا
وبدل وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم
به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا
الا ترى ان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق

والتا

والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة وتكلة فلذا انحطت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ وقد علم من كلام الرضي ان معنى حروف القسم الالصاق كان القسم لصق بالمقسم به لصوق الباء بالمجرور جل

قوله ها الله اي باثبات الف ها وقطع همزة الله اي على سبيل الجواز والا فيجوز حذف الف ها ويجوز وصل الف الله ايضا كما صرحوا بذلك وعبارة المغني ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الف ها وحذفها انتهى وعبارة التسهيل في باب القسم وان كان اي المقسم به الله جاز جره بها مع اثبات الالف اي فتقول آلله بهمزة بعدها الف او ها محذوفة الالف وثابتها مع وصل الف الله وقطعها انتهى **قوله** لله لا يؤخر الاجل بكسر لام لله تقدم انه نقل فتح اللام مع جميع المظهرات اي والله وتفيد التعجب مما يعجب ولذا لا يستعمل الا في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه نحو لله لتبعثن فلا يقال لله لقد قام زيد قال الرضي ولام الجر التي بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام انتهى **قوله** بكسر الفا احترز به عن الفعل بفتح الفا فانه مصدر واما المكسور الفا فانه اسم لكلمة مخصوصة وكون المكسور الفا اسما لما ذكر والمفتوح الفا مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل **قوله** بقيد الحرفية اي بقبول او بدخول قد الحرفية فان قيل كان على المص ان يقيد بالحرفية قلت مراده الحرفية فان قلت المراد لا يدفع الايراد كما اشتهر قلت بل يدفعه اذا دل عليه دليل وهو ههنا كذلك لان عند قد الاطلاق انما تنصرف للحرفية فحملنا ها على ذلك لانه لا صارف لها عنه فان قيل فلا فائدة في تقييد الشارح بالحرفية لانها حيث اطلقت اختصت بالحرفية ولا تقع على غيرها الا بقرينة قلت قد يكون القيد لبيان الواقع ودفع الايهام وحينئذ لا حشو ولا

زيادة وانما الحشو والزيادة ما جيء به لا لواحد من امور ثلاثة الادخال والاخراج
وبيان الواقع وانما اختصت قد بالفعل حتى صح ان تجعل علامة له لانها انما
تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك
لا يتحقق الا في الفعل قوله وتدخل على الماضي الخ قال في المغني واما الحرفية
المختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف
تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم كقوله

اخالد قد والله اوطأت عشوة ... وما قائل المعروف فينا يعنف

وسمع قد لعمري بت ساهرا ... وقد والله احسنت

وقد تحذف بعدها كقول النابغة

افد الترحل غير ان ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأن قد

قال واما قول عدي

لولا الحيا وان راسي قد عسى ... فيه المشيب لزرت ام القاسم

فعسى هنا بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة انتهى قوله بخلاف قد الاسمية
الخ قال في المغني وهي اي قد التي هي اسم مرادف لحسب تستعمل على وجهين
مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في
وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا
على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قد
زيد درهم بالرفع اي لقد كما هو ظاهر كما يقال حسبه درهم وقدي بغير
نون كما يقال حسبي انتهى قال الدماميني وجه الاعراب ما عارض وجه
تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجب
وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة
قلت لو صح دافعا للبناء لم تبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغ
انتهى واجيب بان ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه

جاز اعرابها

الثالث

جاز اعرابها **قوله** والسين وسوف اى بقبولهما او دخولهما وانما اختصا
بالفعل حتى صح ان يجعلا علامة له يعرف بها لان الاول يدل على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد قال المولى سعد الله بن وسماحرفي تنفيس
ومعناه تاخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال
نفسته اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف بحذف الفا الذى
كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سو وقد يقال سى بقلب الواو يا وقد تحذف
الواو فتسكن الفا الذى كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سف افعل
وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل
انتهى ولما كانت السين عند الاطلاق تنصرف الى سين الاستقبال استغنى
عن تقييدها بغير سين الكسكسة في بكر وهى الحاقهم بكاف المونث
سينا اذا وقف من يقول اكرمتكس ومررت بكس وعن معاوية انه
قال من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحاء الناس فقال
قوم تباعدوا من فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا
عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير قال معاوية
فمنهم قال قومى **قوله** وتا التانيث الساكنة اى صحة دخولها عليه او
دخولها عليه وانما اختصت تا التانيث الساكنة بالفعل حتى دل لتعلمه
لانها تدل على تانيث فاعل او نايب عنه فلا تلحق الاسما لذلك والصفات
استغنت عنها لما يلحقها من التا المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث مرفوعها
فلا جرم اختصت بالفعل والمراد بالساكنة الساكنة وضعا وان تحركت
لعارض كالتقا الساكنين فى نحو قالت امراة فرعون بخلاف المتحركة وضعا
حركة اعراب فتختص بالاسم كقائمة وقائما او بنا فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة
فتدخل الحرف كربت وثمت وانما اسكنت تا التانيث للفرق بين تا الا فعال
وتا الاسما ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل فان قيل لم تعريف

الفعل لهذه العلامات فيه دور لان معرفة الفعل متوقفة على معرفة صحة
دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها عليه متوقفة على معرفته قلت المراد
بصحة دخولها استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان
معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فتامل قوله والحرف
ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل ان قيل هذا التعريف بالاعم لصدقه
على الجملة فانها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت
ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من اقسام الكلمة فحاصله ان الحرف
كلمة لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل وبتفسيرها بكلمة يندفع ايضا
الخط ونحوه فان قيل ان اراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المص
فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره المص وليست بحرف وان
اراد ما ذكره المص وما لم يذكره فهو حوالة على مجهول قلت نختار الاول و
ما يلزم ان هذا التعريف من قبيل التعريف بالاعم وقد اجازه المتقدمون
لانه يستفيد به التمييز في الجملة ونختار الثاني ونقول ان المقصود
من المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالاستفادة والتوقيف ليبين له
ما لم يذكره المص فان قيل ما ذكره المص لا يحسن التعريف به لانه يقتضي
المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور التي تدخل على الاسم وعلى الفعل
ويعلم عدم صلوح الكلمة بحسب اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا خفاء فيه
الجواب ان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو استفادته منها
في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها على الوجه الكامل وغالب الالفاظ
التي لا يصلح معها شيء من العلامات المذكورة حروف فيستفيد حرفية كثير
من الالفاظ بانتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة
اليه ولا يضر انه قد يخطي باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتفاء العلا
عنها لما هو الغالب ذلك بالنسبة لغيره وكم لو اخطا في غير ذلك فان المبـ

مظنة الخطا اذا استقل بالاخذ على ان المبتدى قطعا لا يستغني عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف
يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات
المذكورة مع عدم حرفيتها ومن استحضر ما اعتاده اهل الفنون والمصنفون
فيها من المسامحات بامثال ذلك بل وبما هو دون ذلك كما هو معلوم من
تتبع صنيعهم لم يستبعد شيئا مما تقرر قوله فعدم صلاحيته لدليل
الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية
كقسيميه لانه في نفسه علامة فلو جعل له علامة لزم الدور او التسلسل
انتهى وانما دل عدم صلاحيته دليل الاسم ودليل الفعل على انتفا الاسمية
والفعلية حتى تعين الحرف مع انهما علامة والعلامة ملزومة لا لازمة
فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم
من عدمها العدم لانها مع كونها علامة هي من جهة القبول شرط لازم
فيلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا لازما لا من جهة كونها
علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم واعلم ان احسن ما يضبط
الحروف بالعد لان الحروف محصورة قد عدها ابن فلاح في مغنيه سبعين
حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احادا الهمزة • والالف • والباء والتاء
والسين • والفاء والكاف • واللام • والميم • والنون • والهاء • والواو
والياء • واربعة وعشرون ثنائية • او • وام • وان • وان • واي •
وبل • وعن • وفي • وقد • وكي • ولا • ولم • ولن • وما • ومذ •
ومع على راي • ومن • وها • وهل • وواو • ووي • ويا • وتسعة
عشر ثلاثية • اجل • واذا • والى • والا • واما • وان • وان
وايا • وبلى • وثم • وجير • وخلا • ورب • وسوف • وعدا •
وعلى • وليت • ونعم • وهيا • وثلاثة عشر رباعية • الا • والا • واما •

وأمّا • وحاشا • وحتّى • وكأنّ • وكلّا • ولعلّ • ولمّا • ولولا • ولوما • وهلا •
وخماسي واحد وهو لكن • فقط **قوله باب الاعراب** ترجمة وهو خبر عن
مبتدا محذوف والاصل هذا باب شرح الاعراب ويجوز نصبه على انه
مفعول لفعل محذوف لدلالة المقام تقديره خذا وانهم او اقرا والاول
اولى لان فيه تفاركن الاسناد واتساع الكلام في مثل ذلك غير لايق هنا اذ لكل
مقام مقال والباب ما يدخل منه الى غيره فسمى مبنوا كل كلام مفصول باب
لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمى نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى
المعاني او بمعنى المبوب قال الزمخشري تبويب الكتب لان القاري اذا ختم بابا
وشرع في اخر كان انشط وابعث كالمسافر اذا قطع فرسخا ولذا كان القران
سورا قال استاذ شيخنا ولانه اسهل في وجدان المسايل والرجوع اليه
وادعى لحسن الترتيب والنظم والا لربما تذكر المسايل منتشرة فافهم انته
والاعراب لغة مصدر اعرب يقال لمعان منها الابانة اعرب الرجل عن حاجته
ابان عنها واما في الاصطلاح فالجمهور على انه لفظي وبه قال ابن الحاجب
واختاره ابن مالك وعرفه بقوله ما جي به لبيان مقتضى العامل من حركة
او حرف او سكون او حذف اي شي جي به لبيان الامر الذي يطلبه العامل
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل انه معنوي وجرى عليه المصنف
قوله تغيير ان قلت مقصود المصنف تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ
والتغيير فعل الشخص فكيف صح تفسيره به وحمله عليه مع ان الخبر عين
المبتدا قلت الجواب عن ذلك ان التغيير بمعنى التغير لانهم كثيرا ما يطلقون
المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر **قوله** احوال اشارة به الى ان المراد
بتغيير الاواخر تغيير حالها وصفتها والاواخر الكلم ما في اخره من الحركة
وهو لا يتغير هنا وقد يقال لا حاجة الى ما ذكره الشارح والمراد تغيير اواخر
الكلم ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة كما في المثنى والجمع حال الرفع

والجر

كانا

والجر او حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو فيهما صارا للتثنية بعد ما
كانتا لبنى واحد اى صار علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا
للاول فقط لا لانهما يقدر ان بعد الاعراب مغايرين لهما قبله لاداية الى تقدير
حذف علامة التثنية والجمع او صفة بان يتبدل حركة بحركة اخرى حقيقة
كما في زيد حال نصبه او جره او حكما كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه
مثلا ولقائل ان يقول المراد بتغيير اواخر الكلم تصييرها دالة على الفاعلية
مثلا بعد كونها دالة على غيره فيشمل تغيير الذات وتغيير الصفة فليتامل
قوله اواخر ان قيل الاواخر جمع واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب
الا بتغيير ثلاثة او اخر والامر بخلافه قلت الاضافة تورد لما تورد له اللام
وقد صرح علما التفسير والاصول بان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى
الجمعية فالمراد جنس الاواخر الصادق بالواحد وبالاكثر ولعل التعبير
بصيغة الجمع للاشعار بتعدد انواعها وتنوع التغيير وقد يجاب بحذف
مضاف اى احد اواخر الكلم وخرج عنه بقيد الاواخر تغيير غير الاواخر
كتغيير فليس وافلس في فلس فان قيل قيد الاواخر مستدرك لان
ما خرج به يخرج بما بعده لان التغيير بسبب العوامل لا يكون الا في الاواخر
قلت لو سلم ذلك فالقيد لا يجب ان يكون المقصود به الاحتراز بل قد يكون
لغيره كبيان الواقع وتحقيق اجزا الماهية فلا استدراك فلما ذكره لذلك
يناسب اخراج ما ذكر به لسبقه لكنه قد يخرج بمجموع تغييرين لاخرين او
تغيرات لا واخر فليتامل قوله الكلم ان قيل الكلم اسم جنس جمعي اى لا يطلق
على اقل من ثلاث كلمات وان لم يتحد نوعها افادت ام لا فلا يدخل في التعريف
تغيير اخر كلمة او كلمتين قلت قد صرح علما الاصول والتفسير والنحو كما
تقدم بان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع فالمراد جنس
الكلم وقد يجاب بحذف المضاف اى احد الكلم والكلم بمعنى الكلمات وانما عدل

عن ايراد الكلمات الى ايراد الكلم لانه اخف ولا مزية لاحدهما على الاخر في المعنى
فالاخف لفظا اولى من الاثقل **قوله** حقيقة كاخر زيد او حكما كاخر يد تفصيل
للاواخر يشمل تغيير التثنية والجمع لان النون فيهما بمنزلة التنوين فكما ان
التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان
وتغيير معرد حذف اخره ثم اعرب بالحرف كابوك واخوك عند من يقول
الاواخر لم تعد لان القائم مقام الشي كالشي وانما جعل الاعراب في الاخر
لانه دال على الوصف اى كونه عمدة او فضلة ولا شك ان الوصف متاخر
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليه متاخرا عن الدال عليه **قوله**
والمراد بتغيير الاواخر في هذا البيان قصور لانه لا يتناول الجزم وايضا
قد اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة على سبيل البدل ولم
يعتبر الانتقال من احدها الى الاخر وهذا تحكم والضمير في قوله تصييره
مرفوعا او منصوبا او مخفوضا ان كان راجعا الى الاخر كما هو ظاهر كلامه
ففيه مسامحة لان المرفوع او المنصوب او المخفوض انما هو الكلمة بتمامها
واما الاخر فهو محل الاعراب **قوله** موقوفا اى ساكنا **قوله** هنا اى في نوع
الاعراب **قوله** الاسم المتمكن قال ابو حيان في شرح غاية الاحسان
الاسم المتمكن يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البنا نحو زيد وجعفر
انتهى واما تفسير الاسم المتمكن بالمعرب فيوجب دورا لان المعرب مشتق
من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته لان المشتق مشتمل على معنى
المشتق منه مع زيادة كما قيل وقد يجاب بوجوه احدها ان المراد
بالمعرب ذات المعرب لا مع وصف الاعراب فالواجب لضرورة التعريف
بالمعرب ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الاعراب والثاني ان الاعراب
المعرف ما يتصف به اللفظ كما تقدم وهو الحاصل بالمصدر والاعراب
المعتبر في المشتق هو معنى المصدر فلا دور والثالث انه تعريف لفظي •

والمقصود

والمقصود منه بيان ما وضع له لفظ الاعراب لمن عرف معنى قولنا تغير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة لفظا او تقديرا وجهل ان لفظ
الاعراب موضوع بازائه فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب وتحصيله
في ذهن السامع والرابع تفسير المعرب بما لم يشبه الحرف وتصور هذا المعنى
لا يتوقف على تصور الاعراب فليتامل قوله لم يتصل اخره بنون الاناث
فان قلت لو قال بنون جمع كان اولى ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت
كقوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب
او علامة كقوله يعصرن السليط اقاربه قلت اجيب بانها فيهما نون
الاناث استعيرت للمذكورين اى المراد بنون الاناث الموضوعة لهن
وان استعملت في غيرهن قوله ولم يباشره نون التوكيد اى لفظا وتقديرا
فدخل فيه المنفصلة لفظا نحو لتبلون والمنفصلة تقديرا نحو ولا يصدنك
فتبل ويستثنى من المضارع الذي تتصل به نون التوكيد ولم تباشره
مسئلة تبنى فيها وهو ان يسند الى نون الاناث نحو لتضربنان انتهى
وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان المباشر هنا ليس لنون التوكيد
بل لنون الاناث فليتامل قوله لاختلاف العوامل اللام فيه للعلة
او للوقت فان قلت يرد عليه انه قد يوجد اختلاف العامل بدون
تغيير الاخر كما في ضربت زيدا وان زيدا ورايت زيدا وبالعكس
كما في المعرب ابدا فانه يوجد العامل لا اختلاف فيه قلت اجيب
عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل واما الثاني
فجوابه ان المراد اختلاف جنس العامل من العدم الى الوجود او انه
اراد باختلاف الوجود الملازمة والمشاكلة وخرج بقيد اختلاف
العوامل تغيير اواخرها بسببها بان يتغير الاخر لا بسبب كحيث اذا
فتحت لعدضمها او بسبب اخر كالاتباع او النقل او الحكاية او التقاء الساكنين

فان قيل العوامل جمع كما سياتى واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا بتحقق
ثلاثة عوامل والامر بخلافه قلت اللام التى لتعريف الجنس اذا دخلت على الجمع
تبطل معنى الجمع قوله والمراد باختلاف العوامل تعاقبها اى تغيرها ودخولها
واحدا بعد واحد ويحتمل ان المراد باختلاف العوامل تغيرها من العدم
الى الوجود قوله واحدا بعد واحد اى فلا يجتمع اثنان منها من جهة واحدة
فان قلت ان اراد ذلك فى تركيب واحد او بالنظر الى عامل واحد فدخوله
مسلم بل لا يدخل الا واحد منها وان اراد ذلك فى تراكيب او بالنظر الى عوامل
فعدم الجمع غير مسلم قلت المراد الدخول فى تراكيب وعدم الجمع فى واحد قوله
والعوامل جمع عامل اورد عليه ان ما كان على وزن فاعل وصفا لا يجمع
على فواعل واجيب تارة بان العامل لغلبة الاستعمال صار اسما لامور
مخصوصة واخرى بانه جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة
وقد يقال لا توجه للسؤال من اصله لان فاعلا الوصفى انما يمتنع جمعه
على فواعل اذا كان لمذكر عاقل كما قاله ابن مالك ونقلوا ان سيبويه نص
على اطراد طوالع فى نجم طالع قوله والمراد بالعامل اى الذى هو مفرد
العوامل وانثه ولم يقل والمراد بها او وهى اى العوامل لان التعريف
للحقيقة المدلول عليها بالمفرد دون الافراد المدلول عليها بالجمع فان قلت
الجمع حاصل لمعنى الحقيقة والافراد قلت لو سلم ان الجمع حاصل للد
ففيه زيادة الافراد مع ايهام ان المطلوب بيانها فتامل وقد يجعل
هذا لفظيا قوله ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اى شىء ملفوظ
مقدرا او معنوى به يتحصل معنى من المعانى المقتضية للاعراب وهى
الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك نحو جاءنى زيد فان به تحقق
الفاعلية فان زيدا انما صار فاعلا فى هذا المثال لاسناد الفعل اليه فتحقق
فاعليته بسبب الفعل لانها باسناد الفعل فلولا الفعل لم يكن فاعلا و

قرف

فرق بين المثبت والمنفى اذ الفاعلية بذكر الفعل ايجابا ونفيا وهى تقتضى الرفع
لانه علمها ونحو ضرب فى نحو ضربت زيدا فان به تحصلت المفعولية فان
زيدا انما صار مفعولا فى هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته
بسبب الفعل وهى تقتضى النصب لانه علمها وكالبا فى نحو مررت بزيد
فان بها تحصلت الاضافة اى اضافة الفعل الى ما بعدها المقتضية للجر
لانه علمها وانما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير
محتاج اليه فى التعريف واعترض بان هذا التعريف غير مانع لصدقه
ايضا على العامل كالاسناد وذات الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين
منها واجيب بان البا للسببية والمراد السبب فى عرفهم ولا يطلق فيه سبب
حصول المعانى على ما ذكر وبذلك ايضا يجاب عما قيل ان محدث المعانى
المقتضية للاعراب هو المتكلم واسمه تع وهى يتوقف على العامل والاسناد
وذات الفاعل ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد بحصول المعنى به كونه
محدثا فلا يصدق على العامل وان اراد توقفه عليه ووساطته فيه تعين
العامل ايضا كذلك فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل فى الجواب
عن ذلك ان المراد ما يسمى سببا له فى عرفهم وذا ليس الا العامل والبوا فى
شروط فان قلت لا يتناول التعريف العامل الزايد كالبا فى بحسبك زيد
قلت بل يتناوله لان البا المذكورة حصل بها كون الشى مضافا اليه حكما
وصورة كذا اجاب به العصام وقال فهذا غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته
واعلم ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل لان المعنى المقتضى للاعراب
لا يوجد فى الفعل وحينئذ يرد ان تعريف الاعراب غير جامع لعدم تناوله
لاعراب الفعل قال شيخنا ان قلنا ان اعراب الفعل بطريق الاصالة وانه
تعتور عليه معان يحتاج فى تمييزها الى الاعراب كالاسم كما هو احد المذهبين
فى ذلك جاز ان يكون هذا الحد لمطلق العامل سوا عامل الاسم وعامل الفعل

وحينئذ فالمعنى المقتضى للاعراب المراد به اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة
وغيرها ليشمل المعنى الذى يكون فى الفعل كالنهى عن كل من الامرين او عن
الجمع بينهما او عن الاول دون الثانى فى نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم
او جزم الاول فقط مع نصب الثانى او رفعه فان قلت لو نسب العمل الى
ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب دون المقتضى فقيل الرافع هو الفعل
ولم يقل هو الفاعلية قلت قال جار الله نسب العمل الى ما يقوم به المقتضى
فقيل الرافع هو الفعل لا الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا و
يقوم به المقتضى امرا جليا فى الاغلب فان قلت اخذ العوامل فى تعريف
الاعراب واخذ الاعراب فى تعريف العوامل يوجب توقف معرفة كل منهما
على معرفة الاخر فيلزم الدور فى كلا التعريفين قلت انما يلزم الدور لو لم
يمكن تصور الاعراب بغير كونه تغيرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة
عليها وتصور العوامل بغير كونها ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب
وهو ممنوع لامكان تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظى
خوطب به من يعرف تغيرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
ومن يعرف ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب ولا يعرف انهما المسمى
بالاعراب ولا انها المسمى بالعوامل فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب
والعوامل وتحصيله فى ذهن السامع فتامل وتدبر قوله فانه يطلب
الفاعل المقتضى للرفع فان قلت المقتضى للرفع انما هو الفاعلية لا الفاعل
كما علم من تعريف العامل ومما سيأتى فكيف يصح هذا الكلام قلت لعله
اراد ان المقتضى الفاعل من حيث فاعليته لا من حيث ذاته واما حمل
الفاعلية على الفاعل فخطا او اراد من المقتضى هنا اعم من المعنى المقتضى
فى تعريف العامل فليتامل وانما كان الفاعل مقتضيا للرفع لانه علامة
عليه قوله وكون ابن الحاجب انما نسب عمل النصب الى رايت مع ان العامل

هو

هو الفعل للاشارة الى انه انما يطلب مفعولا لتضمنه للفاعل قوله والمراد
بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه اى حصولها وتحققها مع الكلم فدخل
فى ذلك العوامل المقدرة والمتأخرة عنها والمعنوية وقيل الداخلة ليس
للاحتراز بل لبيان الواقع بناء على انه لا يكون التغير بسبب العوامل الا
وهى داخلة وجوز ان يجعل احترازا عن حركة الحكاية كحركة من زيدا لمن
قال رايت زيدا فانها بسبب عامل غير داخل وهو رايت فى كلام الاول قوله
من الفاعلية والمفعولية والاضافة الباقى الفاعلية والمفعولية مصدرية
والفاعلية كون الاسم فاعلا حقيقة او حكما فى كونه عمدة من كل وجه والمفعو لية
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما فى كونه فضلة او مشبها بها كما فى اسم ان
والاضافة كون الاسم مضافا اليه وهو يتقدير اضافة اليه وانما حذف اليه
اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشى
مضافا اليه مقابل لها لا كون الشى مضافا ولما كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق اليا المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية بل لم يصح
اليا المصدرية قوله وقول المكودى الخ جواب عن سوال مقدر تقديره
ما ذكرت من ان العامل قد يتاخر ينافيه قول المكودى المذكور واعلم ان
المكودى صاحب المكد وهى الابل التى تدوم درتها ولا تنقطع الواحدة
مكودة قال الراجز • ان تترك العهد المكود الدائم • فاعمد بر اغبس ابوها الرا جح •
جح بر غبس وهى ناقة غزيرة طيبة النفس والرايم فحل ومنه قولهم مكد فى
المكان ولعل اسم الشيخ المذكور مشتق من ذلك الثلم يكن له نسبة الى شى معنى من
غير ذلك كذا رايته قوله جرى على الغالب يمكن ان يجاب ايضا بانه اراد ان العوامل
لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة لعنى ان رتبة العوامل التقدم على المعربا ت
قد يقال انه استعمل لفظة قبل فى حقيقتها ومجازها لانها فى التقدم قبلية
حقيقة وفى التاخر قبلية تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة العوامل تتقد منه

على رتبة المعمولات **قوله** يقول المص لفظا وتقديرا حالان من تغيير قول المص
مبتدا وهو بمعنى مقوله وقوله لفظا وتقديرا عطف بيان عليه اذ الحال هنا
نفس لفظا وتقديرا الا المتعلق به وفي كل منهما ضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الحكاية فان **قلت** ينافي انهما عطف بيان الاخبار عنهما بانهما
حالان قلت لا منافاة لانه ليس المراد انهما في هذا التركيب حالان بل في تركيب
المص فتامل وعلى ما ذكره الشارح من الحالية يكونان مصدرين بمعنى المفعول
والمعنى تغيرا اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها حال كون ذلك
التغيير ملفوظا اي ملفوظا اثره او ما يدل عليه وهما الحركات وما ناب
عنها لان نفس التغيير ليس ملفوظا او مقدرا اثره او ما يدل عليه ويجوز
ان يكونا منصوبين على المصدرية فيكونان بمعنى المفعول ايضا اي تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها تغييرا ملفوظا او مقدرا
اي ملفوظا اثره او ما يدل عليه او مقدرا كذلك على ما تقدم ويجوز على
هذا ان يكون المضاف مقدرا اي تغيير لفظ وتقدير اي تغييرا يظهر
في اللفظ ويدرك او يتعلق باللفظ بان يغير اللفظ او تغييرا
يرجع للتقدير بان يقدر ويجوز ان يكونا تمييزا محولا عن المضاف اليه
اي تغير لفظ او اخر الكلم او تقديرها اما تغيير لفظ الاواخر فصحيح فانه
تارة يتحرك بالضمة وتارة بالفتحة وهكذا وهذا تغيير ان لفظ الاخر وا
تغيير تقديرها فالاضافة بادنى ملابسة لان الاخر محل التقدير فالتقدير
متعلق به وهو متغير لان تقدير الضم غير تقدير الفتح وهكذا قلنا
ولا يخفى ان التمييز على هذا له تمييز ويجوز ان يكون قوله لفظا او
تفصيلا للتغيير الاواخر واختلاف العوامل فيكون من باب تنازع
المصدرين وهما منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف على ما سبق او
انهما حينئذ كان المحذوفة اي سواء كان ما ذكر ملفوظا او مقدرا والجملة

باب

باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتأكيد قوله
تارة اى مرة ومثله طورا فهى الفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب
في شرح الكافية فان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز ان يكون
على الظرف ويجوز ان يكون على المفعول المطلق واذا كان طورا وتارة بمعنا
فانتصابهما ايضا على اما الظرف او على المفعول المطلق ذكر ذلك نجم
الدين سعيد في شرح الساوية في العروض قوله يكون في اللفظ اى يكون
اثره او ما يدل عليه في اللفظ قوله تتلفظ بالرفع اى باثره او علامته
لان الرفع معنوى بنا على قول المص ان الاعراب معنوى قوله وبالجزم
فيه خفا لان كلا من الجزم وعلامته ليس لفظا نعم يصح ان يقال في علامته
التى هى السكون انها لفظية بمعنى انها متعلقة باللفظ لان السكون حذف
الحركة قوله وهو المنوى اى المنوى اثره او علامته بقرينة قوله كما ينوى
الضمة الخ قوله واو هنا للتقسيم لا للترديد اى واو في تعريف الاعراب
للتقسيم المحدود اى ما كان على احد هذين الوجهين فان قلت او موضوعة
لاحد الشيئين او الاشيا سواء كانت للترديد او للتقسيم فبهذا القدر
لا يتميز التقسيم عن الترديد بل لا بد من زيادة قلت قوله وكيفية الاعراب
اللفظى الخ ظاهر في كون المراد بها القسمين فلا تكون او للترديد فلا تفسد
الحد وانما تفسد اذا كانت للترديد الشامل للشك او الظن او الابهام
والتقسيم ضم قيود الى امر مشترك لتحصل امور متعددة هى اقسام له ومفهوم
الاعراب منقسم اليها بمعنى انه ينضم اليه قيد اخر فيحصل مفهوم اللفظ ثم
قيد اخر فيحصل مفهوم التقديرى فتامل وتدبر قوله وكيفية الاعراب اللفظى
اى الذى تكون علامته لفظية فلا ينافى ما تقدم من ان الاعراب معنوى وا
نه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البنا حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا
بل المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان مبنيا او غير مبنى قوله

علم

ضمة ظاهرة في اخره اعلم ان الناس اختلفوا في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه
او قبله على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي
وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال قال ويشهد للقول بانها تحدث
بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا اياها فاصلة بين المثلين مانعة
من ادغام الاول في الاخر نحو المَلِل والضُّفَف والمشش كما يفصل الالف بعدها
بينهما نحو الملال والضفاف والشاش فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما
حجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو يا يدل
على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها لم تنل الواو لانها
انما تقلب يا للكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز
لم تقلب لانها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام
لان حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين ولا يخفى عليك ان
كلام الشارح يحتمل للمذاهب الثلاثة بجعل في للمصاحبة اي ضمة ظاهرة
مع اخره قوله المعذر اعلم ان التعذر ان لا يكون الحرف الذي هو محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم الذي في اخره الف سوا كانت
موجودة في اللفظ كالعصا والرحى او محذوفة بالتقا الساكنين
والاستثقال ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعر
لكن كان ثقيل كالاسم الذي في اخره يا مكسور ما قبلها كالقاضي والفا
والداعي قوله لالتقا الساكنين اي لدفع التقائهما قوله نحو جا قاض و
بقاض فان قيل لا فرق بين قاض وعصي في انه لا يمكن جريان الا
على اخره بعد الاعلال بحذف اليا ويستثقل قبله فان اصل عصي عصو
قلت قد سال ذلك استاذ شيخنا واجاب بان الكلام بعد الاعلال الذي
يقتضيه جوهر الكلمة لا الاعلال العارض الذي حصل له لعروض عا
وهو لحوق التنوين لعني قبل لحوق التنوين متعذر بخلاف قاض فا

العرق

الفرق فتدبر قوله وفي الجر كذلك اى علامة جره كسرة مقدرة على اليا
المحذوفة لالتقا الساكنين قوله او حرف يشبه الصحيح كالواو واليا الساكن
ما قبلهما ان قلت ادخال الكاف على الواو واليا المذكورتين يقتضي عدم انحصار
الحرف الذي يشبه الصحيح في الواو واليا المذكورتين وهو مناف لقولهم الحرف
الذي يشبه الصحيح هو الواو واليا الساكن ما قبلهما قلت ادخال الكاف المقتضية
لعدم الانحصار باعتبار الافراد الذهنية والحصر باعتبار الخارجية فلا منافاة
او باعتبار كل واحد من الواو واليا بخصوصه او للاستقصا على ما وقع في كلام
بعض الفقها من تسمية الاستقصا لها وقال بعض مشايخ شيخنا رحمهم الله تعالى
الظاهر انه صحيح لان الفقها تعالى لا يثبتون ما يتعلق باللغة من غير سند
منها قوله فالاعراب ظاهر فيه اى انه لم يمنع منه مانع كالاضافة الى يا
المتكلم نحو جا غلامي وكسكون اخره للوقف نحو جا زيد بالسكون او للادغام
نحو وترى الناس سكارى بادغام السين في السين او للتخفيف نحو فتوبوا
الى باريكم بسكون الهمزة في قراة وكاشتغال اخره بحركة حكاية نحو من زيدا
لمن قال رايت زيدا او اتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام قوله والبا
تقدر فيه الحركة اى الضمة والكسرة وكذا الفتحة النايبة عن الكسرة فيما
لا ينصرف وقد يظهران عليها في الضرورة واما الفتحة فتظهر على اليا لخفتها
عليها وقد تقدر في الضرورة كقوله • كان ايديهن بالقاع القرق •
ايدي جوار يتعاطين الورق • نعم المركب المزجي اذا اعرب اعراب
المتضايفين وكان اخر الجزء الاول يا كمعدي كرب • وبرلت قالي قلي •
فلا تقدر في اخر الاول الفتحة بلا خلاف استخفافا بالحكم حالتي البنا ومنع
الصرف واجاز بعضهم عدم ظهور الفتحة في الاختيار وقال انه لغة صحيحة وخرج
عليه قراة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا وكذلك
تقدر الضمة فقط في الواو واليا في الفعل المضارع الذي اخره واو ويا نحو

يدعو ويرمي وقد تظهر في الضرورة كقوله ه اذا قلت علّ القلب يسلو قُيّضت
وأما الفتحة فتظهر عليها للخفة وقد تقدّر في الضرورة كقوله ه ابا الله ان
اسمو بام ولا اب ه واجازه بعضهم في الاختيار وقال انه لغة صحيحة وخرّج عليه
قراءة بعضهم او يعفوْ الذي بيده عقدة النكاح بسكون الواو قوله فظهر انه لا بد
كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة احوال المراد بالثلاثة الاحوال بالنسبة
للاسم الرفع والنصب والجر والمراد بها بالنسبة للفعل الرفع والنصب والجزم
ولا يخفى ان هذه انما هي احوال للاسم والفعل المعربين لا لآخرهما وفي جعلها
للآخر تسمح قوله وان الانتقال الخ فيه نظر لانه يقتضي ان الاعراب غير الرفع
والنصب والجر والجزم مع ان الانتقال ليس هو الاعراب وانما الاعراب
هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف الى الرفع ليس اعرابا
بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه وهو التغير المخصوص والانتقال
من الرفع الى النصب ليس اعرابا بل الاعراب هو النصب المنتقل اليه
وهو التغير المخصوص وهكذا وقس على ذلك انتقال الفعل الى الرفع و
الرفع الى النصب والجزم قوله تسمى انواع الاعراب مجاز ممنوع بل هي انواع
حقيقة لان الاعراب هو التغير المخصوص والاحوال المنتقل اليها تغيير
مخصوصة يصدق عليها التغيير المخصوص المطلق فهي انواع له حقيقة قو
واقسامه قال استاذ شيخنا النوع والضرب والصنف والقسم متفقة ر
المعنى او متحدة عندهم يعني ان بعض افراده مسمى بالرفع وبعضها بالنصب
وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية انتهى قال شيخنا رحمه
تعالى كان مراده ان كونها انواعا منطقية يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة
كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك
بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ اي على القول بان الاعراب لفظ
ليس تمام حقيقتها والا لكان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا كال

يدل على انه ليس المراد الانواع المنطقية قولهم ان الضمة رفع اصلي بخلاف
الفتحة مثلا اذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي الاصالة والفرعية اللهم الا
ان يقال المصنف تفرع لبعض افراد النوع عن بعض من حيث كونها افراد ذلك
النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون لبعض الافراد اكثر استعمالا او اغلب
وارجح في نظر الواضع او نحو ذلك ومثل هذا معقول في الانواع قلنا كل **قوله**
ما لنسبة الى الاسم والفعل اي مجموعهما جواب عما يقال لا يخلو اما ان يريد
اقسام اعراب الاسم او اقسام اعراب الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة
الرفع والنصب والخفض وان اراد الثاني فهي ثلاثة الرفع والنصب
والجزم وحاصل الجواب انه اراد اقسام الاعراب بالنسبة الى مجموع الاسم
والفعل من غير ملاحظة كونها اقسام اعراب الاسم او اعراب الفعل **قوله**
اربعه فصّله ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل
لان ذلك امكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها للاحتياج الى اتقان
معرفة كل وملاحظته ليتحقق مطابقة العدد **قوله** رفع ونصب وخفض
وجزم الرفع على قول المص تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها
واما على القول بان الاعراب لفظي فهو الضمة والواو والالف والنون على
وجه مخصوص وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ بعلامته
او به نفسه والنصب على قول المص تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب
عنها واما على القول الاخر فهو الفتحة والكسرة والالف والياء وحذف النون
على وجه مخصوص وسمي نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ
بعلامته او به نفسه والخفض ويسمى الجر على قول المص تغيير مخصوص علا منه
الكسرة وما ناب عنها واما على القول الاخر فهو الفتحة والكسرة والياء على
وجه مخصوص وسمي جرا لان الشفة تنجر الى اسفل عند التلفظ بعلامته او به
نفسه ولان عامله يجر معنى الفعل الى الاسم والجزم على قول المص تغيير

مخصوص علامة السكون وما ناب عنه واما على القول الاخر فهو السكون وما
ناب عنه وسمى جزما لان الجزم بمعنى القطع والحرف الجازم كالشى القاطع للحركة
او الحرف وانما بدا بالرفع لانه اشرف لانه اعرب العمد ولا يخلو منه كلام
ثم بالنصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا
بالنسبة للمجرور ثم بالجر لاختصاصه بالاشرف ثم هذه الاسماء الاربعة تختص
عند البصريين بانواع الاعراب قال الشيخ الرضى واذا اطلق الضم والفتح والكسر
فى عبارات البصريين فهى لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت
كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب
ايضا والكوفيون يطلقون القاب احدى النوعين على الاخر مطلقا قوله
وخفض فى اسم وجزم فى فعل انما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل لثقل
الخفض وخفة الاسم وخفة الجزم وثقل الفعل فيحصل التعادل بينهما قوله
هذا على سبيل الاجمال اى كائن على سبيل وصفة هى اجمالها اى عدم التعين
فى متعلقها فالاضافة بيانية ووصفها بالاجمال بالمعنى المذكور من وصف
الشى بحال متعلقه يقال اجمل الحساب اذا جمعه والجمل لغة هو المجموع و
الشى مجموعه ومنه المجمل فى مقابلة المفصل قوله من ذلك المذكور
من الاقسام الاربعة اول الاقسام بالمذكور لتصح الاشارة اليها بذلك مع
افراده وتذكيره قال السعد التفتازانى كغيره يجوز ان تكنى باسم الاشارة
الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة باعتبار كونها فى تاويل ما ذكر وما تقدم
كما يكنى عن افعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل فعل
ما فعلت وقد ذكرا فعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما احسن ذلك
وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا انه فى الاشارة اكثر واشهر قوله مشترك
فيه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بفى فاسم مفعول
كذلك كقولنا اشتركنا فى كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير

بالفعل

بالفعل توسعا فاستتر فيه **قوله** ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم
علامات ينتقض عمومه بالجزم فانه ليس له الا علامتان كما سياتي وقد
يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد الفعل المعرب
فليتامل ويجاب ايضا بانه استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله تع اولئك
مبرؤن اي عائشة وصفوان رضي الله تع عنهما **قوله** لا بد من معرفتها قال
في الصحاح قولهم لا بد من كذا اي لا فراق منه انتهى **قوله باب معرفة**
الخ اي هذا باب مسائل معرفة علامات الاعراب وهو من اضافة الدال
للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم في مسمى الكتب والابواب والفصول
انه الالفاظ المخصوصة ومن اضافة العام الى الخاص كشجر اراك وعلم النحو
بناء على انه المسائل وهي بمعنى اللام على التقديرين ولا يخفى الحال في بقية الاحتمالا ت
في مسمى الكتب والفصول والابواب على من كان من اولي الالباب والمراد
بالمعرفة الادراك واضاف الباب اليها وان لم تكن معناه لان من طالع
المسائل التي يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضا فة
تصح لادنى ملابسة ثم المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي
والمركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق
بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك
اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبار ين
وكذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمص قد عبر بالمعرفة مع ان العلاما ت
تتعلق بها امور كلية وقد جرت عادتهم باستعمال المعرفة في الجزئيات والعلم
في الكليات اما لانهما بمعنى واحد كما عليه الاكثر واما ان تكون لقلتها المفهومة
من التعبير بعلامات الذي هو جمع سلامة وهو من جموع القلة نزلها منزلة
الجزئي الذي لا تكثر فيه او نزلها منزلة الجزئي تسهيلا على الطالب حتى كان
ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزئي في السهولة وقرب التناول واما لانه

المعرفة تشعر بسبق الجهل وهى تناسب المتعلم المقصود بوضع هذه المقدمة
ويمكن ان يقال المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات كل فرد فرد من العلامات
بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكننا معرفته بهذا الباب فليتامل قوله
اقسام انما ذكره الشارح لان العلامات التى ذكرت انما هى علامات لاقسام
الاعراب كما هو ظاهر من كلام المص لا للاعراب من حيث انه اعراب قوله للرفع
من حيث هو اى من غير ملاحظة كونه رفع اسم او رفع فعل جواب عما يقال
الرفع لا يخلو اما ان يكون رفع اسم او رفع فعل فان كان رفع الاسم فليس له
الا ثلاث علامات الضمة والواو والالف وان كان رفع الفعل فليس له الا
علامتان الضمة والنون وفيه اشارة ايضا الى الجواب عما يقال المقسم الرفع
وكل رفع اما علامته ضمة او واو او الف او نون فيلزم انقسام الشئ الى نفسه
وغيره ووجه اندفاع ذلك ما اشار اليه الشارح من ان المراد طبيعة الرفع
من غير ملاحظة شئ واعلم ان قولنا من حيث كذا تارة يراد به بيان الاطلاق
وانه لا قيد هناك كما فى قولك الانسان من حيث هو انسان جسم وتارة
يراد به التقييد كما فى قولك الانسان من حيث يصح ويبرؤ عنه الصحة موضوع
علم الطب وتارة يراد به التعليل كما فى قولك النار من حيث انها حارة
فقولنا من حيث من قبيل الاول قوله على الاصل اما صفة للضمة بتقدير
العامل المعرف على ما يفهم جوازه من كلام المولى سعد الدين فى شرح
او بتقديره منكرا نظرا الى ان اللام فى الضمة للجنس والمعرف بلام الجنس
مطلقا فى حكم النكرة على ما ذكره ايضا فى شرح المفتاح واما حال قوله نيابة
عن الضمة اى حال كون الواو والالف والنون نائبة عن الضمة وانما كانت
الحركات اصلا فى الاعراب ليكون الدال على صفة الشئ كالصفة للدال عليه
ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فلا اعتراض
عليه بان كونها ابعاضا امر وهمى ولو سلم فلا يقتضى الا الاصالة بحسب

لا فى الاعرا

الرابع

لا في الاعراب ليس لبني قوله لشبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها الغنة
صوت لذيذ يخرج من الانف تشبه به صوت الرياح في الاشجار الملتفة يقال
واد اغن وصوت الذباب في الغياض وهو معنى قولهم روضة غنا فان
قلت ما وجه الشبه بين حروف العلة والنون مع ان حروف العلة من
في الحلق والنون الساكنة عنه في الخيشوم قلت لعل وجهه الاشتراك في
مطلق المد ثم رايت لبعضهم ذكر ان النون تشابه حروف المد في المد واللين
والخفا قوله ولكل واحدة من هذه العلامات الاربع مواضع ينتقض
عمومه بان الواو ليس لها الا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما
الا موضع واحد كما سياتي ويمكن الجواب بان الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية
هي ممكنة التحقق في افرادها ما سياتي قوله الاول في الاسم المفرد قد ينظر
فيه لانه يوجب اما ان يكون الشي ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم
المفرد او ان يكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن
ان يقول الشارح بعد قول المص في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن
توجيه كلامه بان يكون التقدير الاول كائن في الاسم المفرد من تحقق العام
في الخاص بمعنى تحققه فيه بنا على ان ما صدقه الاول الذهني اعم من
الاسم المفرد وان كانت اياه بحسب الخارج فتامل واحرزه لك في نظائره
وقد يجاب بان المراد بالمواضع الاربعة اواخر الاسم المفرد وما بعده والمراد
با لمفرد ما ليس مثنى ولا جمعا ولا من الاسما الستة واستشكل بان من
المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات التثنية والجمع ويمكن الجواب بان هذه
الفاعدة واخواتها غالبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس وبان المراد
المثنى ما يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا الجمع قوله والاساري بضم الهمزة
وفتحها ابن فارس وليست المفتوحة بالعالية والجمع ايضا اسرى والواحد
اسير وما سور مشتق من الاسار وهو القد وكانوا يشدون الاسير

بالقد فسمي كل اخيذ اسيرا وان لم يشد به وقد اسرت الرجل أسرا واسارا
انتهى ومقتضاه ان أسارى جمع اسير وانما جمعه اسرى وجمع اسرى اسارى
بالضم والفتح فهو جمع الجمع قوله ما تغير فيه بنا مفرده اى جمع تغير وتكسر
فيه بنا مفرده عن حالته الاصلية حقيقة او تقديرا فان قلت لا شك
ان جمع السلامة بالواو والنون او بالالف والتا يتغير بنا مفرده ايضا
بسبب الزيادتين بل التغير في جمع المونث اظهر لان علامة التانيث تتغير
فيه ولا يبقى على حالها له الا ما التاقيه مقدرة قلت اجيب بان المراد
ما تغير بنا مفرده لغير الحاق اخره علامة الجمع ويرد عليه نحو صنو وصنو
فان قلت يرد عليه ايضا ما تغير بناوه للاعلال مع انه ليس بجمع
تكسير بل هو جمع التصحيح نحو قاضون والمصطفون قلت المراد ما تغير فيه
بنا مفرده لغير اعلال ثم يرد عليه نحو سجدات لفتح الجيم جمع سجدة بسكونها
ويرد على المص ان من جمع التكسير مثلا يرفع بالضمة كلمات جمع المذكر
السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه الفاعدة وامثالها غالبية
كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير جنسه قوله وهو ستة اقسام اى تغير
بنا مفرده او ما تغير فيه بنا مفرد لكن هذا يوجب تانيثا وبل قوله الاول
التغير الخ بحذف مضاف اى ذو التغيير او صاحب التغيير قوله نحو
صنوان قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل
واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف
زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين قوله
نحو تخمة وتخم التخمة بضم التا وفتح الخا المعجمة للمفرد والتخم للجمع قوله
نحو اسد واسد الاسد لفتح الهمزة والسين للمفرد وبضم الهمزة والسين
للجمع قوله جمع المونث السالم اى من تغيير مفرده ان قيل كان الاولى ان
يعبر بالجمع بالف وتا مزيدتين ليعم جمع المونث وجمع المذكر نحو اصطبلات

جمع

جمع اصطبل وحمامات جمع حمام وما سلم فيه بنا المفرد وما تغير كحبليات جمع
حبلى وصحراوات جمع صحرا الا ترى ان الاول قلبت الف مفرده يا والثانى
قلبت همزته واوا قلت اجيب بان التعبير به جرى على الغالب كما ذكره الشارح
وبان فى الكلام حذف مضاف اى صيغة جمع المونث السالم او حذف معطوف
اى جمع المونث السالم وما على صيغته فلا يخرج ماجمع بالف وتاس جمع
المذكر وما تغير فيه بنا مفرده لان صيغته صيغة جمع المونث السالم فى عرف
النحاة وان كان فى الحقيقة جمع مذكر او مكسر وبان المص لم يلتفت للجمع بالالف — ب لماجمع
والتاس جمع المذكر او المكسر لقلته ودابهم المالوف ذكر ما هو الاغلب
والاكثر لا ما هو الاقل والاندر وبان المراد بجمع المونث ماجمع بالف وتا مزيد — تبنى
مجاز ابطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المونث السالم فى عرف النحاة
واقع على الجمع بالالف والتا والملازمة العرفية تكفى لصحة المجاز فان قلت
فيلزم ان يكون جمع المونث السالم مستعملا اما فى حقيقته ومجازه ان استعمل
فيهما جميعا او فى مجازه فقط ان استعمل فى معنى شامل لهما بعموم المجاز
وعلى التقديرين يلزم المجاز قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعى
ان نحو اصطبلات وحبليات جمع مونث سالم حقيقة عرفية لا مجاز
واعلم ان السالم صفة لجمع المونث كما قاله بعضهم ولكن جوز بعض مشايخ
مشايخنا ان يكون صفة للمونث فانه الموصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع — قع
على المفرد قوله وهو ماجمع بالف وتا مزيدتين اورد عليه ان الذى
جمع بالف وتا مزيدتين هو المفرد واجيب بانا لا نسلم ان الذى جمع
بالف وتا مزيدتين هو المفرد بل يصح ان يوصف الجمع بذلك والمعنى
الجمع الذى جمع بالف وتا مزيدتين اى الجمع الذى تحققت جمعيته وحصلت
بالف وتا مزيدتين وقيد الالف والتا بقوله مزيدتين ليخرج بيت
ابيات وميت واموات فان التا فيهما اصلية فينصبان بالفتحة على الاصل — صل

وكذلك نحو قضاة وغزاة فان التا وان كانت فيهما زايدة الا ان الالف فيهما
اصلية لانها منقلبة عن اصل الا ترى ان الاصل قضية وغزوة لانهما من
قضيت وغزوت فلما تحركت اليا والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين فلذلك
ينصبان بالفتحة على الاصل فان قيل لا حاجة في اخراج ما ذكر لهذا القيد
لخروجه بدونه لان معنى ما جمع بالف وتا ما دل على جمعيته بهما وما ذكر
ليس كذلك قلت المراد بقولنا ليخرج ليتحقق خروج ما ذكر اذ خروجه
بدونه مبني على تعلق الجار والمجرور بجمع وهو غير متعين لاحتمال غيره
كالحالية على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل على جمعيتها بالالف والتا من
واصالة احدهما لا تنافي ذلك وايضاح ذلك ان البا في ما جمع بالف وتا ان
جعلت للاستعانة متعلقة بجمع لم يحتج للتقييد بزيادتهما في خروج نحو
ابيات وقضاة لان جمعيتهما لم تحصل بالالف والتا على ما تقدم وان جعلت
للملابسة متعلقة بمحذوف على معنى وما جمع ملتبسا بالف وتا لورد نحو قضاة
وابيات وابن مالك في الالفية جعل البا للاستعانة متعلقة بجمع فلم يحتج للقيد
المذكور وكانه في التسهيل خشي من وهم ورود نحو قضاة وابيات فقيد
الوهم بقيد الزيادة ولو قال في التسهيل والجمع بالف وتا وقصد جعل
البا للآلة متعلقة بجمع لاستغنى عن ذلك فكلامه في الكتابين صحيح رحمه الله
تعالى **قوله** وتقييد الجمع بالتانيث والسلامة جرى على الغالب لفايدة
انه يقول كيف يتاتى هذا مع تفسيره له بما جمع بالف وتا مزيدتين
اصطبل بكسر الهمزة وهي همزة قطع قال ابو عمرو وليس هو من كلام
العرب **قوله** يوجب بناه لا حاجة اليه لان الكلام في المعربات **قوله**
كنون النسوة او نون التوكيدات قلت ادخال الكاف على النونين
المذكورين يقتضي عدم انحصار موجب بنا المضارع فيهما مع انه منحصر
فيهما قلت لا يقتضي ذلك لاحتمال ان تكون الكاف باعتبار الافراد الذهنية

واما

ولما الحصر فباعتبار الخارجية او باعتبار كل واحد من النونين بخصوصه او للاستقصا على ما وقع في كلام بعض الفقها ما من نسبة الاستقصا لها او قال بعض مشايخ مشايخنا رحمهم الله الظاهر انه صحيح لان الفقها تقاب لا ينبون ما يتعلق باللغة من غير سند منها والمراد بنون التثنية النون الموضوعة لهن وان استعيرت لغيرهن كما تقدم فلا تغفل قوله في جمع المذكر السالم اي من تغيير مفرده ان قلت كان الاولى ان يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم جمع المذكر السالم وما الحق به من نحو ارضين وسنين بل كان الاولى التعبير بجمع المذكر السالم وما الحق به ليشمل ايضا ما الحق به من اسما الجموع نحو اولوا وعشرون واخواته قلت يجاب بان التعبير به جرى على الغالب فلا مفهوم له وبان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر السالم وما على صيغته او وما الحق به وبان المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم وياتي فيه نظير ما تقدم فلا تغفل قوله وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال اي هي كلمات هذه الامثلة اعني لفظ الاب والاخ والحم الى الاخر بشرط ان يكون مفردة مكبرة مضافة الى غير يا المتكلم فلو كانت مثناة اعربت اعراب المثنى ولو كانت مجموعة اعربت اعراب ذلك الجمع نحو جا اباوك واخوتك وجاني ابون واخون ولو كانت مصغرة اعربت بالحركات كجاني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك ولو كانت مقطوعة عن الاضافة اعربت بالحركات نحو جاني اب واخ ورايت ابا واخا ومررت باب واخ ولو كانت مضافة الى يا المتكلم اعربت بحركات مقدرة على ما قبل يا المتكلم على الاصح سا بر الاسما المضافة الى يا المتكلم والكاف في حموك مكسورة فانه قريب الزوج على المشهور فلا يضاف الا الى المراة ولا يضاف ذو الى الظاهر اسم ان انه لا يضاف للضمير وهو كذلك فانه لا زم الاضافة الى اسم ظاهر غير صفة

هذا هو المشهور وقد تضاف الى علم نحو انا الله ذو بكة او جملة نحو اذهب بذى تسلم
وافعل بذى تسلم اى اذهب فى وقت هو مظنة السلامة قوله واستغنى عن
اشتراط الخ اعتذار عن المص فى عدم التصريح بهذه الشروط بكونه ذكرها كذلك
اى مفردة مكبرة مضافة لغير يا المتكلم لكنه يوهم اشتراط اضافتها بكونها للكا
وللفظ مال ويشترط ايضا كما قال ابن الصائغ ان لا يلحقها يا النسبة والا
اعربت بالحركات اى كجانى ابوىّ ك ورايت ابوىّ ك ومررت بابوىّ ك وشرط
ايضا ان يكون الفم بلا ميم فان كان معها اعرب بالحركات الظاهرة وان يكون ذو
بمعنى صاحب كما نبه عليه باضافتها فان كانت موصولة فهى مبنية على الـ
وقد تعرب حملا للموصولة على التى بمعنى صاحب قال الشاعر فحسبى من ذى عند
ما كفانيا قوله واسقط الهن الخ اعتذار عن اسقاط المص له بان اعرابه بالحـ
لغة قليلة ودابهم فى المختصرات ذكر الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والانـ
فان قلت ما الهن قلت قال ابن هشام والهن قيل اسم يكنى به عن اسما
الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عن ما يستقبح التصريح به وقيل
عن الفرج خاصة انتهى وقوله تبعا تعويل للاسقاط وسند له وهو منصوب
على الحال اى تابعا للفرا والزجاجى قوله خاصة بمعنى خصوصا وهو من المصادر
التى جات على فاعلة كالعاقبة والعافية منصوب على انه مفعول مطلق
بمحذوف تقديره اخص تثنية الاسما بكون الالف علامة لرفعها خاصة
بنا على ما هو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز ان يكون حالا
لانك تقول جانى الرجال او الزيدون خاصة قوله نيابة عن الضمة اى
كون الالف نائبة عن الضمة واجر ذلك فى نظايره ولا تغفل قوله
ضمير تثنية اى مختص باثنين مذكرين كانا او مؤنثتين مخاطبين كا
او غايبين وسياتى لذلك مزيد ايضاح قوله ضمير جمع المذكر اى
جماعة المذكر قوله وتسمى الافعال الخمسة وذلك لان صيغها خمسة قال

هشام فی شرح اللمحة ان تسمیتها خمسة لا دراج المخاطبین تحت المخاطبین وان
الاحسن ان تعد ستة انتهى ويقال على قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا
للغائبتين فليتأمل وقد تزيد المعانی علی السبعة بالنظر الی انه قد
يطلق مذکر علی مونث او مخاطب علی غائب او عبد لك والی انقسام المونث
الی حقیقی التانیث ومجازیه وما تانیثه باعتبار اللفظ وما تانیثه بالتا ويل
نحو الكلمة بان يجيآن علی تاویلها بالصحيفتين وقد تزيد الصيغ علی الخمس
نظرا الی كون الالف والواو حرفا فی فعل الاثنین الغائبین والمثنی الغا ببين
والجمع المذکر الغائب فی لغة اكلونی البراغيث نحو يقومان الزيدان
وتقومان الهندان ويقومون الزيدون فهذه ثلاث صيغ اخری فتكون
الصيغ ثمانية ولا يخفی مغايرة نحو الهندان تقومان لنحو انتما تقومان
لمذكرين او مونثين لان الثانی الاول للتانیث دون الخطاب لان الفاعل
غائب وفی الثانی للخطاب لان الفاعل مخاطبه فتكون الصيغ تسعة قوله
ثبوت النون نيابة عن الضمة ای بالنون الثابتة حالة كونها نائبة
عن الضمة قوله وللنصب خمس علامات ای للنصب من حيث هو من
غير نظر الی كونه نصب اسم او نصب فعل او نصب اسم ونصب فعل
فلا يرد ما قد يقال بما تقدم نظيره فان كنت ذكيا كفاك ما سبق والا
فالبليد لا يغنيه التطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل قوله ولكل
من الخمس تنفصيل عموسه بالالف فانه ليس له الا موضع واحد وهو الاسما
الخمسة وبالكسرة فانه ليس لها الا موضع واحد وهو جمع المونث السالم
وكذا باليا فانه ليس له الا موضعان وقد يقال الجمع فی كل باعتبار الافراد
الشخصية وهی ممكنة التحقق فی افراد ما ذكر ويجاب ايضا عن الاخير بانه
يستعمل الجمع فی ما فوق الواحد علی حد قوله تعالی اولئك مبرؤن مما يقولون
يعنی عائشة وصفوان رضی الله تعالی عنهما قوله فی الاسم المفرد وجمع التكسير

لا تغفل عما تقدم **قوله** وما اشبه ذلك ان قلت اي فائدة في هذا العطف مع وقوع
المعطوف عليه في حيز نحو المقتضي لعدم الانحصار في المذكورين وليس فيه تعيين
المعطوف كالذي قبله ليفيد زيادة على ما افاده نحو قلت ان يجعل قوله نحو
رأيت اباك واخاك من باب الكناية عن رأيت اخاك واباك فيكون المقصود
هو المجرور على حد قولهم مثلك لا يبخل بمعنى انت لا تبخل فلا اشكال في
حصول الفائدة وان لم يجعل من باب الكناية فالفائدة تقوية بيان عدم الانحصار
في الخارج فيما ذكر ومجرد وقوع المعطوف عليه في حيز نحو لا يقتضي ذلك لاحتمال
ان تكون نحو باعتبار الافراد الذهنية او باعتبار كل واحد من المذكورين
قوله في جمع المؤنث السالم اي عن تغيير مفرده ولا تغفل عما تقدم **قوله**
نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند
الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن
الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووجهه بان قال المفعول به ما كان
موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول
المطلق ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله
موجد للافعال والذوات جميعا انتهى واجيب بان المفعول به
بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل
فيه شيئا اخر فان اثبات صفة غير الموجود تستدعي ثبوت الموصوف
اولا واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم
اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي انه لا يكون موجودا والا لكان
تحصيلا للحاصل انتهى **قوله** فالزيدين منصوب برأيت الزيدين
فيه مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الف مقدرة لتعذر الح
واعلم ان تقدير الاعراب للتعذر وللاستثقال كما يكون في المعرب
بالحركات كما ذكر الشارح في باب الاعراب يكون في المعرب بالحروف

مثال

مثال التقدير للاستثقال في جميع الاحوال جاني ابو الحسن ورايت ابا
الحسن ومررت بابي الحسن وجاني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم
ومررت بصالحي القوم وجاني صالحي القوم قال بعضهم وضابطه اذا كان الاعراب
حرفا ولاقا ساكنا قال تخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع
كان اعرابه لا يكون من اصلا انتهى اي لان حرف اعرابهما يحرك للساكنين
ولا يحذف لعدم ما يدل عليه واما المثنى المرفوع فيحذف حرف الاعراب
لدلالة الفتحة عليه ويكون اعرابه مقدرا وفي بعضها نحو جاني مسلمي
اصله مسلمون سقطت نون الاضافة وصار مسلموي فاجتمعت الواو
واليا والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقلبت
الضمة التي قبل الواو كسرة وصار مسلمي ولما لم يبق الواو التي هي علامة
الرفع صار اعرابه في حال الرفع تقديريا واما في حالتي النصب والجر
فاعرابه لفظي لبقا اليا التي هي الاعراب في الحالتين لان ادغامها لا
يخرجها عن حقيقتها ومثال التقدير للتعذر المثنى والجمع حال الحكاية
كقولهم دعنا من تمرتان وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت
الزيدين **قوله** فالعمرين منصوب العمرين فيه مبتدا مرفوع بواو مقدرة
منع من ظهورها الحكاية ولا بنا في ذلك الاخبار عنه بمنصوب والمبتدا
لا يكون منصوبا لانه ليس المراد به انه منصوب في هذا التركيب الذي
وقع فيه مبتدا وانما المراد انه منصوب في نحو رايت العمرين **قوله**
واطلق الجمع الخ اعتمادا على اطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم
بانصراف الجمع اذا ذكر مع المثنى الى جمع المذكر السالم لكونه على حد
المثنى اي طريقته في الاعراب بالحروف وفي ان اخر كل منهما نون محذوف
للاضافة **قوله** ثبات النون عبر بالثبات لمقابلة الحذف فيما
مضى والمراد بالنون الثابتة **قوله** وتقدم انها كل فعل مضارع

الخ فيه تسمح لان الذى تقدم قوله واما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل
المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية الخ ولم يتقدم انها كل فعل الخ نعم تقدم
ما يفيد ذلك **قوله** ولكل من الخ ينتقض عمومه بالفتحة فانه ليس لها الا
موضع واحد وهو الاسم الذى لا ينصرف وقد يقال الجمع فيه باعتبار الافراد
الشخصية وهى ممكنة التحقق فى افراد الاسم الذى لا ينصرف **قوله** فى الاسم المفرد
المنصرف اى حقيقة او حكما فيشمل غير المنصرف اذا كان مضافا او معرونا
بال **قوله** هو الاسم المتمكن الامكن يحتمل انه تعريف للمنصرف سواء كان مفردا
او جمع تكسير ويحتمل انه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا
بالاعم ان لم يحمل الاسم على المفرد وقد اجازه المتقدمون لانه يستفاد به التمييز
فى الجملة فان قلت اذا كان التعريف للاسم المفرد المنصرف فذكر الاسم
فى التعريف يستلزم تعريف الشى بنفسه وهو فاسد قلت المحتاج
الى التعريف انما هو المنصرف اذ الاسم قد علم وما كان كذلك يشار فى
تعريفه الى المعلوم مجملا ويفصل المجهول اكتفا بقدر الحاجة كقولهم الانف
الافطس انف ذو تقعير فكانه قال الاسم المفرد المنصرف قول
يقبل الخفض والتنوين ودخول الالف واللام وحروف الخفض متمكن
امكن فاحفظه ينفعك فى مواضع فانه قلما يباع مع كثرة الانتفاع
والمتمكن هو العارى عن شبه الحرف والامكن اى الزايد فى التمكن
هو العارى عن شبه الفعل وعلامته ان يجر بالكسرة مطلقا ويدخله
التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه واعترض الشيخ ابو حيان
تعبيرهم بامكن بانه اسم تفضيل من التمكن وبناؤه منه شاذ ورد
بانه سمع من كلامهم تمكن مكانة قالبنا فياسى جار على الفاعل ولا
شذوذ فيه انتهى **قوله** وسمى منصرفا لدخول تنوين الصرف فيه
اى التنوين المسمى بالصرف واشتقاقه من الصريف وهو صوت البكرة

عند

عنه الا سنقا وكذلك صريف البعير نيابه وصريف القلم وفي حديث الاسراء حتى
ظهرت لمستوى سمع فيه صريف الاقلام والصرف هو التنوين وهو غنة تشبه
ذلك الصوت تقول صرفت الاسم فانصرف فهو منصرف اذا نونته وقيل من
الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل
من الانصراف وهو الرجوع اى انصرف عن شبه الحرف والفعل **قوله** وهو
المسمى تنوين التمكين علامة هذا التنوين ان يلحق الاسم المعرب لغير مقابلة
ولا تعويض وما ذكره من ان الصرف هو تنوين التمكين مذهب المحققين
وقيل هو الجر مع التنوين وقيل يطلق على تنوين التنكير والعوض
والمقابلة صرفا **قوله** جمع التكسير المنصرف اى حقيقة او حكما فيشمل غير
المنصرف مضافا او معرونا بال فان قيل لو قال في الاسم المفرد وجمع
التكسير المنصرفين لكان اخصر فما وجه العدول عنه الى الاطناب قلت
وان كان اخصر الا انه لما كان يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب كذا
قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى
عن ذلك ولو لم يابى عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله
تعالى وساءت مرتفقا في مقابلة قوله وحسنت مرتفقا والاولى ان يقال
انما لم يقل ذلك لانه قصد نوع تلقيب **قوله** اذا لم يكن علما للقايل ان
يقول لا ضرورة الى هذا القيد لان الكلام في جمع المونث السالم وما جعل
علما صار مفردا يعني بعد اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله **قوله** فان كان
علما جاز فيه الصرف وعدمه اعلم ان ما سمي به من جمع المونث السالم فيه
لغات اللغة المشهورة فيه انه ينصب بالكسرة ويجر بالكسرة ومن العرب
من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة وفي ذلك مراعاة الجمع
حيث راعى اعرابه ومراعاة ما لا ينصرف حيث حذف التنوين وان
لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة والكسرة في حال الجر نيابة

عن الفتحة لانه غير منصرف عندها والعلمية والتانيث وقضيته ذلك كما
قاله بعضهم انه لو سمي به مذكر كان يسمى رجل بمسلمات انهم يصرفونه انتهى
قال شيخنا رحمه الله تع لا يقال ينبغي ان لا فرق نظرا للتانيث اللفظي بالتا
لانا نقول صرحوا بان مثل هذه التا ليست للتانيث وبان تا التانيث
التي تمنع الصرف هي التي تنقلب هاء وبذلك يعلم ان ما اقتضاه كلام ابن
عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل له بهندات علم رجل
او امراة فيه نظر ومنهم من يمنعه الصرف فلا ينونه ويجره بالفتحة
قوله المعتلة اي التي اواخرها حال الاضافة حرف علة لئلا يرد عليه
فم فان اخره حال الافراد ميم واصله فوه بفتح الفا واسكان الواو
بوزن فعل وهو مذهب سيبويه والخليل وذهب الفرا الى ان وزنه
فعل بضم الفا واما ذو فاصله ذوي بفتح الواو وبالياء اخره بوزن
فعل بالتحريك وهو مذهب سيبويه وعند الخليل اصله ذوّ با
الواو وبالواو اخره بوزنه فعل بالاسكان وقال ابن كيسان يحتمل الو
جمعا قوله المضافة اي الى غير يا المتكلم ولو نقد براعتد بن مالك و
تبعه كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها قوله
التثنية مطلقا اي سواء كانت لمذكر او لمؤنث قوله وهو ما كان الخ
اسم مفردا او جمع تكسير معرب تحقق فيه سببان مستقلان لعلة
منع الصرف معتبرين فلا يشكل بنحو هند اذا صرف من علل تر
او تحقق فيه واحد منها تقوم مقامهما اي تقيد فائدتهما او تكون
حكمهما جمعها بعضهم في قوله • عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب • والنون زائدة من قبلها الف • ووزن
وهذا القول تقريب • اي موجه لتقريب المسالة الى الحفظ و
فان المنظوم اسهل حفظا من المنثور قوله على صيغة منتهى الجموع

وعجمه

اي

اى على هيئة منتهى الجموع اى لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى قال
الرضا علم ان الاكثرين على ان قيام الاقصى مقام سببين وقوته لكونه
لا نظير له فى الاحاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع
الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى نحو كلب واكلب
واكالب ونعم وانعام واناعيم واما الفا التانيث فللزومهما للكلمة
وبنائهما عليها بخلاف تا التانيث فان بناها على العروض انتهى اى فهما
لا ينفكان عن الكلمة بحسب الوضع فلا يقال فى حمرا حمر ولا فى حبلى حبل
فلزومهما منزلة علة اخرى واما هراوى انه جمع هراوة فشاذ واعلم
ان فى الهراوات شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهى الجموع وعدم قلب
الالف عن اصل والمراد كونها ثانيا وجد فيها مع كونها من اصل والمراد كونها
بدلا من اصل اذ هى بدل عن لام الكلمة وليست بنفسها اصلا قوله
وكان مختوما بالف التانيث الممدودة كصحرا او المقصورة كحبلى اى ولو
سمى به مذكرا وانما قدرت الفتحة فى نحو حبلى ولم تظهر مع خفتها لنيابتها
عن الكسرة وباب التفعيل تفعل ولهذا حذفت الواو فى يهب كما حذف فت
فى يعد ولم تحذف فى يوجل لان فتحته ليست نائبة عن الكسرة لان ب
ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيهما فعل بالفتح فقيا س
مضارعهما الكسر وقد جا بعد على ذلك واما يهب فان الفتحة فيه عارضة
حرف الحلق والف التانيث الممدودة عند بعضهم هى الالف التى بعدها
همزة وعند بعضهم الف قبلها الف فتنقلب هى همزة وعلى هذا فاطلاق
الممدودة عليها مجاز لان الممدود ما قبلها لا هى وشرط الجمع انه لا يكون
فى اخرها انقلبت تا التانيث الها فى الوقف فلا يخرج فوارة اذ الها اصلية
واما فرازنة فمنصرف لوجود الها قوله او كان فيه العلمية والتركيب
نحو معدى كرب العلمية كون الاسم علما لمذكر او مونث وشرط التركيب فى

كونه سببا لمنع الصرف ان لا يكون الجزء الاخير مبنيا ولا ذا اعراب فخرج
نحو سيبويه وخمسة عشر وعبد الله وتابط شرا والمركب المقيد مطلقا
والتركيب والعلمية نحو معدى كرب وكلما تحقق فيه هذا التركيب فلا فصح
منع صرفه ويجوز الصرف والبنا **قوله** والعلمية والتانيث نحو زينب
وفاطمة التانيث لفظي وهو كون الاسم مونثا ملحقا باخره علامة التانيث
ومعنوي وهو كون اللفظ المجرد عن التا والالف موضوعا في الاصل لمونث
سوا كان علما او لا وهو انما يكون بتا مقدرة فالتانيث اللفظي اما بالالف
وقد مر واما بالتا التي لم تجعل جزا للاسم فان جعلت جزاء كبنت واخت
ان كانت مع العلمية لمونث فهو كالمعنوي والا لم تعتبر قطعا عند الجمهور
كذا قيل وشرط اعتباره وجعله علة العلمية اي كون الاسم الذي فيه
التانيث علما لمونث او مذكر فان لم يكن علما لم يكن معتبرا وعلة وان كان
علما فهو معتبر مطلقا قطعا والتانيث المعنوي شرط اعتباره ايضا العلمية
فان لم توجد العلمية معه لم يكن علة قطعا وان وجدت مع المعنوي فتارة
يجوز ان نعتبره ونجعله علة لمنع الصرف ويجوز ان لا نعتبره ولا
نجعله علة له وتارة يجب اعتباره وتارة يمتنع اعتباره فان كان
الاسم علما لمونث فشرط وجوب تاثيره في منع الصرف وجعله علة
له ان يكون معه اما زيادة الاسم على ثلاثة احرف نحو زينب او تحرك
الحرف الوسط لفظا لا تقديرا نحو سقر بخلاف دار فانها كهند وان
كانت متحركة الوسط بحسب الاصل والعجمة وسياتي معناها نحو ماه
وجور فانهما في العجم علمان لبلدتين فما وجد فيه احد الامور الثلاثة
وجب منع صرفه على الاصح وما لم يتحقق فيه احدهما يجوز صرفه ومنعه
وهو اكثر واجود عند سيبويه وذلك نحو هند ودعد فان سمي بالمونث
المعنوي بالمعنى السابق مذكر فشرطه عند الجمهور الزيادة على الثلاثة

لفظا

لفظا او تقديرا كجيئل علم على الضبع فان اصله جيئل فان لم يرد امتنع اعتبار
التانيث والاوجه هذا ان لم يستعمل في الاصل الا مونثا فان استعمل مونثا
ومذكرا فقال الشيخ الرضي وغيره ان استويا فبعد التسمية لمذكر جاز الامران
وان كان المونث غالبا فالاولى عدم الصرف وان كان المذكر غالبا فينبغي
الصرف **قوله** او العلمية والعجمة نحو ابراهيم العجمة كون اللفظ مما لم تضعه
العرب لمعنى اولا بل وضعه غير العرب ايا من كان ثم استعمله العرب
وشرطها ان تكون مع العلمية في لغة العرب والعلمية ثابتة من زمان
الاستعمال في العجم فلا تستعمله العرب اولا الا علما لما كان له في العجم او لغيره
وما ذكر من اشتراط العلمية في لغة العجم جزم به ابن الحاجب في شرح المفصل
وصرح به في شرح المنظومة ووافقه ابنا مالك وهشام قال ابو حيان
وذهب اليه قوم وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه
لا يشترط وانما الشرط العلمية في اول استعمال العرب وبه جزم الشيخ الرضي
في بعض ايضا وشرطها ايضا عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط
ورجحه الشيخ الرضي والمتاخرون واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط
احد امرين اما تحرك الاوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة واعلم
ان الاسم العجمي اذا وافق عربيا كاسحاق فانه مصدر اسحقه فان اسحق
سمى به قاصد المعنى المصدري فلا اعتداد بالعجمة او قاصدا اللفظ
العجمي فغير منصرف قال ابو حيان فان جهل القصد حمل على عادة
الناس في التسمية باسم الانبيا عليهم الصلاة والسلام واعلم ان اسماء الا نبيا
عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هود كنوح لان
سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان

كنوح انتهى وفى التابيد بذلك نظر قوله او العلمية ووزن الفعل نحو احمد ويزيد
وزن الفعل كون الاسم على وزن فعل ما وشرطه فى منع الصرف ان يكون ذلك
الوزن مختصا فى لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى ان الواضع وضعه اصالة
للفعل ولم يوجد فى الاسما العربية من غير شذوذ الا منقولا عن الفعل كـ
علم فرس واما بقم اسم نبت فعجمى فلا ينصرف وضرب على وزن المجهول
رجل من غير اعتبار ضمير واما نحو ترعل فشاذ وان لم يكن مختصا بالفعل
فشرطه ان يكون فى اول الاسم الذى على وزنه الفعل حرف زايد كالزايد
فى اول المضارع فلم يكن فى اصل الاسم تمو ابقينه او نبدلت بحرف اخر
نحو نهشل لان النون اصلية ودخل هراف فان الهاء بدل من الهمزة
زايدة وان يكون الاسم غير قابل للتاء اى لا يدخله التا اما بحسب ا
او للعلمية فدخل اسود مع قبولها التا لان قبوله لعروض الاسمية
واما بحسب الوصفية فمؤنثه سودا ولو سمى بما يدخله التا امتنع لعدم
الدخول بعد العلمية ومن ثم امتنع احمر بالوصف ووزن الفعل لا
مشتق من الحمرة فالالف زايدة ولبس مؤنثه احمرة وانصرف يعمل
الوصف الاصل المطبوع على العمل ووزن الفعل لانه يقال يعملة للناقة
النجيبة المطبوعة للعمل فاذا اسمى بيعمل امتنع كما مر وكذا يعمله للنجيبة
والعلمية واذا انعكس الوزن فان بقى الحرف الزايد اعتبر والا فلا ان
كان بالاعلال اللازم كما فى الامر وكذا ان لم يلزم كالتخفيف عند بنيه
قوله او العلمية وزيادة الالف والنون اى الالف والنون الزايدتين
المشابهتان لالفى التانيث فى عدم لحوقهما التا فالمراد اذا ابدل
من النون الزايدة لم منع من الصرف نحو اصيلال فان اصله اصيلان
فلو سمى به منع من الصرف ولو ابدل من حرف اصلى نون صرف كـ
اصيلال مثال ذلك حنان فى حناء ابدلت همزته نونا قوله او العلمية

والعدل

العدل نحو عمر العدل خروج الاسم وتجاوزه عن صيغته الاصلية بان يكون
الاسم ماخوذا من لفظ اخر كان الاصل والقياس ان يستعمل ذلك مكان
الماخوذ وفي معناه فخرج الفعل ونحوه من المشتقات اذ ليس الاصل
استعمال المشتق منه مكان المشتق وفي معناه ولابد ان لا يكون على وجه
اصل التصريفي ليخرج نحو علقصد الحق كما قاله استاذ شيخنا ان التعريف
ليس بتام لما علم من المطولات **قوله** او كان فيه الوصف والعدل نحو
مثنى وثلاث ورباع الوصف اسم يدل على ذات معينة وحال من احوالها
يصح اطلاقه على كل من اتصف بتلك الحال كاحمر اي ذاته الحمرة ولو عبر
بدل الوصف بالوصفية لكان اولى وشرط كون الوصف علة لمنع
الصرف ان تكون وصفيته متحققة في الاصل بمعنى ان الواضع وضعه
لمعنى الوصفي اولا لا ان يكون عارضا بعد الوضع بان وضع لمعنى
غير وصفي ثم اريد به الوصفي واذا استعمل الوصف الاصلي غالبا في
معنى غير وصفي بان اريد به ذات معينة مع ملاحظة حالها او بدونها
فيشمل يحتج تلك الارادة الى قرينة لم يضر في كونه علة لمنع الصرف
فلذلك صرف اربع في قولهم مررت بنسوة اربع فان اربعا وان اريد
به ما فيه العدد المعين الا ان الواضع وضعه اولا لنفس العدد فلا
يكون وصفا في الاصل فلم يعتبر ذلك عند الجمهور وامتنع من الصرف
اسود وارقم للحية لوضعهما لمعنى وصفي اي ماله سواد ورقم وما فيه
الوصف والعدل الحقيقي نحو ثلاث ومثلث فان كلا منهما معناه متعدد
المرر والاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم يتعدد
علم انه معدول عن مكرر وهو ثلاثة ثلاثة ومثلهما ثنا ومثنى ورباع
ومربع واختلفوا فيما وراء ذلك الى عشار ومعشر هل جاء ام لا والصواب
مجيئه وسبب منع الصرف في ثلاث واخواته العدل كما عرفت والوصفية

لان في ثلاثة ثلاثة وصفية عارضة واذا اخذ ثلاث ومثلث منهما تكون لا
الوصفية فيها اصلية وضعية فانهما وضعا لذى العدد المعين واذا سمي
بهما منعا من الصرف للعدل والعلمية عند الجمهور واذا نكرا منعا للعدل
والوصفية على الخلاف في احمر كذا ذكره الشيخ ابو حيان وغيره فاعلم
قوله او الوصف ووزن الفعل تقدم معنى الوصف وشرط كل من الوصف
ووزن الفعل فلا تغفل ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان اولى
قوله او الوصف وزيادة الالف والنون اى الالف والنون الزائدتين
لانهما ليسا من الحروف الاصول في الكلمة بل من الزوائد على الفاء
التي عرفت في التصريف ويسميان ايضا مضارعتين لمشابهتهما الالف
التانيث في منع دخول التانيث واختلف النحاة في ان سببية الالف
والنون لمنع الصرف لزيادتهما وفرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما
الفي التانيث والراجح هو القول الثاني كما قاله السيد الجرجاني وتقدم
شرط الوصف واما الالف والنون في الوصف فشرطها انتفا فعلانة
عند الاكثر وهو الراجح ولو لم يعلم ان الالف والنون زائدتان او
اصليتان بان احتمل الامران كما في لفظي الحسان والشيطان فالصرف
ومنعه سببان فان قلت التعريف الذي ذكره الشارح لما لا ينصرف
غير مانع لصدقه على ما فيه علمية موثرة في منع صرفه اذا انكر
بان اريد به غير ما اريد بالعلم مع انه منصرف قلت قال
السيد الجرجاني قدس الله سره ليس المراد بالافعال في المغايرة
اقتران بزمان انتهى بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل وثبت
برادتها الاستمرار وعلى التقديرين مجاز مشهور فلا ضرر قوله
ولها شروط الخ اى لجملتها شروط اوانه غلب فلا يرد ان بعضها له
له وبعضها ليس له الا شرط او شرطان او انه استعمل الجمع فيما فوق

الواحد

لواحد كما في قوله تع اوليك مبرؤن مما يقولون اى عايشة وصفوان
رضى الله عنهما وعن كل الصحابة اجمعين والشارح تركها اختصارا و
انما ذكرناها نحن لان التنبيه عليها يوجب للنفس تشوقا اليها فاذا لم
تذكر كان في النفس شئ من التحسر على فوات ذلك **قوله** فهذه كلها اى الا سما
المذكورة ونحوها **قوله** تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة وذلك لان
العلل المذكورة كلها فروع العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة فرع
العربية والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
المزيدتان فرع المزيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم فاذا اجتمع
في الاسم علة واحدة من هذه العلل او تكررت حصل فيه فرعيتان فيشبه
الفعل لان فيه ايضا فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما من جهة الاشتقا ق
لان الفعل مشتق من المصدر الذى هو الاسم وثانيتهما من جهة الافادة
لان الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم يستغنى عنه فلما شابه الاسم
الفعل بالفرعيتين منع منه شيئان ليسا في الفعل وهما الكسرة التى
تختص بالاسم والتنوين ولم يحكم بمنع الجر عن غير المنصرف لتحقق الجر
فيه الا انه تابع لنصبه تعنى انه جر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا
لنصبه على جره لاشتراكهما في الفضلية لما ترك جره بالكسرة تبعا لترك
تنوينه على عكس جمعى المونث السالم والمذكر السالم فان نصبهما تابع
لجرهما ولا يخفى عليك ان كلام الشارح منقوض بما سمى به مونث من الجمع
بالف وتا بنا على انه معرب باعرابه اصله كما سبق **قوله** مالم تضف او تنل
ه اى مدة انتفا كل من الامرين لان النفى مع العطف باو يفيد نفى كل
كما في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النسا ما لم تمسوهن او تفرضوا
لهن فريضة وما ذكرناه من ان العطف باو بعد النفى يكون نفيا لكل

من المتعاطفات لا لاحدهما هو ما قرره الرضي وغيره من الايمة وهو عكس
الاستعمال والاقتضية اصل وضع اللغة ان النفي لاحدهما كما اعترف به
الرضي نفسه ولا فرق بين الاضافة الى مذكور وبينها الى مقدر كقوله ابد
بذا من اول في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه ولا فرق
في ال بين المعرفة نحو بالافضل والموصولة كقوله • وهن الشافية
الحوابر • تخفض الحوايم والزاين كالبزيد في قوله • رايت الوليد
ابن اليزيد مباركا • قال فيه للمح الصفة ومباركا مفعول ثان لان راى
علمية قاله الرضي وكال بد لها وهو ام في لغة حمير كقوله • تبيت بليل
ام ارمد اعتادا اولقا • اى بليل الارمد والاولق شبه الجنون فان قلت
ما لا ينصرف يجوز صرفه للضرورة اى لامر ضروري في الشعر بمعنى انه
لو لم يدخله التنوين لزم خلل في الشعر بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين
كما في قول القايل • صبت علي مصايب لو انها صبت على الايام عدن لياليا
او يستقيم الوزن لكن يظهر فيه نوع خلل يسمى زحافا فالنحو ...
• اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره • هو المسك ما كررته يتضوع •
فانه لو لم يقل نعمان لظهر الزحاف المخل وان صح الوزن فنونه وكسره
بتبعيته وان لم يكن اليه قلم ترك الشارح التعرض له قلت لعله
فان قلت كان على المص ان يقيد جر ما لا ينصرف بالفتحة بما قيد به
الشارح قلت لعله يرى انه عند الاضافة وال منصرف كما هو احد
مذاهب ثلاثة وليس الكلام فيه ثالثها وهو ارجحها التفصيل فان بقيت
العلتان كما في مثال الشارح فغير منصرف والا كما في مررت باحمدكم
لزوال العلمية بالاضافة فينصرف قوله نحو مررت بافضلكم وبالافضل
التمثيل بافضلكم اولى من تمثيل بعضهم بمررت بعثمانكم فان الاعلام
لا تضاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثمان نكرة زال منه احد المانعين

لم من

الخامس

له من الصرف وهو العلمية فدخل في باب ما ينصرف ولبس الكلام
فيه بخلاف افضل فان مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل اصفته
ام لم تصفه وكذا التمثيل بالافضل اولى من تمثيل بعضهم بقوله رايت
الوليد بن اليزيد مباركا لانه يحتمل ان يكون قدر في يزيد الشياع
فصار نكرة ثم ادخل عليها ال للتعريف فعلى هذا اللبس فيه الا وزن الفعل
خاصته ويحتمل ان يكون باقيا على علميته وال زايدة فيه كما زعم من مثل
به قوله وللجزم علامتان السكون والحذف فان قلت لو قال وللجزم
الحذف فليشمل السكون الذي هو حذف الحركة وحذف النون من
الافعال الخمسة وحذف حرف العلة قلت انه اراد التصريح بالمقصود
والاحتراز عما قد يتوهم خلافه فانه لو قال وللجزم الحذف لربما توهم
اختصاصه باحد القسمين والتصريح بالمقصود والاحتراز عن توهم خلافه
من المقاصد المعتبرة والاغراض المشهورة قوله سندع الزبانية اي
سندع الملائكة الغلاظ الشداد ليجروه الى النار واحدها زبنية كعفرية
من الزبن وهو الدفع او زبني على النسب واصلها زباني والتا
عوضة عن اليا قوله لالتقا الساكنين علة لحذفها في اللفظ قوله
من نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالي النونات اصله لتبلوونن
حذفت ضمة الواو للتثقل ثم الواو لالتقا الساكنين فقيل لتبلون
فادخل نون التوكيد فاجتمع ثلاث نونات وحذفت نون الرفع لتوالي
النونات ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة
لم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه
جمعا فقيل لتبلون وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيا للمفعول
من البلى وهو التجربة ولك ان تقول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم حذفت الالف وهذا اولى ان قلت قد جمع بين ثلاث نونات

قال في القاموس الزبنية كهبرية بكسر الهاء متمرد الجن والانس والشديد والشرطي الجمع زبانية او واحدها زباني ... قال ...

نحو النسا يحنن في الماضي ويحنن في المضارع قلت لما كان منهما نونان من
نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف تبلونن فان الاولى للرفع
وثنتان للتوكيد فالثلاثة زوائد على اصل الكلمة والثقل انما يحصل
بالزائد قوله ولكل من السكون والحذف مواضع ان قلت ليس للسكون
الا موضع واحد والحذف ليس له الا موضعان فلا وجه للجمع قلت
الجمعية باعتبار الافراد ويمكن الجواب بالنسبة للحذف بانه اطلق الجمع
على ما فوق الواحد كما في قوله تعالى اولئك مبرؤن مما يقولون اي عائشة
وصفوان رضي الله عنهما وعن الصحابة اجمعين قوله ولم يتصل باخره شي القد
على ذلك في كلام المص المقابلة بالافعال التي رفعها بثبات النون والمراد بال
الذي نفي اتصاله باخره الف الاثنين او واو الجماعة او يا المخاطبة قوله
ما لم يكن في اخره الف ولا واو ولا يا لو سقط في لكان اخصر واظهر قوله
المعتل الاخر باضافة المعتل الى الاخر اضافة لفظية اي الذي اعتل
اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض قوله وهي كل فعل الخ يرد
ان التعريف للماهية وكل للافراد وايضا تصدير التعريف بكل يخا
يصدق الحد على المحدود الذي هو الخمسة اي الصيغ الخمسة لانه يفهم
ان كل واحد منها هو الافعال الخمسة قلت المراد انها المفهوم الكلي
الصادق على كل فعل اتصل به ضمير تثنية او جمع او ضمير المؤنثة
المخاطبة لظهور ان الموضوع له الماهية لا الافراد فلو اسقط لفظ كل
المشعرة بالافراد كان اوضح لكنه اتى بها لبيان الاطراد فصل
قوله فصل هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدا
على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد فالمعنى هذه
الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها ع
قبلها لتميزها عنها او مفصولة عنها وهو معرب خبر مبتدا محذوف

وقيل

وقبل ان ذكر بعض ما يتعلق به واما فهو مبنى فيقرا ساكنا كهذا الفصل فى
عبارة المصنف وفيه نظر لان مقتضى البنا هنا ليس الا عدم التركيب
على ما ادعاه وهو ممنوع لان التركيب وان فقد مع ما يليه فهو ممكن
با لتقدير المذكور ومثله شايع ذايع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل
مع امكانه ولفظ التنبيه وما اشبهه كلفظ الفصل فى حكم المذكور
قوله من اول علامات الاعراب الى هنا من فيه للبيان اى الذى هو
اول علامات الاعراب ممتد الى هنا ولا يصح ان يكون من هنا لابتداء
الغاية كقولك سرت من البصرة اذ السير ثابت فى المبدا دون الذكر
فليتامل قوله تمرينا اى ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدا اى ليمرنه
ويعوده فيما تعلمه من قولهم مرن على الشى مرونا ومرانة تعوده
واستمر عليه قوله على عادة المتقدمين تقويته وسند للمصنف قوله
رحمهم الله تعالى اجمعين جملة خبرية اللفظ انشايية المعنى اذ المراد بها
الدعا بالرحمة من الله اى ايصال بره اليهم واجمعين تاكيد مفيد للاحا طة
نى به دفعا لتوهم التخصيص قوله المعربات قسمان وجه الاخبار
بالمثنى عن الجمع وصح ذلك مع ان الخبر عين المبتدا اما لان المراد بالمعربات
الجنس الصادق بالاثنين او لان كل قسم متعدد كما ياتى قوله قسم
يعرب بالحركات اى وجودا او عدما فدخل فيه المعرب بالسكون
وبذلك يندفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل فى المعرب
بالحركات قوله او بالسكون لا حاجة اليه لدخوله فيما يعرب
بالحركات كما تقدم قوله وقسم يعرب بالحروف اى وجودا او عدما
فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف
لا يدخل قوله وبالحذف لا حاجة اليه لما تقدم قوله اربعة
انواع زاد لفظ انواع للتاكيد والمبادرة الى بيان ان المراد الانواع

لا الافراد ولم يقتصر على التفصيل محافظة على قاعدة الاجمال ثم التفصيل
قوله الاسم المفرد وجمع التكسير اى غالبا او جميعا الا ما الحق منهما بالمثنى
وجمع المذكر السالم وتقدمت الاشارة الى ذلك فلا تغفل قوله اى مجموع
الانواع الى اخره يصح ان يراد به الجميع بالنسبة لغير ما استثناه المصنف
والمجموع بالنسبة للمستثنيات ويصح ان يراد الجميع ولا يضر التخلف الذى
ذكره الشارح لان المص قد استثنى ما تخلف فيه ذلك فليتامل قوله
اشيا اعلم ان فى اشيا مذاهب احدها ما ذهب اليه المحققون ومنهم
الخليل وسيبويه وهو ان اصلها شيئا على وزن فعلا كحمرا كرهوا اجتماع
همزتين بينهما الف فقلبوا اللام وهى الهمزة الاولى الى موضع الفا فصار
اشيا بوزن لفعا فهو غير منصرف لالف التانيث وان كان اسم جمع لا جمع
لشى قوله جمع المونث السالم ينصب بالكسرة اى ما يصدق عليه لانه
وانما نصب بالكسرة حملا للنصب فيه على الجر لانه فرع لجمع المذكر السالم
وقد حمل فيه على الجر فحمل فى الفرع ايضا لئلا يلزم مزية الفرع على
الاصل واجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا وهشام
منهم نصبه بالفتحة ان حذفت لامه ولم ترد كعدات وثبات فان
ردت فى الجمع كسنوات وعضوات نصب بالكسرة وفاقا قوله وكان
حقه ان ينصب بالفتحة اى الانسب بحاله النصب بالفتحة لما تقدم
من ان الاصل فى النصب ان يكون بالفتحة قوله والاسم الذى
لا ينصرف يخفض بالفتحة اى ما يصدق عليه لا نفسه استغنى الشارح
عن تقييده بما تقدم لما تقدم قوله المعتل الاخر اى ما يصدق عليه
لا نفسه ان قلت لا حاجة الى تقييد المعتل بالاخر ولا فائدة له لان
المعتل فى اصطلاح النحاة مختص بما فى اخره حرف علة والمعتل
اصطلاح صرفى قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع

ودفع

ودفع التوهم **قوله** يجزم بحذف اخره وانما جاز حذف الاخر في الجزم
وليس علامة الرفع قال الرضي لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر
والرفع في المعتل محذوف للاستثقال اي او التعذر قبل دخول الجازم
فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابها للحركة فحذفه انتهى
وقد يقال هلا حذف الحركة المقدرة فان قلت لم لم يلحق النصب
بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة قلت اجيب بانه انما الحق
به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة على
الاصل **قوله** التثنية وجمع المذكر السالم اي ما يصدق عليه لا هما
نفسهما ان قلت لم الحقت النون فيهما قلت لدفع توهم الاضافة من نحو
جاني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام اذ لولا النون توهمت
الاضا فقوله لدفع توهم الافراد في نحو الخوزلا بن تثنيه الخوزل ومررت
بالمهتدين ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري
الباب على سنن واحد ولقائل ان يقول لو اعتبر توهم الافراد فيما
ذكر لا امتنعت اضافة الجمع المنقوص المنصوب والمجرور كرايت
قاضيك ومررت بقاضيك الا ان يفرق بانه هنا يمكن رفع الالتباس
بنحو الوقف على المضاف ولا كذلك فيما يمكن فيه على التقدير وقال
سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه
معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجي
بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان يستحقهما
المفرد ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه
لكنها لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي
جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة
ورجح جانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو

ذلك م

جاني رجلان با فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط
وفي رجلا زيد عوض من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا
منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البنا
فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة
مغنية عن التعويض من الحركة انتهى وكسرت مع المثنى على الاصل في
التقا الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولفا بالحركة في الجمع طلبا للفرق وجد
فتحة طلبا للخفة وانما لم يكتف بحركة ما قبل اليا فرقا لتخلفه في نحو
المصطفين كذا قيل وفيه نظر لان هذا التخلف لا يضر لحصول الفصل
والتمييز في نحو المصطفون بين المثنى والجمع بغير حركة ما قبل الاخر
لان الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب يا في التثنية كما يأتي
في باب كيفية تثنية المقصور وجمعه فيقال في الجمع جا المصطفو
وفي التثنية جا المصطفيان وحينئذ فيقال في النصب والجر جا
المصطفين بيا واحدة بين الفا والنون وفي التثنية المصطفيين
بيائين بينهما لان الف التثنية تنقلب يا وعلى هذا فلا اشتباه
فيهما على ان ما ذكره من الفرق بحركة النون لتخلفه بحركة ما قبل
الاخر في نحو المصطفين يرد عليه حالة اضافة المصطفين لسقوط
النون التي فرق بحركتها فلو قال بدل ما ذكره لم يكتف بما ذكر مما
في الفرق كان واضحا فليتامل **قوله** والاسما الخمسة اي في احد كلمه
والمراد ما نصه في عليه لا هي نفسها وانما كانت هذه الاسما بالنسبة
السابقة معربة بالحروف لان الحروف وان كانت فرعا على الحركة
الا انها اقوى منها فكره استبداد المثنى والجمع الفرعين على المفرد
بالاعراب الاقوى فاختاروا هذه الاسما وجعلوها معربة بالحروف
ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو

الحروف

الحرف وخصوا هذه الاسما المشابهتها المثنى والمجموع في ان اخرها حرف
علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا كالاخ للاخ والاب للابن
واما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام ثم لبيان معاقبتها اياها
في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة وخصوا
ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة
وفضلت على المثنى والمجموع باستيفا الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد
قوله وهي ابوك الخ اي وهي كليات هذه الامثلة اعني لفظ الاب
والاخ والحم الى اخره بالشروط المتقدمة قوله والافعال الخمسة اي
ما يصدق عليها لا نفسها قوله يفعلان بالياء المثناة تحت للاثنين
المذكرين الغايبين قوله وتفعلان بالمثناة فوق للاثنين المذكرين
المخاطبين وللاثنتين المونثتين مخاطبتين كانتا او غايبتين ولو كانتا
بلفظ ضمير الغيبة فتقول هما تفعلان بالمثناة فوق يعني امراتين
حملا للمضمر على المظهر رعيا للمعنى ونظرا الى ان الضماير ترد الاشيا
الى اصولها وهذا قول بن ابي العافية تلميذ الاعلم وهو المرجح كما قاله
بعضهم وقال بن الباذش تقول هما يفعلان بيا تحتية رعيا للفظ فهذا
اللفظ يكون للمذكرين قوله ويفعلون بالمثناة تحت للجمع المذكر الغايب
قوله وتفعلون بالمثناة فوق للجمع المذكر المخاطب قوله وتفعلين
بالمثناة فوق لا غير للواحدة المخاطبة فهي خمس صيغ لسبعة معان
وتقدم ما يتعلق بذلك قوله فاما التثنية بمعنى المثنى من اطلاق
المصدر على اسم المفعول اي على معنى اسم مفعول يعني ان التثنية
في الاصل مصدر نقل الى كلمة مخصوصة ولوحظ فيه معنى اسم المفعول
لتكون المناسبة اتم وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده
بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم لكلمة مخصوصة فان قلت

ما الداعي الى دعوى نقل التثنية الى معنى اسم المفعول ولو لم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق المصدر على المفعول مجازا قلت الداعي اليه التبادر الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة وتطلق التثنية في الاصطلاح على جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبا وفي المعنى على راى بزيادة الف في اخره رفعا ويا مفتوح ما قبلها جرا ونصبا يليهما نون مكسورة فتحها لغة وقد نص كذا في التسهيل قوله فترفع بالالف وتنصب وتخفض باليا هذا هو اللغة المشهورة في المثنى وفيه لغة اخرى وهو لزوم الالف في الاحوال الثلاثة واعرابه بالحركات الثلاثة مقدرة عليها قال ٭ احب منك الانف والعينانا ٭ وقال ٭ ان اباها وابا اباها ٭ قد بلغا في المجد غايتاها ٭ وقال تزود منا بين اذناه طعنة ٭ وخرج عليها قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وقال بعضهم من العرب من يلزم المثنى الالف ويعربه اعراب المفردات وعلى هذا تقول جا الزيدان بضم النون ورايت الزيدان بفتح النون ومررت بالزيدان بكسر النون حكى عن العرب هذان خليلان بضم النون ولو سمي بالمثنى جاز اعرابه كما قبل التسمية وجاز لزومه الالف واعرابه اعراب ما لا ينصرف كعمران وسلمان ٭ تنبيه من المثنى المرفوع بالالف قول القائل لقد قال عبد الله شر مقالة كفى بك يا عبد العزيز حسيبا وذلك لان عبدا مثنى عبد واصله عبدان حذفت نونه للاضافة وهو مرفوع على انه فاعل قال واما عبد من قوله يا عبد فهو مرخم بحذف التا والعزيز مبتدا خبره حسيبها والمعنى لقد قال عبدا الله شر مقالة كفى بك يا عبدة العزيز اى الله حسيبك وشر مقالة منصوب على انه مفعول مطلق ومنه ايضا لقد قال عبدا الله قولا

عرفته

عرفته • أنا نا أبي داود في مربع خصب • وذلك لأن عبدا مثنى عبد
واصله عبدان الى اخر ما تقدم وانا أنا تثنية انا ان واصله انا نان حذفت
نونه للاضافة وابي مضاف اليه مجرور بالمضاف وداود مجرورا يضا
بالفتحة لانه اسم لا ينصرف ويجوز رفع داود على انه بدل من الفاعل
لانا من الاثنان على انه فعل ماض وابي اى والدى فاعله وداود
بدل منه قوله واما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويخفض
باليا لو سمي بالجمع المذكر جا اعرابه كما قبل التسمية وجاز الحاقه بحين
في لزوم اليا واعرابه بحركات ظاهرة على النون منونة كهذا زيدين
ورايت زيدينا ومررت بزيدين ما لم يكن اعجميا والا امتنع التنوين
واعرب اعراب ما لا ينصرف كهذا قنسرين ورايت قنسرين ومررت
بقنسرين وجاز الحاقه بعربون في لزوم الواو واعرابه بالحركات
منونا والحاقه بها اذا في لزوم الواو والاعراب على النون غير
منونة للعلمية وشبه العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون ونقل عنه
للغة من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون وتقدر الاعراب
قوله المكسور ما قبلها اى لفظا او تقديرا نحو وانهم عندنا لمن المصطفين
قوله واما الاسما الخمسة فترفع بالواو الى اخره اى في احدى لغاتها
وفيها لغات اخر تعرب فيها بالحركات منها قصرها وهو الزامها
الالف في الاحوال الثلاثة وتقدير الحركات الثلاث عليها كقوله
ان اباها وابا اباها • قد بلغا في المجد غايتاها • وكقوله •
مكره اخاك لا بطل • ومنها نقص الاب والاخ والحم بضعف ومنه
قوله • بابه اقتدى عدي في الكرم • ومن يشابه ابه فما ظلم •
ومنها التشديد في الاب والاخ نحو هذا ابك واخك بتشديد
البا والخا وهو دون النقص وجاى الاخ سكون الخا بوزن دلو كقوله

يا المرء أخوك ان لم تلفه وزرا • عند الكريهة معوانا على النوب •
وجاني جمع كدلو ودلاء كقرء وقراء كخطاء وخطاء **قوله** واما الافعال
الخمسة فترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها انما اعربت هذه الافعال
بهذا الاعراب لانهم ارادوا ان يعربوها بالحروف كاعراب نظيرها
من الاسما لان يضربان مثل ضاربان ويضربون وتضربين مثل
ضاربون وضاربين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة
الرفع في ضاربون واوا ولا يمكنهم ذلك في يضربون لانه يودي الى
اجتماع سمائلين فجعلوا النون علامة الرفع لانها شبيهة بالواو من
حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما حملوا
النصب على الجر في نظيره من الاسما لان الجزم نظير الجر في الاختصا
واما يقومان فلا يمكنهم جعل علامة رفعه الفا كضاربان لانه يودي
الى اجتماع سماثلين وقد ثبت ان النون علامة رفع في يقومون
فجعلت كذلك في يقومان وتقومين واعلم انه قد ورد حذف النون
لغير ناصب وجازم نثرا ونظما فنثرا ساحران تظاهرا اى تتظاهرا
فادغم التا في الظا وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا
حتى تحابوا وقال الشاعر •
• ابيت اسرى وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الذكي •
ولا يقاس على ذلك وذلك ان النون المذكورة لما كانت نايبة عن
الضمة في الدلالة على الرفع وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف
كقراة ابي عمرو وما يشعركم انها اذا جات بتسكين الرا وقراة بعض
السلف ورسلنا لديهم يكتبون بسكون اللام ارادوا ان يعاملوا
النون المذكورة بهذه المعاملة ليلا يكون الفرع اسنا من حذف
لم يامن منه الاصل فحذفوها في بعض المواضع لغير ناصب

ولاجازم

ولا جازم واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الاثبات مع الفك والادغام
والحذف واختلف في المحذوف حينئذ فمذهب سيبويه ورجحه
ابن مالك انه نون الرفع واكثر المتاخرين على انه نون الوقاية قوله
وحاصل علامات الاعراب الى اخره فان قيل هذا انما يتجه على
القول بان الاعراب معنوي الذي جرى عليه المص واما على القول
بان الاعراب لفظي فغير متجه لان العلامات المذكورة هي نفس الاعراب
على القول بانه لفظي والشي لا يكون علامة على نفسه لان العلامة يجب
ان تغاير صاحبها قلت عن ذلك اجوبة اسهلها ان هذه عبارة
المتقدمين القائلين بان الاعراب معنوي جرت على السنة المتاخرين
المخالفين لهم في ذلك وقد بينا بقية الاجوبة في غير هذا الكتاب

باب الافعال

قوله ماض قدم الماضي على المضارع وهو
على الامر رعاية لترتيب الوجود لان كل حادث مسبوق بارادة ثم بان
يقول ثم يكن قال تعالى انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون
فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر فاستحق الماضي لشبهه بارادة التقدم
المضارع لشبهه بان نقول التوسط والامر لشبهه بكن التاخر
ذكره الاصفهاني قوله وهو ما دل على حدث الى اخره اي فعل دل بحسب
الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جزء معناه حدث مقترن بزمان
ماض بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان معتبرين في المعنى الوضعي
اي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان س
ماض بقرينة ان الكلام في اقسام الافعال والمتبادر منه الدال الدال
بالوضع والالفاظ في التعاريف يجب حملها على المتبادر منها واراد بالماضي
في قوله بزمان ماض اللغوي وبالاول الصناعي فلا يلزم تعريف الشي
بنفسه الصادق بالتعريف بالنفس فقط وبالتعريف بما فيه النفس

كما هنا ولا يشكل التعريف بيضرب في لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضي
عارض وكذا لا يشكل بلفظ الماضي لانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه
تعريف الفعل اما اذا اريد به الزمان فظاهر اذ لم يدل على حدث مقترن
بزمن ماض وانما يدل على شيء من الاسماء غير معين فان قلت ينتقض
التعريف بالماضي المستعمل في المستقبل كثيرا لعارض وذلك في الانشاء
او عند الاشارة الى القطع بالوقوع او عند النفي بلا او ان في جواب القسم
وبعد كلم المجازاة غير لو وبعد ما النائبة عن الظرف نحو ما دامت
السموات والارض وبعد همزة التسوية وبعد كلما وحيث وحرف
التحضيض الطلبي وبعد وقوعه صلة عام او صفة عام نحو كل رجل
اتاني وفي التعاريف ايضا كما قاله السيد قلت لا نقض بشيء من ذلك
لانه في اصل الوضع للمضي وهذا الاستعمال عارض فان قلت
ينتقض بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله
الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلت قال شيخنا رحمه الله
تعالى يكفي في ذلك توهم العقل الزمان فليراجع ودخل في التعريف
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانه حدثها به بحسب
الوضع وخرج عنه اسم الفعل الماضي نحو هيهات اما لان الاسم اسم
الفعل موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه
كما ذهب اليه البعض واما لانه وضع للمعنى المصدري ثم استعمل
غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه اخرون والمراد من الوضع ما يشمل
الوضع التقديري لان المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب انه لم
يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل قدر
ذلك ادراجا له في نظم اخواته وقد ذكرنا زيادة على ذلك في الاصل
فليرجع اليه من احب الوقوف عليه قوله وقبلنا الثابت الساكن

بيان

بيان للعلامة بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة اصالة فلا يرد انها قد
تحرك لعارض كما تقدم فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل تا
التانيث الساكنة كفعل التعجب وحبّ من حبذا وخلا وعدا وحاشا
ولغى في قولهم كفى بهند قلت تلك الافعال بالنظر الى اصلها تقبل
التا المذكورة لكن طرا لها ان الزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها
التا والعبرة باصل الوضع وايضا فالعلامة لا يجب انعكاسها فان
قلت لكن التمييز بالعلامة رسم والرسم كالحد يجب انعكاسه قلت
قال شيخنا رحمه الله تعالى ذهب الى عدم الوجوب المتقدمون لانهم
جوزوا التعريف بالاخص وصوبه السيد قوله اي مشابه اشارة
الى وجه تسمية هذا القسم بالمضارع يعني ان هذا القسم سمي مضارعا لان
المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا وهذا القسم مشابه للاسم في
الابهام والتخصيص وقبول لام الابتدا وجريانه على حركات اسم
الفاعل وسكناته ولهذا الشبه اعرب دون اخويه ورد ذلك ابن مالك
اما الاول فلان الماضي يقبله تقول ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب
وبعده فاذا دخلت قد تخصص واما الثاني فلان الاسم والماضي يشتركان
في قبول اللام اذا وقع جوابا للو واما الثالث فليس بمطرد ولو
سلم فالماضي يجري ايضا على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وطلب
فهو طالب وجلب فهو جالب ثم اختار ان وجه الشبه المقتضي لاعرابه اعتوار
المعاني المختلفة عليه قال وهذا اولى من قولهم انما اعرب لشبهه له
في الامور الاربعة لان المشابهة بهذه بمعزل عما جي بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة بهذه
فانها عينه وحاصل ما ذكرناه ما ذكروه ليس بتام في نفسه وتقديره
تامة لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هي السبب في اعراب الاسم

حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه لان شرط الجامع ان يكون هو سبب
الحكم ولك ان تقول هب انها ليست سبب الاعراب الا انه يصح الحاق
بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه على انه يرد على ابن مالك
امران احدهما ان ما يمن به الشبه يأتي مثله في الماضي مع انتفا اعرابه
قطعا وذلك لانك اذا قلت ما صام زيد واعتكف احتمل نفي الفعلين
ونفي الاول مصاحبا للثاني ونفي الاول واثبات الثاني فكان ينبغي اعرابه
لذلك لوجود الشبه الذي هو السبب في اعراب المضارع على قوله والثاني
انه موافق غيره على ان السبب في الحاق الاسم بالحرف في البنا مشابهته
له في الوضع مع ان وضع الحرف ليس هو علة نيابته وانما هو
استغناؤه عن الاعراب كما قرره فيرد عليه نظير اعتراضه عليهم
هنا فما كان جوابه كان جوابهم لانه يقال ما ذكره هناك مبني على
طريقة غيره اما على طريقته فيجعل سبب البنا هو الاستغنا لانا
نقول هذا غير ممكن لان الاسما التي بنيت لمشابهة الحرف محتاجة
للاعراب قطعا فلا يمكن ان يجعل سبب بنايها الاستغنا المذكور
فليتامل انتهى **قوله** وهو ما دل على حدث مقترن باحد زماني الحال
والاستقبال اى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون
جزء معناه حدث مقترن باحد الزمانين بحسب الوضع بان
يكون الحدث واحد الزمانين معتبرين في المعنى الوضعي اى فهم منه
حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع والصحيح عند كثيرين منهم
ابن الحاجب ان المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال
اشتراكا لفظيا كما ان الاسم يكون مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
اى وضع تارة للحدث المقترن بزمان الحال وتارة للحدث المقترن بزمان
الاستقبال فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم فالمضارع مقترن بزمانين

بوضعين

بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد فالمراد بوضع واحد واما
الجواب بوجود الواحد في الاثنين فالمقترن بهما مقترن به فليس
بوجيه فليتدبر ويخرج اسم الفاعل المستعمل في زمان لان الواضع لم
يجعل الزمان جزء معناه ولا يشكل بيضرب في لم يضرب لان دلالته
على الزمان الماضي عارضي ولذا لا يشكل بلفظ المستقبل اذا اريد به
الزمان او لفظ الفعل اذ لم يوضع لحدث مقترن ولذا اذا اريد به شي
مستقبل لانه لم يوضع لحدث مقترن بزمان مستقبل بل لشي ما فيه س
وخرج عن التعريف اسم الفعل المضارع لما تقدم من ان اسم الفعل
اما موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معنا ه
كما ذهب اليه البعض واما لانه موضوع للمعنى المصدري ثم استعمل
غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه بعض اخر فان قلت مقتضى
كلامه ان كلا من الماضي والمضارع يدل على اقتران الحدث بالزمان مع ان
الاقتران ليس من مدلول الفعل وضعا وان سلم فلا يدل تعريفها
على دخول الزمان في معناها قلت المراد كما تقدم من اقتران
الحدث اقترانه وضعا بان يكون الزمان ايضا داخلا في الموضوع له
فالفعلان يدلان على الزمان ايضا قوله وقيل لم بيان لعلامته
بعد ذكر تعريفه والمراد بقبوله لم صحة دخولها عليه واثرها على
غيرها لانها اشهر عوامله ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه الى الما ضي
حتى صارت كجزء به كما قاله الرضي فان قلت فيه دور لان معرفة
المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول
لم عليه متوقفة على معرفته قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى
المراد بصحة دخول لم استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة
ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة انما دخلت عليه مضارع

قوله وهو ما دل على طلب حدث في زمن الاستقبال وقبل يا المخاطبة
اى فعل دل بحسب الوضع بصيغته على طلب حدث حاصل ذلك الحدث
في زمن الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد به معنى اخر من معانيه
المجازية الكثيرة فزمانه مستقبل ابدا باعتبار الحدث المامور بايقاعه
لان المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل اما باعتبار
الانشا فله زمان حالي بنا على ان الانشا ايقاع معنى بلفظ يقارنه
في الوجود فدخل نحو اضرب واترك كذا وكف عنه ان استعملت
في نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بالوضع بصيغتها وخرج
افعل في التعجب لانه لا يدل على الطلب ولو بالوضع على الصحيح بل هو
خبر وهو فعل ماض اتي به في صورة الامر كما هو مقرر في محله
وخرج ايضا نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل
الله لانه وان قبل يا المخاطبة ودل على الطلب بدليل جزم المضارع
في جوابه ليست دلالته على الطلب بالوضع فقيد الوضع لقيد كلا
الامرين من الاحتراز والتعميم وان كان المقصود به للاستقصا عن
الاحتراز به بقيد الصيغة انما هو الثاني اذا دخل عليه ما دل على
الاباحة بقرينة وخرج ايضا نحو لتضرب لانه وان قبل اليا
ودل على الطلب بالوضع ليست دلالته عليه بالصيغة بل
بواسطة اللام ونحو نزال ودراك بمعنى انزل وادرك لانه وان
دل بالوضع على الطلب لا يقبل يا المخاطبة وكذا نحو كلا بمعنى انه
لا يقبل اليا وان دل بالوضع على انه شيع دلالته كلا على الطلب
بل معناها الردع والزجر وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب
زيدا لانه لا يقبل اليا وان دل على الطلب ويخرج ايضا بقيد
الوضع ولا يخفى عليك ان نحو نزال ودراك وكلا وضربا زيدا خارج

ايضا

ايضا بتفسيرها بالفعل **قوله** فالماضي مفتوح الاخر ابدا اي مبني على
فتح اخره ابدا اما البنا فلانه الاصل في الافعال لان الاعراب انما يجي
لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة ولتعاقب المعاني
في الافعال يوجب اختلاف صيغها فان **قلت** مقتضى ما ذكران
الاعراب اصل في المضارع من الافعال لجريانه فيه كقولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن **قلت** **اجيب** بان الاعراب في المضارع
غير متعين لبيان المعاني لامكان الاستغنا بظهورها او ان بخلافه
في الاسم واما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه
نحو زيد ضرب وزيد ضارب فلما شابه الاسم استحق ان تبعد
عن اصل السكون وتقرب الى اصل الاعراب وهو الحركة فبني
على الحركة واما الفتح فلخفته وثقل الفعل ولانه لو بني على الضم
اجتمع ضمتان في مثل شرف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في
مثل علم وقد بني على الفتح مطلقا ويقدر الفتح في نحو ضربت
وضربوا وفي حاشية الحفيد على التوضيح واعلم انهم اختلفوا
فيما يبنى عليه الماضي على اقوال **فمنهم** من قال انه مبني على
الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك او على الضم فيما اذا اسند
الى الواو وعلى السكون اذا اسند الى الضمير المرفوع او على الفتح
في جميع الاحوال وهو ما ذهب اليه المص او على الفتح والسكون
وهو ما ذهب اليه المص في شرح الشذور انتهى وقال الفاضل
الجامي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
انتهى ولعل فايدة قوله ابدا الاشارة الى انه مبني على الفتح في جميع
الاحوال ومن المبني على الفتح لفظا نحو ضربا على الاصح **قوله**
الم يتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن انما سكن اخره عند الاتصال

الضمير المذكور به لئلا يتوالى في نحو ضربت وحمل عليه نحو استخرجت
طردا للباب اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل
كجزء من الفعل وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة وخرج بالضمير
الاسم الظاهر نحو ضرب زيدٌ وبالمرفوع المنصوب نحو ضربك وبالمتحرك
الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤها على الفتح كما تقدم **وقوله**
فيسكن يحتمل تسكين البنا وهو المتبادر من الاستثنا وهو ما ذهب
اليه ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذ ورك تقدم ويحتمل
خلافه وان البنا على الفتح مقدر وهو ما ذهب اليه اخرون ويويد
تغيره بيسكن دون فيبنى على السكون **قوله** وما لم يتصل به
واو الجماعة فانه يضم انما ضم اخره لمناسبة الواو واما نحو عوا ورموا
فالضم فيه مقدر على الواو والياء المنقلبتين الفا المحذوفة لبقا فتح
العين دليلا عليها **وقوله** فانه يضم يحتمل ضم البنا وهو المتبادر
من الاستثنا وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وان
البنا على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المص واليه ذهب اخرون كما تقدم
ويويد ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله **قوله**
والامر مجزوم ابدا عند الكساى بلام الامر مقدرة لا يخفى عليك انه
لا يتعين حمل كلام المص على قول الكساى بل يصح حمله على قول سيبويه
بان يقال حذف المضاف وهو اداة التشبيه تنبيها على المبالغة
والاصل مثل المجزوم او يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم
مجازا من باب تسمية الشي باسم ما يشاكله كما يقال للفرس
المنقوش على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف
ويويد ذلك قول المص فيما سبق الافعال ثلاثة وكانه انما خص
الكساى لانه امام اهل الكوفة والا فالقول بان الامر مضارع مجزوم

عزاه

عزاه المولى سعد الدين كغيره للكوفيين ورده بقوله ولبس بالوجه لان
اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار قيل يُرد ايضا بنا على راى الكسائى لما مهم
بانه خلف من القول لان حرف المضارعة هو علة الاعراب عنده
وهو منتف فيجب انتفا الاعراب على قياس الاسم بل هو اجدر كما لا يخفى
وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير كما جاز فى اكثر المواضع وانتصر
ابن هشام فى مغنيه لقول الكوفيين فقال فيه ويقولهما اقول
لان الامر معنى حقه ان يودى بالحرف ولانه اخو النهى وقد دل
عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا
بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كى لتقضى
حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتا الموافقة
فى الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغزُ واخش وارم واضربا
اضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولان البنا لم يعهد كونه بالحرف
لان المحققين على ان افعال الانشا مجردة عن الزمان كبعت ونحوه
اقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض
لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى قم لانه ليس له حالة
غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان
الدال على الانشا اللام لا الفعل انتهى قوله بالمضارع اى الصحيح الاخر
قفا قوله ثم اتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها وذلك اذا كان ما
بعد حرف المضارعة ساكنا سكونا لفظا او تقديرا نحو تقوم وتسع
يزد بشرط ان يكون ما بعد حرف المضارعة تاليا له تحقيقا وتقديرا
يخرج نحو تعد فان قيل ينتقض هذا بنحو خذ وكل ومر من تاخذ
تاكل وتامر قلت قيل بل جى فيها همزة وصل فاستثقل اجتماعها

مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا والاولى استغنا عنها فان قلت
لم زيدت الهمزة لدفع الابتدا بالساكن ولم يحرك ما بعد حرف المضارع
فانه ايسر من اجتلاب همزة الوصل قلت المحافظة على صيغة
المضارع ولذا ردوا الهمزة في اول الربا عي نحو اكرم مع ان تغيير الاول
قليل وانما خصت الهمزة بالزيادة دون غيرها من حروف الزيادة
لانها اقوى الحروف والابتدا بالاقوى اولى واما كسرها اذ الحركة
المضارع مضموما فلانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من
تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل
في التحريك لالتقا الساكنين وانما كان كذلك لما بين الكسر والسكون
من المواخاة من حيث اختصاص كل منهما بقبيل من المعربات و
الجزم جعل في الافعال عوضا عن الجر لتعذر دخوله فناسب جعل
الكسر عوضا عن السكون في موضع تعذر بقايه ولان الغرض
من تحريك الاول التوصل الى النطق بالساكن فلتتامل وظاهر
مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل
اى معتدلة بين الضمة التي هي في غاية الثقل والفتحة التي هي
في غاية الخفة لانا نحتاج الى متحرك لسكون اول الكلمة فزيادتها
ساكنة ليس لوجه قال الاستاد ابو علي من قال اجتلبت متحركة
فانما هو فرار من نقض الغرض ومن قال اجتلبت ساكنة فعلى
اصل الحروف ولا نقض للعلم بانها لا تبقى كذلك وانتصر لهم ابن
هشام في مغنيه **قوله** مبني على السكون ان كان صحيح الاخر اما
فلانه الاصل في الفعل ولا فرق في السكون بين اللفظي نحو اف
والتقديري نحو كف وغض واشتد واعتد واضرب الرجل
ويحمل بنا الصحيح الاخر على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد

لفظا

لفظا او تقديرا فان باشرته كذلك بنى على الفتح نحو اضربن **قوله**
وعلى حذف الاخر ان كان معتلا مقيد بما اذا لم يتصل به الف اثنين
او واو جمع او يا مخاطبة او نون نسوة او نون توكيد مباشرة لفظا
او تقديرا فان اتصل به الف اثنين او واو جمع او يا مخاطبة بنى على
حذف النون كما سياتى وان اتصل به نون النسوة بنى على السكون
نحو فتعالين واغزون واخشين وارمين وان باشرته نون التوكيد
بنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين **قوله** على حذف النون
مما حذفت النون لانها علامة الاعراب وهذا مبنى فنافى البنا
قوله لضمير تثنية قد يستعمل ضمير التثنية لاجل تكرير الفعل
مرتين كقوله يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب **قوله**
او ضمير جمع قد يستعمل لفظ الجمع للواحد فى موضع التعظيم نحو
الا فارحمونى يا اله محمد ومثله رب ارجعون اى ارجعنى **فان قلت**
هلا قال وبناوه على ما يجزم به مضارعه لانه اخصر **قلت**
انما لم يقل ذلك لانه لا يطرد فى امر جمع المونث السالم فانه مبنى
على السكون صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس مجزوما لبنائه
لكونه فى محل جزم على السكون لعدم خصوصا فى المعتل وملاحظته
مجردا من نون النسوة مع بعده لا يصح فى المعتل كذا افاده شيخنا
رحمه الله تعالى **قوله** والمضارع ما كان فى اوله احدى الزوايد
الاربع **فان قيل** دخول كان فى التعريف مفسد له بصدقه على
ما مر **قلت** قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد بالافعال فى التعاريف
مقترنا بزمان انتهى قال استاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث
للفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين مجاز مشهور
لا ضرر ولو اسقط كلمة فى لكان اخصر واظهر فصح لفظة فى لان

النسبة بين قوله اوله وبين احدى الزوايد الاربع العموم من وجه وبه
نسبة العام الى الخاص بني وبالعكس اولان المراد في موضع اوله كما نص
نسبة الصفة الى الموصوف بني وهو سابع والزوايد جمع زايدة لا زايد
بدليل احدى والاربع وقد صرح المرادي بان الحروف تذكر وتونث
هذا واعلم ان زيادة التا للمذكر وتركها للمونث انما يجب اذا كان
المميز مذكورا بعد اسم العدد واما اذا حذف او قدم وجعل اسم
العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراها على القاعدة ويجوز تركها كما في
غيرها تقول مسايل تسع ورجال تسعة وبالعكس كذا نقله الامام
النووي رحمه الله تعالى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة قوله
المسماة باحرف المضارعة اي المشابهة فالاضافة للملابسة اي الاحرف
التي هي سبب المشابهة او المعنى احرف الكلمة المضارعة التي تزاد في اول
المشابهة للاسم قوله يجمعها حروف قولك انيت ان قلت كما يجمعها انيت
يجمعها ايضا غيره كنايت ونايت وانين فما وجه اختيار انيت قلت
لعل وجهه ان انيت بمعنى ادركت فيتفاول بادراك المطلوب و
ولاختياره على نأتي وجه اخر وهو ان الماضي قبل المضارع كما تقد
والمعنى يجمعها حروف مقولك الذي هو انيت قوله وحروف ا
الى اخره جواب عما قيل انه لا يصح تعريف المضارع بها لانها وجد
داخلة في اول الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسالة وترجمت
الدواة اذا جعلت فيها ترجما ونربت السيب اذا جعلته بال
وحاصل الجواب ان هذه الاحرف بهذه المعاني مختصة بالمضارع
ولا تدخل على الماضي فان قلت لعل القايل اراد انها ا ذ
ذكرت غير مقيدة كما وقع في المتن تبعا للكثير لم تميز المضارع عن
لدخولها عليهما وكون الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخ

لا مطل

لا مطلقا لا يفيد اذ لا تعرض لذلك في العبارة قلت لا حاجة للتعرض
لها في العبارة لانها صارت في الاصطلاح علما على الحروف ذات المعاني
المخصوصة حتى لا يفهم في الاصطلاح من احرف ابيت الا ذات المعاني
المخصوصة فان قلت لو سلمنا ذلك فقد يجهل الطالب ذلك وقد
يغفل قلت يمكن الجواب بان المقصود بالذات من وضع هذه
المقدمة المبتدي والمقصود بوضع الكتب بالنسبة اليه انما هو
استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه
الكامل وغالب الالفاظ التي في اولها الاحرف المذكورة افعال مضارعة
فيستفيد كثيرا من الالفاظ المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة
اليه ولا يضر انه قد يخطي باعتبار بعض الالفاظ المذكورة لوجود
تلك الاحرف في اوله ظاهر العلة ذلك بالنسبة لغيره وكم لو اخطا في غير
ذلك فان المبتدي مظنة الخطا اذا استقل بالاخذ على ان المبتدي قطعا
لا يستغني عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة
بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم مضا رعية
تلك الكلمات التي وجد فيها تلك الاحرف مع عدم مضارعتها فان قلت
هلا ذكرها المص معينة لهذه المعاني قلت لانه يودي الى الطول
مع توقع الاشتباه على المبتدي المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة
للاحتياج الى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه وما قيل من ان
التمييز بها اولى من التمييز بلو لاتصالها بها وعدم انفكاكها عنه
والتنصيص على جميع امثلته ففيه كما قال شيخنا رحمه الله تعالى نظر
قوله بشرط ان تكون الهمزة للمتكلم وحده الى اخره قال تلخيصه
هذا يوجب صدق حد الضمير بما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب
على حرف المضارعة فالصواب ان يقال الهمزة مثلا للتكلم مع الانفراد

وهكذا قلت يمكن الجواب بحذف المضاف اى لتكلم المتكلم وحده وهكذا
قوله بشرط ان تكون للمتكلم ومعه غيره صادق بكون الموضوع له المتكلم
وحده لكن مشروطا بمصاحبة غيره فالكون معه غيره للموضوع له خارج
عنه وكذا المصاحب خارج والظاهر ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره
والمراد لغيره مصلحب اى مشارك له فى مدلول الفعل المبدو بالنون
او من قدر انه مشارك فى التكلم كما قيل قوله او المعظم نفسه اى العظيم
بحسب الواقع كقوله نعم ونريد ان نمن او بحسب الادعا كقول المعظم
نفسه مخبرا عنها نحن نقوم وقال بعضهم انما يستعمله المعظم لنفسه
وحده حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة وعبارة بعضهم والتوحد
ان العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالبا لان اتباعه يشاركونه فى غالب
اموره والاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجى مثله
فى الغايب والمخاطب المعظمين فى الكلام القديم المعتد به وانما هو من
استعمال المولدين هذا وقد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل
لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كما قاله كثير من المحققين و
قول العبد اياك نعبد ونحمدك اللهم وما اشبه ذلك لان المقام مقام
التذلل والخضوع قوله نرجس يقال نرجست الدوا اذا جعلت فيه
نرجسا قوله بشرط ان تكون للغايب اعترض بان اليا تستعمل فى
الله تعالى وليس لغايب تعالى عن ذلك اما لان الغيبة من صفات
الممكن ومطلقة عليه باعتبار كونه فى حيز وجهة لستر وحجاب
كذا قيل واما لان الغايب ما خلا المكان والزمان عنه ذاتا وعلما
والله ليس كذلك لانه فى كل مكان وزمان بعلمه فلا تتصور الغيبة
واما لان الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون اخر فيستحيل على
من هو فى كل زمان فالاولى ان يقال واليا لما عدا المتكلم والمخاطب

قلت

قلت اجيب بان المراد اللفظ فان قلت الله بحكم فالله لفظه
مذكر غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغايب فاللفظ الذي
ليس بمتكلم ولا مخاطب يقال عليه غايب قوله برناء يقال برنات بالشيب
اذا خضبته بالبرنا بضم الباء وفتحها وتشديد النون وهمزة تليها بلا
فاصل ويقال ايضا البرناء بالضم والمد وهو الحنا بالمد قوله
بشرط ان تكون للمخاطب اى للشخص المخاطب مفردا نحو انت تنصر ومثنى
نحو انتما تنصران وجمعا نحو انتم تنصرون مذكرا كان المخاطب في هذه
الثلاثة او مؤنثا وتستعمل ايضا للغايبة المفردة نحو هي تنصر ولمثناها
نحو الهند ان تنصران فان قلت لم زاد واهذه الحروف دون غيرها
ولم خصوا كلا منها بما خصوا قلت قد سال ذلك المولى سعد الدين
واجاب بقوله لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا الى حروف
تزاد لنصب العلامات فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين
لكثرة دورها في كلامهم اما بانفسها او بابعاضها اعني الحركات الثلاث
فزادوها وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتدا بالساكن ومخرج الهمزة
قريب من مخرجها واعطوها للمتكلم لانه مقدم والهمزة ايضا مخرجها
مقدم على مخرجها لكونها من اقصى الحلق ثم قلبوا الواو تا لانه يودي
زيادتها الى الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها تا كثير في
الكلام نحو تجاه وتراث والاصل وراث ووجاه فقلبوها هنا ايضا
تاء واعطوها المخاطب واتبعوه الغايبة والغايبتين لئلا يلتبس
بالغايب والغايبتين وحينئذ وان التبس بالمخاطب والمخاطبين
لكن هذا اسهل ويوجد الفرق بالواو والنون نحو يضربون وتضربن
ولم يجعل الجمع بالتا كما في الواحد بل بالياء كما هو مناسب للغايب
لكون مخرج الياء متوسطا بين مخرج الهمزة والواو وكون ذكر الغايب

د ابر بين المتكلم والمخاطب ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ومع
غيره اراد وان يفرقوا بينهما في المضارع ايضا طرادا والنون لمشابهتها
حروف المد واللين من جهة الخفا والغنة انتهى **قوله** المجرد من النونين
اى نون الاناث اى الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن ونون التوكيد
المباشرة له لفظا وتقديرا وذلك اما ان لا تصاحبه واحدة منهما او
بان تصاحبه نون التوكيد لكنها تنفصل عنه لفظا نحو قوله نعم ولا
تتبعان واما تقديرا نحو قوله تعالى ولا يصدنك للفصل بالواو المقدرة
قوله مرفوع ابدا ابهم الرافع ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال
في رافعه والذى قاله الفرا واصحابه واختاره ابن مالك وقال
ابن هشام انه اصح الاقوال انه تجرده من الناصب والجازم
له وان الرفع مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدوران مشعر
بالعلية ولسلامته مما ورد على غيره وانما اجيب عنه بما فيه
تكلف وقد اعترض هذا ايضا بما اجيب عنه في الاصل وغيره
فان قلت ما فائدة قول المصنف ابدا قلت لعلها الاشارة
الى انه مرفوع وان اتصلت به احدى النونين لكن محلا **قوله**
حتى يدخل عليه ناصب فينصبه او جازم فيجزمه فان قلت
ما فائدة قول الشارح فينصبه وفيجزمه قلت الاحتراز عن
ناصب او جازم اهمل نحو قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة
برفع يتم في قراءة ونحو قول القايل ان تقرآن على اسما ويحكما
منى السلام وان لا تشعرا احدا ونحو قول الاخر لم يوفون
بالجار يوم الصليفا والمصنف استغنى عن ذلك لان الوصف
حقيقة في الحال اى في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل واما قول
على ابن ابى طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم محمد تفد

نفسك

تفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فالجازم فيه مقدر وهو
لام الدعا اى لتفد وقوله تبالا اصله وبالا فابدلت الواو تا كما قالوا
فى وراث ووجاه تجاه وتراث **قوله** بحصره اى بضبطه **قوله**
على ما ذكرهنا اى بنا على ما ذكر فى هذه المقدمة **قوله** والمتفق عليها
اربعة فيه نظر فان اذن ليس النصب بها متفقا عليه وانما هو قول
الجمهور القايلين بانها ناصبة بنفسها لانها تقلبه الى الاستقبال وقال
الزجاج والفارسى الناصب ان مضمرة بعدها وهو احد قولى الخليل
لانها غير مختصة لدخولها على الجمل الابتدائية نحو اذن عبد الله
ياتيك بل اختلفوا فيما عدا ان وقد قال ابو حيان تعليلا لقولهم
ان المصدرية ام النواصب بدليل الاتفاق عليها والاختلاف فى لن
واذن وكى **قوله** تنصب المضارع لفظا اى ان كان معربا فان كان
مبنيا نصبته محلا وانما عمل ان النصب لكونه مشابها لان وهى
تنصب الاسما فهى تنصب الافعال وانما لم تعمل الرفع والنصب
لانها فرع عنها فان قيل فلم لم تعمل الرفع دون النصب مع
انه عمل لاصلها قيل ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب وايضا
لو رفعوا بها لم يظهر لها عمل **قوله** والماضى محلا كذا فى بعض
النسخ وفيه نظر فان بن هشام فى المغنى لما قال ان المصدرية توصل صح
بالفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا وقال هذا هو
الصحيح وذكر ان بن طاهر خالف فى كون الموصولة بالماضى والامر
هى الموصولة بالمضارع وذكر ان مما استدل به ابن طاهر انها لو
كانت الناصبة لحكم على موضع الماضى والامر بالنصب كما حكم على
الماضى بالجزم بعد ان الشرطية ولا قايل به واجاب اى ابن
هشام بانه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية

لانها اثرت الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله كما انها لما اثرت التخليص
الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه انتهى فانت ترا ه
لم يتعقب ابن طاهر في قوله ولا قايل به بل اقره وفي بعضها تنصب المضارع
لفظا او محلا **قوله** تسبك مع منصوبها بمصدر الذي يظهر ان المنسبك
بالمصدر صلتها فقط لا هي وصلتها ثم رايت استاذنا دشيخنا قال عقب قول
ابن الحاجب حروف المصدر اي تجعل ما بعدها في تاويل المصدر **قوله**
فلذلك يسمى مصدريه ولما كانت ان عند الاطلاق تنصرف الى المصدريه
استغنى المصنف والشارح عن التقييد بالمصدريه وخرج بالمصدريه
المفسرة والزايدة فانهما لا ينصبان خلافا للاخفش حيث جوز اعمال
الزايدة حملا لها على المصدريه وقياسا على الباء الزايدة حيث تعمل الجر
وفرق بان الباء الزايدة تختص بالاسم بخلاف ان الزايدة لا تختص بالفعل
المضارع **قوله** لن قال في المغني وزعم بعضهم انها قد يجزم كقول
لن يحل للعينين بعدك منظر وقوله ٭ لن يخب الان من
رجايك من حرك من دون بابك الحلقه ٭ والاول يحتمل للاجتزاء
بالفتحة عن الالف للضروره **قوله** وهي حرف لنفي المستقبل اي
حرف مفيد لانتفا الحدث في الزمان المستقبل ولا يفيد توكيد
النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تابيده في نهايه التابيد هوص
خلافا له في انموذجه قال ابن هشام في شرح القطر ولا تقع
ولا تقع لن للدعا خلافا لابن السراج واختار في المغني انها تاتي للدعا
فقال وتاتي للدعا كما ان لا كذلك وهي عند الجمهور حرف بسيط لا تركيب
فيها ولا ابدال وقد بسطت ادلة ذلك في الاصل **قوله** كقولك لن نبرح اي
من قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى اي لن
نبرح عاكفين على العجل الى زمن رجوع موسى ونبرح من الافعال

الناقصة

الناقصة اسمه ضمير مستتر فيه وجوبا يعود بالنفقة تغني وخبره عالكفين
وعليه متعلق بعالكفين وحتى حرف جر بمعنى الى ويرجع منصوب
بان مضمرة بعد حتى والبنا متعلق بيرجع وبموسى فاعله وان المضمرة
والفعل بعدها اسم تاويلا في محل جر بحتى والجار والمجرور متعلق بلن
نبرح **قوله** اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون
والصحيح ان نونها تبدل في الوقف الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب
وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان قال الدماميني وهو
الظاهر لان النون من بنية الكلمة واي داع الى تشبيهها بالنون
الزايدة على بنية الكلمة اللهم الا ان يرد السماع بما قاله الجمهور
فسمعا وطاعة **قوله** حرف جواب وجزا هذا ما قاله سيبويه
فقال الشلوبين هي لذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر
كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك
جزا زيارته اي ان زرتني اكرمتك وقد تتمحض للجواب بدليل
انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ
الشرط والجزا انما قال الرضي اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل
للجزا في الحال ويتكلف الشلوبين في جعل هذا مثالا للجزا ايضا
اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب
ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر سوا وقعت
في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتدا ليس
جوابا عن شي فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف
جواب والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه
جزا لمضمون كلام اخر قال في المفصل واذن جواب وجزا يقول
الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته وصيرت

اكرامك جزاله على اتيانه قوله وشرط النصب باذن الى اخره الغا اذن مع استيفا الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاه البصريون بالقبول ووافقه ثعلب دون ساير الكوفيين فلم يخر احد منه الرفع بعدها قال ابو حيان رواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكساى والفرا على اتساع اطلاعهما واخذهما بالشاذ والقليل قوله ان تكون في صدر الجواب اى في صدر جملتها الواقعة جوابا بحيث لا يسبق عليها شى له ارتباط وتعلق بما بعدها فان تاخرت نحو اكرمك اذن الغيت بلا خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقدمه على ناصبه وكذا ان توسطت بان افتقر ما بعدها لما قبلها كالشرط والجزا نحو ان تزرني اذن اكرمك والقسم وجوابه كقوله

لين عادلى عبد العزيز بمثلها ، واسكنني منها اذا لا اقيلها

والخبر والمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك وانى اذن اكرمك مع خلاف في بعض هذه الصور واما قوله انى اذا اهلك او اطيرا فضرورة او مؤول على حذف الخبر اى انى لا اقدر على ذلك ثم استانف ما بعدها في النصب لتحقق شرطه وقال تلميذ ابن الحاجب انما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشوا ولو قدمت معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن اكرم فمذهب الفرا الى انه يبطل عملها واجاز الكساى اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص احفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها ان لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمفعول التاخير ويوخذ من توجيه ابى حيان للاحتمال الثانى عدم العمل قطعا عند

البصريين

البصريين في نحو انا زيد اذن اكرمك **قوله** والفعل بعدها مستقبل
اي زمان حدثه مستقبل فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذن
تصدق رفعت لان المراد به الحال ومن شان الناصب ان يخلص المضارع ٤
الى الاستقبال والمشهور المستقبل بفتح البا اسم مفعول والقياس يقتضي
كسرها ليكون اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال الماضي ولعل وجه الاول
ان الزمان تستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاولى ان يقال
المستقبل بكسر البا فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلوا عن حزازة
قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل الا في المستقبل اجرا لها
مجرى النواصب كلها وقال نلمهن الاستقبال شرط في النواصب ما
لان فعل الحال له تحقق في الوجود كالاسما فلا تعمل فيه عوامل
الافعال **قوله** مستقبلا بها الى اخره ظاهره ان الشرط ايضا لها
بالفعل بحيث لا يكون بينهما فاصل وانه يغتفر الفصل بينهما بالقسم لان
الشرط احدها ومثل القسم كما في المغني لا وذلك لان القسم تاكيد لربط
اذن ولا لم يعتد بها فاصلة في ان فكذا في اذن فالمتصل نحو اذن
اكرمك والمنفصل بالقسم نحو اذن والله نرميهم بحرب والمنفصل
بلا نحو اذن لا اهينك ولا يجوز الفصل بغير ذلك فلو قلت اذن يا عبد
الله قلنا اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكروا واجاز ابن عصفور
الفصل بالظرف نحو اذن يوم الجمعة اكرمك بنصب الفعل ووجهه
ظاهر واجاز ابن بابشاذ الفصل بالندا كما مر تمثيله والدعا نحو
اذن عافاك الله اكرمك بالنصب قال بعضهم ولم يسمع شي من
ذلك والصحيح منعه واجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل
نحو اذن زيدا اكرم والارجح حينيذ عند الكسائي النصب وعند
هشام الرفع لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس بطلان

العمل فلا اقل من ان يكون مرجوحا قوله المصدرية خرج بالتقييد كي
المختصرة من كيف نحو كي تجنحون الى سلم وما تبررت . فتتلاكم ولظى
الهيجا تضطرم قوله وخرج به ايضا كي التعليلية فانهما ليسا بناصبين
للمضارع قوله وهي الداخلة عليها لام التعليل انما تعينت المصدرية
عند سيبويه والجمهور اذا وقعت بعد اللام لئلا يدخل الجار على مثله
اي مع امكان الاحتراز عنه وهذا اذا لم تقع بعدها ان فان وقع
بعدها ان كقولك جئت لكي ان تكرمني وكقوله اردت لكيما ان
تطير بقربتي ترجح كونها حرف جر موكدا للام واحتمل ان تكون
مصدرية مرادفة لان وانما ترجح الاول لان ان ام الباب فلو جعل
موكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيتقدم الفرع على الاصل ولان
ما كان اصلا في بابه لا يكون موكدا لغيره ولان ان وليت الفعل فكانت
احق بالاعمال لقربها ومجاورتها قوله لكي لا تاسوا قال الازهري
في شرح الازهرية اي لعدم اساتكم انتهى وتفسيره بالاساة خطا
والصواب التفسير باساكم اي حزنكم وفعله اسي بغير همزة في اخره
واما الاساة فمصدر اسا اللازم والمساة مصدر ساء المتعدي
قوله فان لم يتقدم كي لام التعليل الى اخره اعلم ان كي التعليلية
اي الدالة على ان ما قبلها سبب حصول ما بعدها تتعين اذا جاءت
قبل اللام او ان فالاول نحو جئت كي لاقرا فكي حرف جر
واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها ويمتنع ان يكون كي ناصبة
للفصل بينها وبين الفعل باللام والفصل بينهما ممتنع بالجار
وبغيره كما يمتنع ان يكون زايدة لانه لم يثبت زيادتها في غير
هذا الموضع حتى يحمل عليه والثاني نحو جئت كي ان تكرمني وقوله
كيما ان تغر وتخدعا فكي حرف جر ويمتنع ان يكون ناصبة لئلا

يدخل الحرف المصدري على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه ومجي كي قبل اللام نادر ومنه قول الطرماح كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم
قال ابو حيان والمحفوظ اظهار ان بعد كي الموصولة بما كقوله
كيما ان تغر وتخدعا • ولا احفظ من كلامهم جيئة كي ان تكرمني ويصح الامران كما علم مما تقدم في نحو قوله تع كي لا يكون دولة فيصح ان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها للتعليل وتعليلية فان مضمرة بعدها
واذا قيل جيئت لتكرمني فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون المضمر كي قال ابن هشام في المغني والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي اقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة انتهى
قوله منصوب بان مضمرة جوازا وفي بعضها منصوب بان مضمرة وجوبا والنصب بان مضمرة وجوبا مذهب البصريين فانهم لا يجوزون
اظهار ان بعد كي التعليلية الا في الضرورة كقوله • كيما ان تغر وتخدعا
والمراد بالجواز على ما في بعض النسخ مقابل الامتناع الصادق بالواجب ولا يصح حمل قوله منصوب بان مضمرة جوازا على مذهب الكوفيين لان الناصب عندهم انما هي كي لا ان مضمرة وان جاز اظهارها عندهم وانما اضمرت ان بعد كي لئلا يدخل حرف الجر على الفعل قوله وهي لام كي
التعليلية مثل التعليلية اللام التي للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانما لم تكن للتعليل هنا لانهم لم يلتقطوه لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم عدوا والزايدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ومنهم من ادخل هذين اللامين في لام التعليل فلا بد ان على الشارح والاولى
ما صنعه بعضهم من افصاحه بالجميع حيث قال وتضمر بعد اللام التعليلية والجحودية والتي للعاقبة والزايدة ويحمل جواز اضمار ان بعد لام كي

ان لم يقترن الفعل بعدها بلا زايدة كانت نحو لئلا يعلم اهل الكتاب او
نافية نحو لئلا يكون للناس فان اقترنت بها وجب اظهار ان ليقع الفصل
بين المتماثلين لانهم لو قالوا للا يغضب كان في ذلك قلق في اللفظ
ونبوة في النطق فتجنبوه باظهار ان ولا يجوز الفصل بين اللام
والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل
بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لا شيء وجئت
بلا زاد **قوله** جوازا اي اضمارا جوازا اي جايزا او ذا جواز **قوله**
وهي الزايدة في خبر كان المنفية بما قال المرادي **قلت** ما نقل
عن البصريين من انها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضي انها
ليست زايدة وتقديرهم مريدا يقتضي انها زايدة لتقوية العامل
فليتامل ومعناها توكيد النفي ووجه التوكيد فيها اما عند
الكوفيين فلان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت
اللام زيادة لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقايم
لذلك فعندهم انها حرف زايد موكد غير جار ولكنه ناصب
بنفسه لقيامه مقام ان ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء
لزيادتها فكيف وهو غير جار واما عند البصريين فلان الاصل
ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان
قوله يا عاذلاتي لا ترد ملامتي ان العواذل لسن لي بامير
ابلغ من لا تلمني لانه نهي عن السبب والحاصل انه اختلف في الفعل
الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفي الى انه خبر كان واللام للتوكيد
وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان
تبعا للبصري وهو قول ثالث فانه صرح بانها مؤكدة لنفي الخبر
فظاهره موافقة الكوفي الا ان الناصب عنده ان مضمرة قال

السبع

الشيخ ابو حيان لبس بقول بصري ولا كوفي ومقتضى قوله موكدة انها
زايدة وصرح به ولك وقال في شرحه هذا الموضع من التسهيل
سميت موكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زايدة اذ لو كانت زايدة
لم تكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص
دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما لان يفعل
ويقتضي تقييد الشارح بكان او يكون اختصاص لام الجحود بالكون
المنفي بما او لم تكن اجاز دخولها في اخواته بعض النحويين فيأتي
عليه نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا واجاز بعضهم دخولها في باب
ظننت نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله
لم يسمع فوجب منعه واجاز بعضهم دخولها في كل فعل منفي تقدمه
فعل نحو ما جئتني لتكرمني قال ابو حيان وهذا فاسد لان
عند لام كي وشرط النفي ان لا ينتقض بالا فيمتنع ما كان زيدا
ليفعل وخرج بما ولم لا ولن وان لان النفي لا ينفي الا المستقبل
والحال قال في المغني وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله
فما جمع ليغلب جمع قومي ٭ مقاومة ولا فرد لفرد ٭ اي فما كان
جمع وقول ابي الدردا رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا
لادعهما انتهى قوله وجوبا اي اضمارا وجوبا اي واجبا وذا وجوب
وعلل وجوب الاضمار بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد
سيفعل جعلت اللام معادلة ومقابلة للسين فكما لا يجمع بين ان
الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة
بينهما لفظا قوله وسميت هذه اللام الى اخره هذه التسمية من باب
تسمية الشي العام باسم الخاص قال النحاس والصواب تسميتها
لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى

قوله حتى الجارة خرج الابتدائية والعاطفة قوله المفيدة للغاية او للتعليل
اى لان ما قبلها ينتهى عند حصول ما بعدها او ان ما قبلها لاجل حصول
ما بعدها قال استاذ شيخنا في حاصل الكلام ان معنى حتى حينئذ
ان ما قبلها لاجل حصول ما بعدها او ينتهى عند حصوله سوا تحقق
المسبب والمنتهى او منع مانع من حصولها لان ما بعدها حاصل بخلاف
ما اذا اريد الحال فافهم ولا تغفل فان المواضع من مزال الاقدام والاذ
انتهى قوله اسلم حتى تدخل الجنة التمثيل به للتعليل صحيح لان الا
سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد من السبب ههنا
ما يكون مفضيا الى المسبب المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما
قوله منصوبا بان مضمرة وجوبا بعد حتى انما كان النصب بان
مضمرة وجوبا بعد حتى لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين قال
ابن هشام الانصاري لانها قد عملت في الاسما الجر كقوله تعالى حتى مطلع
الفجر حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل
واحد يعمل تارة في الاسما وتارة في الافعال وهذا لا نظير له في العربية
انتهى واعترض واجيب عنه بما بيناه في الاصل وانما ينتصب
المضارع بعد حتى بان مضمرة وجوبا ان كان مستقبلا بالنسبة
لما قبلها سوا كان مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم ايضا نحو قوله تعالى
حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه الصلاة والسلام
مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعا او لا نحو قوله تعالى وزلزلوا
حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن
الاخبار الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم قال ابن هشام في المغني
ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب وان كان
بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان اما لو كان للحال فانه يرفع

لان

الا ان الحال تارة تكون محققا وتارة تكون مقدرا فالاول كقولك
سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت فى حالة الدخول والثانى
كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك اردت
حكاية الحال وعلى هذا جا الرفع فى قوله تعالى حتى يقول الرسول
لان القول والزلزال قد مضيا انتهى قوله والجواب بالفا
والواو فيه قلب والاصل والفا والواو فى الجواب قوله المفيدة
للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير
المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها وخرج به
بتقييد الفا بالسببية اى مع العطف كما سيأتى الفا التى لمجرد العطف
او لمجرد السببية قوله المفيدة للمعية الواو المفيدة للمعية هى التى
قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها فى زمان واحد وخرج بتقييد
الواو بالمعية العاطفة والاستينافية كما فى لا تاكل السمك وتشرب
اللبن اذا جزمت تشرب او رفعته ويوخذ من قوله المفيدة للمعية
التى قصد بها المعية ان النصب بعد الواو ليس على معناه بعد
الفا وقولهم تقع الواو فى جواب كذا وكذا تجوز ظاهر وزعم بعضهم
ان النصب بعدها على معنى الجواب وليس بصحيح نبه على ذلك المرادى
ولا يجوز فى كلام المص ان يرفع الواو قوله الواقعتين الى اخره خرج
به نحو زيد يأتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه وخلاف ذلك ضرورة او
قول وانما اعتبر الوقوع بعد ما ذكر ليبعد بتقدم ما ذكر المستدعى
جوابا عن توهم ان ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة قوله
بعد الامر شرطه امران احدهما ان يكون بصيغة الطلب فلو قلت
حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائى والثانى

ان لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز ان تقول صه فنكرمك بالنصب
هذا قول الجمهور وفيه كلام آخر ذكرناه في الاصل **قوله** نحو اقبل فاحسن
اليك او واحسن اليك مثالان للامر اولهما للفا وثانيهما للواو اي ليكن
منك اقبال فاحسان مني اليك اي واحسان مني اليك **قوله** او بعد
النهي مشروط بان لا ينتقض النهي بالا قبل الفا والواو فان نقض بالا
قبلها امتنع النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب
الرفع وان نقض بعدهما لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب
عليك او ويغضب عليك الا تاديبا بالنصب **قوله** نحو لا تخاصم زيدا
فيغضب او ويغضب مثالان للنهي اولهما للفا وثانيهما للواو اي لا يكن
منك خصام لزيد فغضب منه او وغضب منه والحق الكوفيون
بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الما
الدايم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردبانه يعطي
المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل
لو بال في الما فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم ايضا **قوله**
نحو اين لا تنزل عندنا فتصيب علما او وتصيب علما مثالان للعرض
اولهما للفا وثانيهما للواو الا يكون منك نزول فاصابة علم او واصابة
علم **قوله** نحو هلا اكرمت زيدا فيشكر او ويشكر مثالان للتحضيض
اولهما للفا اي هلا يكون منك اكرام لزيد فيشكر وثانيهما مثال للواو
اي هلا تجمع بين اكرام زيد وشكره **قوله** نحو ليت لي مالا فاتصدق به
او واتصدق به مثالان للتمني اولهما للفا وثانيهما للواو اي ليت لي تيسر
مال فتصدقا به او وتصدقا به **قوله** نحو لعلي اراجع الشيخ فيفهمني او
ويفهمني مثالان للترجي اولهما للفا وثانيهما للواو **قوله** او بعد الا
شرطه ان يكون بالفعل فلو قلت سقياك فيرويك الله لم يجز الله

قول

قوله رب وفقني فاعمل صالحا اووا عمل صالحا مثالان للدعا اولهما للفا
ثانيهما للواو اي يارب ليكن منك توفيق فعمل صالح او وعمل صالح
قوله او بعد الاستفهام شرطه كما في شرح الشذور ان لا يكون
اداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل اخوك
زيد فاكرمه بخلاف هل اخوك قايم فنكرمه اي وبخلاف افي الدار
زيد فنكرمه لان الظرف ينوب مناب الفعل ولا فرق بين الاستفهام
بالحروف نحو قوله تعالى فهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا والاستفهام
بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له برفع
يضاعفه ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله سبحانه وتعالى من
يدعوني فاستجيب له من يستغفرني فاغفر له والاستفهام بالظرف
نحو اين بيتك فازورك ومتى تسير فارافقك وكيف تكون فاصحبك
وشرط ابن مالك في الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه
امتنع النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا
يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهذا شرطه ابو علي خلافا للمغاربة
قوله نحو هل زيد في الدار فامضي اليه اووا مضي اليه مثالان للاستفهام
اولهما للفا وثانيهما للواو اي هل يكون حصول لزيد في الدار فمضاء مني
اليه اووا مضاء مني اليه قوله او بعد النفي المحض المراد بالمحض غير
الراجع الى معنى الاثبات قوله نحو لا يقضى على زيد فيموت او ويموت
مثالان للنفي المحض اولهما للفا وثانيهما للواو قوله ولو قال والفا
والواو الى اخره لو قال بدل اوضح واصحا لكان اولى ولم يبال المص
بالتسمح في هذا الكلام لظهور المراد من ان الناصب هو الفا او الواو
قوله التي بمعنى الا او الى خرج به او التي لا تكون بمعنى واحد منهما
ان الفعل بعدها ينصب بان مضمرة جوازا اذا كانت مسبوقة باسم

ح فيه تسامح لشموله التي للتعليل
مع انه ليس بمراد والكرماني

خالص من التاويل بالفعل فان قلت يرد على تقييد الشارح بقوله التي
بمعنى الا او الى انه يخرج ايضا او التي للتعليل نحو لاطيعن الله او
يغفر لي قلت المفهوم اذ كان فيه تفصيل لا يرد قوله لالزمنك
او تقضيني حقي المقصود به التمثيل والمثال يكفيه الاحتمال فلا يرد ا د
يصلح للتعليل والغاية والاستثنا وما ذكره الشارح من ان او فيه بمعنى
الا هو ما قاله سيبويه في لالزمنك او تقضيني حقي قوله واو وما ذكر
من ان او حرف عطف اي ~~للنصب~~ بمصدر مؤول من ان والفعل على مصدر
مما قبلها هو المشهور باب الجوازم قوله والجوازم مما ند
عشر الجوازم جمع جازم او جازمة ولا ينافيه قوله ثمانية عشر لما
عن النووي قوله ما يجزم فعلا واحدا اي بالاصالة والا فقد يتبع
المجزوم به بعطف غيره قوله وما يجزم فعلين مبني على الاعم الاغلب
والا فقد يجزم فعلا وجملة قوله فلم حرف يجزم المضارع اي غالبا
وقد يرتفع الفعل بعدها نحو لم يوفون بالجار فقيل ضرورة وقال
ابن مالك لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعض
الم نشرح بالنصب قوله وينفي معناه اي يدل على انتفا معناه الذي
الذي هو الحدث لا على ان العنبر نفاه قوله وتقلبه الى المضي اي معنى
بمعنى الزمان الى الزمان الماضي ففي كلامه استخدام وهو ان يراد
بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما
ثم بالاخر الاخر قوله المرادفة لكم فيما تقدم فقيد به احترازا عن
التي بمعنى الا نحو قوله ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم و
التي هي حرف وجود لوجود نحو لما جاء زيد اكرمته واذا تاملت لم
نجد موقعا للاحتراز فان لما الا لا تدخل على المضارع الا جازمة قول
وينفي معناه ويقلبه الى المضي يجري فيه نظير ما تقدم قول

فالم حـ

فالم حرف تقرير وجزم وفيه نسمح فان الجازم انما هو لم والمفيد
للتقرير انما هو الهمزة كما هو مصرح به في كلامهم والتقرير الاستفهام
عن امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم
منه واعلم ان الهمزة تدخل على منفي فتخرج عن الاستفهام
الى التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي نحو الم نشرح
لك صدرك فيجاب ببلى كما في حديث البخاري بينا ايوب يغتسل
عريانا فخر عليه جراد من ذهب فجعل ايوب يحثي في ثوبه فناداه
ربه يا ايوب الم اكن اغنيتك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى
لي عن بركتك وقد تبقى على الاستفهام كقوله لمن قال لم افعل
كذا لم تفعله اي احق انتفا فعلك فيجاب بنعم او لا ومنه قوله
الا اصطبار لسلمى ام لها جلد . اذا الاقي الذي لاقاه امثالي .
فيجاب بمعين منهما وقد تجي لغير ذلك كالابطا نحو قوله تعالى
الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله والتوبيخ نحو الم
تعمر لم **قوله** فالماحرف تقرير وجزم وفيه نسمح كما تقدم **قوله**
لام الامر اي اللام الموضوعة لطلب الفعل سوا استعملت في الطلب
امرا كان نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعا نحو ليقض علينا
ربك او التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا او استعملت
في غيره كالتي يراد بها ويصحبها الخبر نحو فل من كان في الضلالة
فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد والتهديد نحو ومن شا فليكفر واضاف
اللام الى الامر والدعا لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها
علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع
لما دخله لام الامر شابه امر المخاطب وهو مبني ولم يمكن بناء ذلك
لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الاعراب فاعرب باعراب

بشبه البنا وهو السكون لانه الاصل في البنا فالام لكون المثنا بهذه مستفا
منه عمل الجزم **قوله** المستعملة في النهي والدعا اي الموضوعة لتستعمل في
النهي والدعا بان وضعت لطلب ترك الفعل سوا استعملت في النهي نحو
لا تخف او في الدعا نحو لا تواخذنا او في الالتماس كقولك لنظيرك غير
مستعل عليه لا تفعل كذا او في غير ذلك كقولك لولدك او عبدك لا تط
واشار بتقدير المستعملة الى ان قوله في النهي والدعا صفة للا بتقدير
متعلق الظرف معرفة وان كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكر
وان جعل حالا قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج لا النافية والز
وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئت
لا يكن له علي حجة ولقلته لم يتعرض له المص وانما عملت لا الناهية
الجزم لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب او نقيضتها م
جهة ان اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركه بخلاف لا النافية اذ لا
فيها **قوله** بلا الناهية اسناد النهي اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم
بواسطتها **قوله** والذي يجزم فعلين الخ دخل في قوله فعلين
المضارعان نحو ان تعود والفعد والماضيان نحو وان عدتم عد
والماضي والمضارع نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرث
والعكس وهو قليل بل خصه سيبويه والجمهور بالضرورة لكن
اجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور بقول
عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له
وقوله تعالى ان نشا ننزل عليهم من السما اية فظلت اعناقهم لان العط
على الجواب جواب **قوله** ان الشرطية قال في المغني وقد تقتر
بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية نحو الا تن
فقد نصره الله ان لا تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني اكن من

الخاسرين

الخاسرين وان لا تصرف عني كيدهن اصب اليهن وقد بلغني
ان بعض من يدعي الفضل سال في ان لا تفعلوه فقال ما هذا الاستثنا
امتصل ام منقطع انتهى وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثنا الذي تخيلته
متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل واحترز بالشرطية عن النافية
وعن المخففة من الثقيلة وعن الزايدة فانها لا تجزم قوله بجزم
المضارع لفظا مشروطا بان يكون معربا والا فالجزم لمحله كالماضي قوله
الى الاستقبال اي المستقبل وقد تهمل ان حملا على لو ومتى حملا على اذا
لحديث فانك ان لا تراه فانه يراك وحديث وانه متى يقوم مقامك
لا يسمع الناس قاله ابن مالك ونازعه ابو حيان قوله وما تفعلوا
من خير يعلمه فان قيل الله عالم بكل شي سوا كان خيرا او شرا
فما الفايدة في تعلق العلم بالخير وحده قيل المراد به الحث عقيب النهي
عن الشر ليستبدل به ويستعمل مكانه وقيل المعنى على العموم
لكن اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفا اظهارا لشرفه فان
قلت ما الفايدة في هذا التعليق مع ان علم الله تعالى متعلق بكل
شي قلت قيل الترغيب في فعل الحسنات والترهيب عن اكتساب
السيات على ان الشرط قد يستعمل للدلالة على ان المشروط ثابت
مستمر في كل حال وهذا من ذلك القبيل وقد عرفت ان المراد
من التعليق في امثال هذا هو مطلق الارتباط سوا كان على سبيل
التوقف ام لا وما اسم متضمن لمعنى الشرط منصوب المحل على انه
مفعول تفعلوا مثل ايا ما تدعوا وقال السمين في اعرابه كل ما قلنا
في اعراب ما ننسخ ياتي هنا والذي قاله هناك ان ما فيها قولين ا
حدهما وهو الظاهر انها مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة
التقدير اي شي ننسخ مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا والثاني انها شر
طيه

ايضا جازمة لنفسي ولكنها واقعة موقع المصدر ومن اية هو المفعول به و النف
اى ينبغ نفسخ اية قال ابو البقا وغيره وقال الواجبى ما مصدر راجا بر النهى وبعد
عن ابى البقا انه يزاد فى وما تفعلوا وجه اخر وهوان تكون من خبر
فى محل نصب نعتا لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا فعلا كائنا
من خير ويعلمه جزم على جواب الشرط ولابد من مجاز فى الكلام فاما
ان يكون عبر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير كانه قيل يجازكم واما ان
تقدر المجازاة بعد العلم اى فيثيبه عليه قوله ثم اسم شرط وجز
فان قلت ما محله قلت محله رفع بالابتدا وفى خبره خلاف الا
انه جملة الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضمير
فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس
يقوم وانما توقفت الفايدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا
حيث الخبرية قوله نحو قوله تعالى اى قول الله وجملة تعالى
معترضة او حالية للتعظيم والتنزيه اى عما لا يليق به علوا كبيرا
الاضمار بنا على شهرة الكلام المحكى فان قيل فما شهر فى جميع
الكتب مثل هذه العبارة كقوله وقولها اى الشاعر والشاعر
وان لم يشتهر بل جهل القايل يقين فالجواب هذا لا يدل
جواز الاضمار نظرا الى شهرة القايل كما ظنه المولى سعد الدين
التفتازانى فى شرح المفتاح والحاصل ان القايل تارة يجهل بعينه
كقوله مثلا ويعود الضمير الى القايل بدلا له لفظ القول وتارة لا
ويكون المحكى مشهور النسبة اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر المقول
معرفة قايله فيجوز الاضمار بنا على هذا ومدخول نحو هو جزئى لم
تملها تقصد بذكره توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح ان يراد به حقيقة
وهى التلفظ اذ ليست من جزئيات منها والفعل المجزوم بها فوجب حم

على المق

على المقول ومهما تأتنا به الى آخره عطف بيان اى نحو مقوله الذى هو مهما
الخ قال معناه السيد الجرجانى فى بعض حواشيه قوله فمهما اسم شرط
يجزم الدليل على انها اسم عود الضمير عليها فى نحو مهما تأتنا به من
آية والضمير بالاستقرا انما يعود على الاسما قال الزمخشرى وغيره
عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى انتهى اى
وقال فى المغنى والاولى ان يعود ضمير بها على الاية انتهى وهل
هى بسيطة او مركبة خلاف واختار الشيخ ابو حيان البساطة لانه لم
يقم على التركيب دليل وعليها فهل الفها للتانيث او الالحاق وعلى
التركيب فقيل مركبة من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من
الالف الاولى دفعا للتكرار لتقاربهما فى المعنى وقيل غير ذلك قوله
فى موضع نصب على الحال من الهاء من به فان قلت اذا كان الجار
والمجرور حالا من الضمير فى به يكون العامل فيه تأت لان العامل
فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا
ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور
مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء او اسم المتعلق على المتعلق
لان الحال فى الحقيقة متعلقه معه او متعلقه فقط قوله والفا عل
مستنزعيه جواز كذا فى بعض النسخ والصواب وجوبا كما فى بعض
النسخ قوله ويحتمل اسمها ان قدرت حجازية هو الظاهر وفى المغنى
قولهم فى نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور
فى موضع نصب او رفع على الحجازية او التميمية والصواب الاول
لان الخبر لم يجئ فى التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو
ما هن امهاتهم ما هذا بشرا قوله ويومئذ خبر ما ظاهره ان الباء
غالبية مع انها زائدة على كلا التقديرين ففى عبارته تسمح قوله

وجملة نحن لك بمؤمنين في موضع جزم جواب الشرط ان قلت لم كان
محل الجملة المقرونة بالفاء الجزم وغير المقرونة المصدرة بماض نحو ان
قام زيد قام عمرو المحل للفعل الماضي وحده قلت لان المقرونة لا تصلح
للأداة على الفعل والفاء تهيئ الجملة لربطها بالاداة وكان المحل في الثانية للجملة للأداة
واما غير المقرونة فالاداة متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوبها بـ
بالذات فجزمته فليتامل قوله وانك اذ ما تأتيت الخ تأت وانتبا
من الاتيان وروي بدلهما تاب وابيا بالباء الموحدة قوله فاذ
ما حرف شرط على الاصح هو مذهب سيبويه وصححه ابن مالك
وغيره قوله اي وهي بفتح الهمزة وتشديد الياء بحسب ما تضاف اليه
من عاقل وغيره فان اضيفت لمكان او زمان فظرف مكان او زمان
او لمفعول او لمصدر فكذلك وهي للعموم قوله ايا ما تدعوا اي ا
اسم تسموا قوله متى هي للعموم في الزمان قوله متى اضع العمامة
تعرفوني عجز بيت لسحيم ابن وثيل صدره انا ابن جلا وطلاع الـ
والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصـ
الامور اي ابن رجل جلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل جـ
اي انكشف امره قوله اين ما تكونوا يدرككم الموت قرئ برفع
يدرككم على حذف الفاء كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
او على انه كلام مبتدا واين متصل بلا تظلمون قوله حيثما تستقم
يقدر لك الله الخ النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة
يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا قوله
وكيفما ما ذكره من ان كيف تجزم هو مذهب الكوفيين وقطرب
ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنى لا عملا وذلك لمخالفتها
لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها قوله واذا

الشعر

الشعر معطوف على ثمانية عشر وقد اشار الى ذلك الشارح بقوله زيادة
على ثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لانها موضوعة لزمن
معين واجب الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع
وعدمه وذهب الصيمري الى الجواز مطلقا اذا كان بما كقوله ، وكنا اذا
ما يسلل السيف يضربه واجيب بان الرواية الصحيحة متى ما وعلى تقدير
تسليم ذلك يكون ضرورة قوله واذا تصبك خصاصة فتحمل عجز بيت
صدره استغن ما اغناك ربك بالغنى ما مصدرية ظرفية والخصاصة
الفقر والحاجة وتحمل اما بالجيم اي اظهر الجمال بالتعفف او كل الجميل اي الشحم
المذاب واما بالحا المهملة اي تكلف المشقة قوله وهو وفاعله جملة
فعلية في موضع جزم على انها جواب الشرط والذي في كلام الجماعة
ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد صرح
به الشارح قبل حيث قال وجملة فما نحن لك بمؤمنين في موضع جزم جوا ب
الشرط ويمكن حمل كلامه هنا على ما صرح به فيما سبق قوله اسيف
فعيل بمعنى فاعل من الاسف وهو شدة الحزن والبكا والمراد رقيق
القلب وقال بعضهم الاسيف الرفيق الرحيم باب
مرفوعات الاسما قوله المرفوعات سبعة المرفوعات جمع
المرفوع لان موصوفه اللفظ وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطردا
صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وكالايام
الخاليات والجبال الراسيات ويجوز ان يكون جمع المرفوعة ولا ينا فيه
قوله سبعة لما تقدم عن النووي ولا يخفى ان المرفوعات اكثر من
سبعة اذ بقي منها اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات
بليس وخبر لا النافية للجنس فعموم المبتدا هنا وخصوص الخبر وهو
قوله سبعة لا يقصد به حقيقة الحصر بل التسهيل على المبتدئ بمنعه عن

التوجه لعنوها الموقع في المشقة الناشئة عن الاشارة للعنو بالتعبير بما
يشعر لعدم الحصر فيها فان قلت فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكره
قلت لعل ذلك لشهرتها وكثرتها هنا ولقايل ان يقول لا نسلم ان هذه
المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة لان المراد باخوات كان الكلمات
التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر فدخل في اسم كان واخواتها اسم افعال
المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس ولا ينافي ذلك ما ياتي من
قوله وهي كان وامسى الخ لانه اقتصار على المشهور والمراد باخوات ان
الكلمات التي تنصب المبتدا وترفع الخبر فدخل في خبر ان واخواتها خبر
لا النافية للجنس مع ان المص ذكره في المنصوبات كاسماتي وبدا المص
بالمرفوعات لانها العمدة ثم ثنى بالمنصوبات لانها فضلة غالبا ثم ثلث
بالمجرورات لانها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا قوله
الفاعل انما قدم الفاعل لانه اصل المرفوعات عند الجمهور قوله الذي
لم يسم فاعله اي الذي لم يذكر فاعله الاصطلاحي بان ترك ولم يعصه
وانما اضيف الفاعل الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به
ويحتمل انه على حذف مضاف اي فاعل فعله قوله واخواتها اي
واحدى اخواتها اي امثالها واشباهها قوله وهو اربعة اي التابع
لا بقيد كونه تابع مرفوع باب الفاعل قوله رسمه
ببعض خواصه انما كان ما ذكره المص رسما لان الرفع وكونه مذكورا
قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل فان قلت في هذا الرسم نظر
فان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله غير داخلين في حقيقته بل الرفع
حكم من احكامه استفيد من دليل خارج عنه قلت لا يخفى على عاقل
فضلا عن فاضل ان كون ما ذكر خارجا عن حقيقة الفاعل لا ينافي
وقوعه في رسمه بل يقتضيه فان الرسم هو التعريف بالامر الخارج فلا

بصح

صح توجيه النظر بخروجه عن حقيقته بل الوجه في الاعتراض على هذا
الرسم ان يقال الرسم بالحكم يوجب الدور لان تصور الحكم متاخر عن تصور
المحكوم عليه فيتوقف تصور كل منهما على تصور الاخر وذلك دور ويجاب
بان المتاخر تصوره عن تصور الفاعل هو رفع الفاعل وهذا ليس ماخوذا
في التعريف لا الرفع مطلقا والرفع بالفعل او شبهه لانه لا ينحصر في الفا عل
لتحققه في غيره كنائب الفاعل واسم كان فان قلت يشكل تعريفه
بالخاصة بانها توجد في غيره كاسم كان واخواتها قلت لا اشكال
مع ملاحظة ما قرروه من انقسام الخاصة الى مطلقة وهي ما تختص
بالشيء بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان والى اضافية وهي
ما تختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالماشي للانسان فان قلت
اذا كانت الخاصة هنا اضافية لانها تخص الفاعل بالنسبة الى بعض
اغياره كالمبتدا دون بعض كاسم كان فهل يصح التعريف بها قلت
نعم على ما صوبه السيد فقال والصواب ان المعتبر في المعرف كونه
موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ما سواء كان التصور بالوجه
مميزه عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه انتهى قوله الفاعل هو الاسم
الخ والمراد هنا الاسم حقيقة او حكما ليشمل نحو انا انزلنا من قوله تع
ولم يكفهم انا انزلنا فان قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في
حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل
في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف
قلت هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان
يدعى ان اطلاق الاسم على الحكمي حقيقة لا مجاز وابهم المص رافع الفاعل
ليكون كلامه جاريا على القولين في رافعه والصحيح ان رافعه ما اسند
اليه من فعل او شبهه خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد والمراد بشبهه

ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري وهو اسم الفاعل نحو مختلف
الوانه وامثلة المبالغة نحو ضراب او ضروب او مضراب او ضريب
او ضرب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو قولك الا ان ظلم
نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطا الدنانير زيد واسم
الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين عند جماعة
كثيرين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك قال ابو حيان او ا
موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا انه نحو جاقفي اياك ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عا
المرفوع واياك وضع موضع احذر وما يجري مجرى اسم الفاعل
كالصفات والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق وقد سمع في اعرا
الفاعل والمفعول اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل ورفع
المفعول وعكسه وهو الوجه وما عداه لا ينفع الا في الشعر او في شا
من الكلام بشرط امن الالباس وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا لا نه
من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ وقول الشارح فعله ع
اليه محاكاة المتن والا فقد علمت ان الرافع له لا ينحصر في الفعل ولعل
اقتصار المص على الفعل لانه الاصل ويحتمل تقدير مضاف اي المدلو
قبله معتمد فعله ويكون المراد بفعله فعله اللغوي وهو الحدث وقو
المص المذكور قبله فعله اي حقيقة نحو قام زيد او حكما كما في الفاعل المو
فان القبلية فيه حكمية كوجوده او هو على خلاف الاصل لمانع الاسـ
قوله الصادر منه لم يقصد به بيان الفعل الرافع بل بيان مدلو
الذي بسببه رفع الفاعل قوله فعل منه اي من تعريف الفاعل
فان قيل لا فايدة في قوله فقد علم الخ لان الاخبار بالامر المعلوم

لا فايدة

لا فائدة فيه قلت فائدته ذكره رفع التوهم والغفلة وايضا لجميع الافهام
لا يهتدي الى علم ذلك مما سبق فنبه الشارح على ذلك شفقة على المتعلمين
حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي سواء انما قال علم دون عرف
لان المعرفة كما تقدم ادراك الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال
عرفت الله دون علمته وههنا ادراك الكلي لان الحد كلي قوله لا يكون
الا اسما وذلك لان الفاعل مسند اليه فلا بد من ان يكون اسما او ما في
تاويل الاسم وقد مضى خلاف الكوفيين في وقوع الجملة فاعلا او نائبا
عنه فلا تغفل قوله ولا يكون مع الفعل الا مرفوعا وذلك لان الرفع
علامة الفاعلية كما تقدم وعبر الفعل كالفعل ويحتمل ان في الكلام
مضافا محذوفا اي مع معنى الفعل المعنوي قوله ولا يكون الا موخرا
عن الفعل اي يكون بعده حقيقة او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعد
فيه حكمية كوجوده او هو على خلاف الاصل في المانع الاستتار وذلك لان بنه
الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه ولم يعتنوا بحال المفاعيل
فلم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات
ما ذكر من وجوب تاخير الفاعل عن الفعل هو مذهب البصري
وعند الكوفي يجوز تقديم الفاعل فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل
البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين
الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين
بل لا بد من الضمير المطابق في قام قوله وهو على قسمين ظاهر ومضمر
اي صادق عليهما ومجموع لفظي ظاهر ومضمر بدل من القسمين او بيان
لهما اجري الاعراب على كل منهما التعدد متبوعهما معنى ويجوز رفعهما
خبر مبتدا محذوف ونصبهما بفعل محذوف تقديره اعني قوله
برفعه الماضي ليستثنى منه افعل في التعجب كما احسن الزيدين وافعل

الاستثنا نحو قام القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون بكرا
فانها لا ترفع الا ضميرا مستترا وتجوز الشارح في قوله يرفعه الماضي
الخ اي يرفع الفاعل الظاهر ومراده الاسم الظاهر الذي يعرب
على انه فاعل **قوله** اذا اسند الى غايب اي الى شخص غايب مذكرا كان
او مونثا مفردا او مثنى او جمعا واحترز به عما اذا اسند الى متكلم او مخاطب
فانه لا يرفع الا ضميرا **قوله** والتاسع الخ لا يقال التاسع والعاشر
داخلان في المفرد المذكر والمفرد المونث فتكون الاقسام متداخلة
لانا نقول ان تداخل الاقسام لا يضر في التقسيم الاعتباري ولا يقدح
في صحته لتباينها بالاعتبار وهو كاف في صحته كما هو مقرر **قوله**
وهو ما كني به عن الظاهر اختصارا اشارة الى تعريف مطلق المضمر
لانه لما ذكر الفاعل المضمر فقد ذكر امران احدهما المضمر المطلق لان
المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما
المضمر الفاعل فذلك الضمير اما ان يعود الى مطلق المضمر او الى الفاعل
المضمر لا جائز ان يعود الى الفاعل المضمر لصدق ما كني به عن الظاهر
اختصارا على المضمر الذي ليس بفاعل فلو كان تعريفا للفاعل المضمر
لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين ان يكون الضمير الى مطلق
المضمر فيكون ما كني به عن الظاهر اختصارا تعريفا له **قوله**
متصل ومنفصل اي متصل بعامله ومنفصل عن عامله وبدا بالمتصل
لانه اخصر من المنفصل قال الرضي ان اصل الضماير المتصل المستتر
لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر
من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال انتهى **قوله** او ومعه
غيره فيه انه صادق بكون الموضوع له المتكلم وحده لكن مشروطا
مصاحبته غيره فالكون معه غيره شرط للموضوع له خارج وكذا الصاد

خارج

خارج والظاهر ان المراد ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره فليتامل
المراد بالغير مصاحب اى مشارك له فى مدلول الفعل او قدر انه مشارك
له فى التكلم كما قيل واو هنا فيهما لمنع الخلو فلا يخرج ما وضع لكل من
المتكلم والمخاطب والغايب قوله ومجموعها اربعة وعشرون اى مجموع
انواعها اربعة وعشرون قوله حاصلة من ضرب الثنين فى اثنى
عشر الا ثنان المتصل والمنفصل والاثنى عشر ما للمتكلم وحده الى
اخره قوله فالمتصل هو الذى لا يبدا به ولا يلى الا فى الاختيار اى هو
الذى لا يصح عند الفصحا التلفظ به غير متصل بكلمة اخرى ولا يقع الا
بعد فى الاختيار فان قيل لا فايدة فى الجمع بين الابتدا به ولا يلى
الا فى الاختيار الا زيادة الايضاح لانه يلزم من احدهما الاخر قلت
له فايدة هى بيان حكم المتصل اذ لو اقتصر على احدهما لم يعلم منه
الاخر فتامل قوله ويرفعه الماضى والمضارع والامر لا بنا فى
يرفعه ايضا غير ذلك مما تقدم قوله فالتا المضموم ضمير المتكلم
وحده واعلم ان الطا والدال تبدلان ابدالا شاذا من تا الفاعل فى نحو
حصط وفزد واصل حصط حصت من الحوص وهو الخياطة شبهوا
تا الفاعل بتا افتعل فابدلوها طا ووجه شذوذه ان تا الضمير كلمة
غيرها فلا يوجب اتحادها بالكلمة واصل فزد فزت من الفوز فعل
به مثل ما جرى فى حصط والظاهر ان كلا من الطا والدال فاعل
لانه ضمير رفع فى محل رفع قوله محله رفع على الفاعلية فان قلت
كيف ساغ الاخبار عن المحل بقوله رفع قلت لانه على حذف مضاف
اما من المبتدا اى اعراب محله رفع واما من الخبر اى محله رفع او ذو
رفع ويمكن ان يحمل الكلام على المبالغة وتنزيل الاعراب للزومه
المحل منزلة المحل وهو امر سهل وان استصعبه بعض من يدعى الفضل

من ضعفة الطلبة **قوله** وان انفتح ما قبلها فهي مفعولة وكذا اذا سكن
ما قبلها اي من اخر الفعل وكان الفاعل نحو دعانا ورمانا وغزانا وقد يقال
ان كلام الشارح متناول لذلك بان يراد بقوله وان انفتح ما قبلها ما يشمل
التقدير وهذا كله مع الماضي اما مع المضارع والامر فهي مفعولة
مطلقا **قوله** فهي في موضع رفع على الفاعلية اي في موضع اسم لو كان
معربا لكان مرفوعا **قوله** والميم والالف حرفان دالان على التثنية
قال الرضي شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث وزاد والميم قبل الف
المثنى في تما وقبل واو الجمع في نحو تموا لئلا يلتبس بالمخاطب والمتكلم
اذا اشبعت حركة التا وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلقه
ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وزيدت للمؤنث نون
مشددة ليكون بازا الميم والواو في المذكر انتهى باختصار الفاظ قا
التفتازاني وشددوا النون لانهم قالوا اصله تصرتمن فادغمت الميم
في النون ادغاما واجبا انتهى واذا اجتمع مخاطب وغايب فالقيا
تغليب المخاطب نحو ضربتما اي انت وزيد وضربتم اي انت وزيد
وعمرو او انتما وزيد قال ابو علي وقد تلحق التا تا المؤنث مع الهـ
نحو اكرمتنيه **قوله** وما ذكرناه من ان التا في الجميع هي الفاعل و
اتصل بها حروف الى اخره لم اقف الى الان على خلاف في ذلك ثم
رايت في المغني والمحركة اي التا المحركة في اواخر الافعال ضمير نحو
قمت وقمت وقمت ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي ان
التا هنا علامة كالواو في اكلوني البراغيث ولم يثبت في كلامهم ان
هذه التا تكون علامة ثم رايت الجلال السيوطي قال في الهمع اتفقوا
على كونه ضميرا ستة التا والكاف والها وتا المتكلم وانا ونحن
قوله ولا تقع هذه التا الا فاعلة اي لا مفعولة فالحصر اضافي فلا

الها فقد

انها قد تقع نائبة عن الفاعل كما يأتي **قوله** جوازا وصف مصدر محذوف
اي استتارا جائزا اي ذا جواز ولا يجوز ان يكون تمييزا والا كان محولا
من الفاعل فيلزم ان الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتامل
قوله تقديره هو لم يرد به ان المستتر لفظ هو بل المراد انه
اذا اريد تفسير معناه فسر بهو فان المستتر له صورة في العقل
لا في الالفاظ **قوله** ففي ضربت ضمير مستتر جوازا تقديره هي
قال الرضي ويجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت متغايرين
في البارز نحو هو وهي وقال ايضا واستتر لانه مفسر بمتقدم
لفظا في الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب فكان اخص فخفف الفا بنه
قوله والتا الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تانيث الفاعل
ما ذكره من ان التا حرف وضع لعلامة التانيث هو المشهور
وقول الجمهور قال في المغني وزعم الجلولي انها اسم وهو خرق الاجما عهم
عليه فيأتي في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة
قبله خبر ويرده ان البدل صالح للاستغنا عن المبدل منه وان عود
الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الروف الرحيم قليل
وان تقديم الخبر الواقع جملة قليل ايضا **قوله** ضربنا فان قيل
ما ذكره من ان توالي اربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الوا حذف
مفقود لضربنا **قلت** اجيب عنه بانا لا نسلم ان توالي اربع متحركات
يوجد في ضربنا لان التا في ضربنا وان كان متحركا لفظا الا انه
في حكم الساكن فلم يوجد فيه توالي اربع حركات ومن اجل ان التا
في ضربنا في حكم الساكن سقط الالف في رمتا لالتقا الساكنين حكما
لان حركته عارضة والعارض كالعدم لا اعتداد به الا في لغة رديئة
فانه يقول اهل تلك اللغة الرديئة رماتا باثبات الالف **قوله** والالف

زائدة اى فى الخط قال الجاربردى واما الزيادة فانهم زادوا بعد واو الجمع
المتطرفة فى الفعل الفا نحو اكلوا وشربوا فرقا بينها وبين واو العطف وا
وان لم يحصل الالتباس فى نحو اكلوا وشربوا لان واوه تكتب متصلة
وواو العطف لا تكتب متصلة لكن قد يجى من الافعال ما لا تتصل به الوا
صورة نحو جادوا وسادوا ويحصل الالتباس حينئذ فجعلوا الباب كل
واحدا وهذا بخلاف نحو يدعوا ويغزوا فانه لا يلتبس وان قدر
الانفصال لان المفرد ليس يدع ويغز ودل واو الجماعة غير المتطر
كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذى يجى بعد
تمام الكلمة وان اعربت هم توكيدا لواو الجمع زدت الفا لان الوا
حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل
واما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الالف
كما فى الفعل والاكثر يحذفونها لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال
فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من يحذف الالف فى الفعل والاسم
وان لزم الالتباس لندوره والله بالقرائن **قوله** ضربن قال ال
واقتصروا على نون واحدة فى مقابلة الواو اذ كانت واحدة **قوله**
فهو ما يقع بعد الا او ما هو فى معناها اى هو الذى يصح عند الفه
ان يقع بعد الا او ما هو فى معناها فى الاخبار اى كان الفاعل ال
بعد ملاحظة معنى الا وارادة دخوله عليه بمعنى انه اذا اريد ال
عن المراد بكون الفاعل بعد الا ... لان انما بمعنى ما والا **قوله**
الخ اى وانه الخ او قوله لا منتهيا الخ **باب المفعول الذى**
لم يسم فاعله قوله الذى لم يسم فاعله المراد فاعل فعله او اضـ
الفاعل الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به **قوله** ا
لم يذكر معه فاعله اى ترك ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعل له لفظ

ولا تقد

لا تقديرا قوله الذي صدر منه الفعل فيه حمل للفاعل على الحقيقي ويجوز
حمله على الاصطلاحي وهو الاولى قوله ورسمه بذكر بعض خواصه
ويجري فيه نظير ما تقدم في باب الفاعل فلا نعقل قوله وهو الاسم
المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله يرد عليه الجار والمجرور اللهم الا ان يقال
انه في حكم الاسم فان قيل هذا التعريف صادق على الربيع في قولهم
انبت الربيع البقل فانه اسم حذف فاعله اي انبت الله البقل في
وقت الربيع قلت المراد بفاعله فاعله الاصطلاحي فلا يرد نحو انبت
الربيع البقل قوله لقيامه مقامه في رفعه الخ لو قال لقيامه مقامه
في جميع احكامه لكان اخصر واشمل ولو قال في وجوب الرفع والعمدة به
والتاخر لكان احسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق
الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته قوله وتانيث الفعل
تانيثه لم يستثن المجرور نحو مر بهند لان القايم مقام الفاعل هو
الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمونث فلا وجه لتانيث العامل
قوله والاصل ضرب عمرو زيدا يعني ان الاولى والاليق اسناد
الفعل الى الفاعل وما ذكر من ان المبني للفاعل اصل للمبني للمفعول
هو الاصح وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان المبني
للمفعول اصل براسه ونسب الى سيبويه ايضا قوله لغرض من
الاغراض اعلم ان الاغراض التي يحذف لاجلها الفاعل منها تعظيمه
وتحقيره وقصد صدور الفعل عن اي فاعل كان والايجاز والابهام
والغرض واستقامة الوزن وغير ذلك مما تقرر في علم المعاني قوله
في الاسناد اليه تفاوت الاسنادين لا يضر قوله فان كان الفعل ما
ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره اي ان لم يكن مكسورا اي يجب
ان يكون اوله مضموما وما قبل الاخر مكسورا قال المولى سعد الدين

والسر فى ضم الاول وكسر ما قبل الاخر انه لا بد من تغيير ليفصل من المبني
للفاعل والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول وكسر الثاني دون
سائر الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل
هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب
خفة بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه فى ضم الاول وكسر ما قبل
الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشيء
لان المرفوع المفعول عوض عنه وهو كائن وجا فزد بسكون الزاي
والاصل فصد اسكن الصاد وابدل زايا وحكى قطرب ضرب
بنقل حركة الرا الى الضاد وجا عصر بسكون ما قبل الاخر وقرئ
قوله تعالى ردت الينا بكسر الرا وكل ذلك مما لا يعتد به نقض
انتهى وما ذكره المص هو المشهور ولغة الجمهور ومن العرب من
يسكن ما قبل الاخر الماضي كقوله ‌• لو عصر منها البان والمسك
انعصر ‌• واختاره قطرب قال الحضراوي وهي لغة بكر بن وائل
وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة فى المعتل
اللام فيقول فى رمي ودعي مبنيين للمفعول رمى ودعى بفتح الـ
العين وهي لغة طي وهذا قياس عندهم فيقولون بقى والاصل
كسر العين فقلبوا الكسرة فتحة واللام الفا تخفيفا فيحصل فى معتل
اللام ثلاث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه قوله كقيل وبيع
الاصل قول وبيع نقلت حركة العين للثقل الى ما قبله بعد سلب
حركته فان كان العين واوا قلبت يا لسكونها وانكسار ما قبلها فقيل
قيل فى قول وبيع فى بيع قوله شد ويحصل فى فا المضاعف
فا المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص قوله ضم
وفتح ما قبل اخره اى ان لم يكونا كذلك يعني انه يجب ان يكون

المضارع

المضارعة مضموما وما قبل الاخر مفتوحا وانما فتح ما قبل الاخر
ليعتدل الضم بالفتح فى المضارع الذى هو اثقل من الماضى قوله
نحو يقال ويباع الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو
والياء الى ما قبلها وقلبت الفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ما قبلها
الان وكذلك الحال فى ينقاد ويختار والاصل ينقود ويختير قلبت
الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها قوله ويشد الاصل
يشدد اسكن الحرف الاول وادغم فى الثانى وجوبا لاجتماع المثلين
مع عدم المانع من الادغام قوله وسكت عن فعل الامر لانه
لا يبنى للمفعول قال بعضهم لفساد الصيغة وهو بيان لسبب
سكوت المص عن فعل الامر قوله على قسمين اى صادق عليهما قوله
فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله اى مبنى للاسناد لمفعول ما لم يسم
فاعله والمراد فاعل فعله فاذا قلت فعل ما لم يسم فاعله فكلمة ما
الموصولة عبارة عن المفعول واذا قلت مفعول ما لم يسم فاعله
فكلمة ما الموصولة عبارة عن العامل اى مفعول عامل لم يسم فاعله
فاذا قلت ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة تحتمل هذين المعنيين
قوله ويسمى ايضا نائب الفاعل قال ابن هشام فى شرح الشذور
ان عبارة النائب عن الفاعل اولى من قولهم مفعول ما لم يسم فاعله
لوجهين احدهما انه لا يشمل غير المفعول به الثانى انه صادق على
المفعول الثانى من باب اعطى زيد درهما لانه مفعول ما لم يسم فاعله
وقال فى المغنى ان عبارة النائب عن الفاعل اولى لوجهين احدهما
انها احصر وثانيهما انها اوضح فى المراد والمعرب ينبغى ان يختار الاوضح
لا الاحصر قوله او للمجهول اى للمجهول فاعله وفيه انه قد لا يكون
الفاعل مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الا ان يقال يكفى فى

علمه

صح

وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من افراد الفعل المذكور من
حيث انه بنى للمفعول يمكن ان يجهل فاعله **قوله** او مزيدا علم
ان الزيادة جاءت متعدية وغيرها يقال زاد الشى وزاده غيره
ومما وقع فى الاصطلاح غير متعد لانهم يقولون للحرف الزايد
دون المزيد فالمزيد عندهم ان كان مع فى فهو اسم مفعول والا
فيحتمل ان يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر اى المزيد
فيه ويحتمل ان يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة كذا قال
المولى سعد الدين وظاهر عبارته ان تعديه الى واحد فقط واطبق
المعربين على ان ايماناً فى زادتهم ايماناً مفعول يخالفه **قوله** على وزن
ماسر اى كاين على موازنته ومشاكلته ماسرا وموازنته ماسرا با
اضافته للمصدر الى فاعله او مفعوله فيجرى هنا نظير ما قيل هنا
قوله ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات وقد ذكرناه
فى الاصل فليرجع اليه من احب الوقوف عليه **قوله** زايد مشتق
من زاد اللازم كما تقدم **قوله** الى اخرها اى واتبه فى ذكر ما بقى
من الامثلة الى اخرها وفى لا متنبها الى اخرها **باب**
المبتدا والخبر جمعها فى باب واحد لتلازمهما غالبا والتعبير
بالمبتدا والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه
والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول **قوله** وهو الثالث والرابع
اى ما ذكر من المبتدا والخبر **قوله** هو الاسم الصريح او المؤول الخ لا يخفى
عليك ان المراد من الاسم الصريح ههنا اسم ظاهر لا يحتاج فى كونه
اسما الى تاويل وتامل كما ان المراد من المؤول ههنا خلافه فلا يرد
الاعتراض بان مقابل الصريح هو الكناية لا المؤول كما ان مقابل
المؤول هو الظاهر لا الصريح ذهابا الى مصطلح اهل الاصول وا

الشارح

الثامن

لشارح الصريح او المؤول بين به ان الاسم في كلام المص شامل لهما فان
قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان
استعمل فيهما او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما بعموم
المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز مشهور
مثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى ان اطلاق الاسم على المؤول
حقيقة لا مجاز قوله العاري عن العوامل اللفظية اي من حيث
رفعه بان لا يستند رفعه الى عامل لفظي وان لم يتجرد عن العوامل
من جهة اخرى قوله غير الزائدة وما اشبهها قيد لادخال المجرور بحرف
زائد او ما اشبهه فمن المجرور بحرف زائد حسبك من قولك بحسبك
زيد فان حسبك مبتدا والبا فيه زائدة قال المرادي وذكر في شرح
الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدا لانه لا يتعرف
بالاضافة وانما يكون مبتدا اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم انتهى
وقد بسطنا الكلام على ذلك في الاصل ومن المجرور بما يشبه الزائد
رب المغوار من قول القائل لعل ابي المغوار منك قريب ومنه
ايضا الضمير الواقع بعد لولا قال في المغني في بحث لولا واذا ولي
لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع
قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه
والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظا هر
ولا تتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتدا والخبر محذوف
وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير
المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا
وقد ذكروا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها بالاسما
الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد

نغنين رفعه لانها لا تخفض الظاهر قوله العاري اي المجرد عن العوامل
اللفظية فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية تقتضي سبق و
وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن ثيابه تقتضي سبق وجود الثيا
ولم يوجد في المبتدا عامل قط قيل سلمنا لكن قد تنزل الامكان منزلة
الوجود كما في قولك للحفار ضيق فم الركية اي البير ووسع اسفل
وقولك سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم
نقل من ضيق الى السعة ولا من سعة الى الضيق ولا من كبر الى صغر و
من صغر الى كبر وانما اردت الانشا على تلك الصفة والسبب في صحة
ان الصغر والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير ترجح لاحد
وهو كذلك وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجايزين
وهو متمكن منهما على السوا فقد صرف المصنوع عن الجايز الاخر
فجعل صرفه عنه كنقله منه وكما في قوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا
اثنتين بتسمية العدم الاصلي اماتة وما هنا من هذا القبيل قوله مخبر
بالاسم الفعل والحرف فان قلت قد وقع مبتدا في قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه قلت الحق انه مؤول بالمصدر اي سماعك فان
قلت فما بالهم اطبقوا على التاويل مع صدوره ممن يوثق به قلت
قال استاد شيخنا للعلم اليقيني بان المعنى الفعل غير مراد اي الحدث المس
بالاسناد التام فان قلت قد وقع الفعل مبتدا في نحو ضرب ماض
والحرف مبتدا في نحو من حرف جر فان الحكم على الفعل والحرف لا
الاسم والا لكذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا قلت المشهور
عند النحاة ان ضرب ومن فيما مر اسمان مبنيان اريد بهما اللفظ
والحروف المستعملة في معناهما وفيما مر انما اسند الى الاسم والمنصوص
حقيقة بالمسند ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قائم لـ

الفعل م

نعل و

زيد

زيد والقائم حقيقة مدلوله قوله وبالمرفوع المنصوب والمجرور الخ خرج
به أيضا ما لا اعراب له أصلا كاسم الفعل على القول بأن اسم الفعل
لا محل له من الاعراب قوله وبالعاري عن العوامل اللفظية الخ ان
قلت بقي عليه نائب الفاعل وخبر ان واخواتها قلت يمكن أن يجاب
بأنه لا يجب في بيان الاخراج بالقيود التنصيص على كل ما خرج بل
يكفي التنبيه على ذلك بالتنصيص على البعض وليس في كلامه ما يقتضي
التخصيص بالمذكور قوله والابتدا أي لفظه لقوله عبارة الخ
عبارة مصدر عبر كنصر أي تلفظ بما يدل بمعنى اسم المفعول أي
معبر به وهذا التعريف لا يتناول الابتدا في نحو أقائم الزيدان فالاولى
أن يقال عبارة عن كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد
أي اسناد غيره اليه او اسناده الى غيره وقد يقال اراد بقوله
خبرا عن الاول ما يشمل الخبر حكما ولا شك أن المرفوع في نحو أقائم
الزيدان في حكم الخبر من جهة أن الفائدة تمت به ينبغي أن يقال
أيضا ما ذكر لكنه لا يتناول الابتدا في نحو أقل رجل يقول ذلك فان
أقل مبتدا لا خبر له لانه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول ذلك
يقول ذلك صفة لرجل وليس خبرا بدليل جريه على رجل في
تثنيته وجمعه فالمبتدا فيه لا خبر له أصلا لا حقيقة ولا حكما لكن صرح
في التسهيل بأن صفة النكرة لعلها مغنية عن خبره واشار لقول آخر
انها تجعل خبرا فقال فصل قد تقوم مقام ما يجعل
بعد أقل ملازما للابتدا والاضافة الى نكرة موصوفة بصفة مغنية
عن الخبر لازم كونها فعلا او ظرفا وقد تجعل خبرا فلا بد من مطابقة
وعلها للنكرة المضاف اليها ومن الاسم الاعلام المنقولة كتميم قائم او
زيد قائم وعبد الله قائم ومنه لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة

ولا اله الا الله كلمة الشهادة وزعموا مطبقة الكذب **قوله** الاصلي جواب عما
يقال تعريفه للخبر لا يتناول الخبر اذا كان جملة او جارا ومجرورا لانه
ليس باسم وانما كان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لان تركيب المبتدا
والخبر يتضمن نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا
كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر
لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام
ضارب **قوله** وقائم خبره قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو
ذلك نظر لان نحو قائم لم يسند الى المبتدا بل اسند الى ضمير مستتر فيه
وهو وضميره مسندان الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فنقول
انه مسند الى المبتدا الا ان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو
باعتبار الدلالة اللغوية **قوله** الزيدون قيام يجوز ايضا الزيدون
قائمون او قائمة على التاويل بجماعة قال تعالى واذا الرسل اقتت
قال الزمخشري في قوله تعالى ولهم فيها ازواج مطهرة فان قلت
فهلا جاءت الصفة مجموعة كالموصوف قلت هما لغتان فصيحتان يقال
النساء فعلن وهن فاعلات وفواعل والنساء فعلت وهي فاعلة
ومنه بيت الحماسة • واذا العذارى بالدخان تقنعت • واستعجلت
نصب القدور فملت • والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى **قول**
الهندود قيام يجوز قائمة كما علم مما تقدم **قوله** من حيث هو اعلم
ان قولنا من حيث كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك
كما في قولك الانسان من حيث هو انسان جسم والموجود من حيث
هو موجود وقد يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث
يصح ويزول عن الصحة موضوع الطب وقد يراد به التعليل كما في
النار من حيث انها حارة تسخن وقد تقدم فقول الشارح من حيث

قاعود

من د

من قبيل الاول وهو اشارة الى الجواب عما يقال هذا الذي ذكره المص من
تقسيم المبتدا الى الظاهر والى المضمر من ماصدقات تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره لان مورد القسمة المبتدا وكل مبتدا اما ظاهر واما مضمر فمورد
القسمة ايضا احدهما واياما كان يكون تقسيمه الى الظاهر والمضمر
تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره وحاصل الجواب ان المبتدا الذي هو
مورد القسمة اعم من الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدا من حيث
هو من غير نظر الى كونه ظاهرا او مضمرا وهكذا ساير التقسيمات
وتحقيق ذلك ان مورد القسمة مفهوم المبتدا لا ما صدق عليه مفهوم
المبتدا والمحكوم عليه في قولنا كل مبتدا اما ظاهر واما مضمر ما صدق
عليه مفهوم المبتدا لا نفس مفهومه فلا تلزم النتيجة لعدم اتحاد
الوسط **قوله** منفصلا قيد بذلك لان المتصل لا يقع مبتدا وقد
قدم الكلام في الضمير الواقع بعد لولا **قوله** انا قال الرضي للمتكلم
المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا
فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون
مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه
لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون
النون فلذا تكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد
يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم
هذا فزدي انه ولبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة
وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة وقد ذهب الكوفيون ان الالف
بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون
لسكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه
لبيان الحركة وقفا انتهى واختار ابن مالك ما ذهب اليه الكوفيون

من ان الضمير مجموع الاحرف الثلاثة **قوله** ونحن الخ قال الرضي ونحن للمتكلم
مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع وتحريكه للساكن
وضمه اما للكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو انتهى
وعبارة غيره واختلف في علة بنائه على الضم فقال الفرا وثعلب لما تضمن
معنى التثنية والجمع قوي باقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة
ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو وقال الاخفش الصغير
نحن للمرفوع فحركت بما يشبهه بالمشبه للرفع وقال المبرد تشبيها بقبل
وبعد لانها متعلقة بشي وهو الاخبار عن اثنين فاكثر وقال هشام
الاصل نحن بضم الحا وسكون النون نقلت حركة الحا على النون وسكنت
الحا وزعم بعضهم ان نحن اذا كان للمعظم نفسه يجوز ان يخبر
عنه بمفرد وفيه نظر لانه لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في الخبر
المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر
والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر
فمحمول على الحذف والاصل عامروه فحذف الواو واجتزاعنها بالضمة
كقوله اذا ما شا ضرروا من سواهم ولا بالوهم احد ضرارا **قوله**
وانت الخ قال الرضي واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين
ان واصله انا وكانت انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابين
بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتا المضمومة نحو انت الا ان المتكلم
لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطب بتا
حرفيه بعد ان كانت اسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفرا ان انت
كله اسم والتا من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير هو التا المتصرفة
المتصرفة فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها
بان تستقل لفظا هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في ايا

اي قووها

واحوا

واخواته وهو ان الكاف هي الضمير انتهى قوله وهو وهي الخ قال الرضي
فالواو والياء في وهو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما
فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت
الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا
اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا
اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انهو وبهي وكان القياس
المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين
فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع
المذكر وزيادة النونين في جمع المونث على ما ذكرناه في المتصل
سواء وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز وقد
تسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا
قوله • بينا هي رحله قال قائل • لمن جمل رخو الملاط نجيب •
قوله • دار لسعدى اذه من هواكا • وتسكنهما قيس واسد وتشددهما
همدان قال • وان لساني شهدة يشتفى بها • وهو على من صبه الله علقم •
قوله والغائب اذا وقعت مبتدا ان تخبر عنها بما يطابقها في المعنى
ى افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ومن غير الغالب نحو انت
بكسر التاء افضل من عمرو وانتم او انتن افضل من عمرو وانت افضل
مراة وانتما افضل رجلين او امراتين وانتم وانتن افضل رجال او
نسا وانت صبورا وجزع وانت صبورا وجزع قوله والصحيح في انا
انت الخ نفهم ما يعلم منه ما يقابل الصحيح قوله من حيث هو تقدم
ما يعلم منه سر ذلك قريبا فلا تغفل قوله والمراد بالمفرد هنا الخ هو
ما للعوامل تسلط على لفظه مضافا كان او غيره وهو قسمان جامد

مقابل

ومشتق والمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضرو[ب]
وحسن واحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد اس[د]
بمعنى شجاع وزعم الكسائى انه يتحمله ونسب الى الكوفيين والرمانى قال ابن مالك
وهو دعوى لا دليل عليها قال ابو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضميرا لجاز
العطف عليه موكدا فيقال هذا اخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم
هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قائم بخلاف
ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قائم ابوهما او محلا نحو زيد ممرور به
ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قد تخلفا من موصوف استتر
فيه ضميران احدهما للمبتدأ والاخر للموصوف الذى صار خلفا منه
فان كان صلة لال ففيه ثلاثة ضماير للمبتدأ وللموصوف الذى صار
خلفا منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه
قوله لانه ليس جملة ولا شبهها قد يقال هذا الدليل عين الدعو[ى]
فلا يفيد قوله وعند المبرد اربعة اشياء ان قيل بقى الفعل مع نائب
الفاعل نحو زيد ضرب عبده فالجواب لعل المص جرى هنا على قول
عبد القاهر والزمخشرى ان نائب الفاعل فاعل اصطلاحا وقد
يقال انه كنى بالفاعل عن المرفوع وبقى ايضا كان واخواتها مع
اسمها وخبرها نحو زيد كان ابوه قائما وان واخواتها مع اسمها
وخبرها نحو زيد انه منطلق قوله اما ما خرج به الناقص
والناقص هو الذى لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو
زيد بك او فيك او عنك اى واثق بك او راغب فيك او معرض عنك
فلا يقع خبرا اذ لا فايدة فيه والتام هو الذى تتم به الفايدة من
بدون ملاحظة متعلقه والا فنحو ما مر تتم به الفايدة اذا لوحظ
التقدير مما مر قوله والشيئان فى الجملة الفعل مع فاعله والمبتدأ مع

الظاه

الظاهر ان الخبر في نحو زيد اكرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول ثم رايت
شيخ الاسلام في حاشيته على المحلي قال والمختار ان المفعول من جملة الخبر لان
المقصود الاخبار بالمجموع لا بالجملة وحدها وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر
هو الجملة وحدها وفي الرضي وانما جاز ان تكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب
من الخبر كتضمن المفرد له قوله نحو قولك زيد في الدار وزيد عندك
اي نحو عندك وفي الدار من قولك زيد في الدار وزيد عندك قوله
والصحيح ان الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف الخ هو ما قاله ابن مالك
وهشام تبعا لجماعة وتسمية الظرف والجار والمجرور خبرا مجازا وقال
جماعة الصحيح انه معمول المحذوف وهو نفس الظرف او الجار والمجرور
والعامل صار نسيا منسيا وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما لان
المقصود الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا البعض للزوما
وسموا الباقي باسم الخبر مجازا قال شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى
وقد يقال الخلف لفظي لان القايل بانه المحذوف نظرا الى العامل الذي
هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقايل بانه المذكور
نظرا الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقا بل
بانه مجموعهما نظرا الى المقصود وكان شيخنا ابن الهمام يختاره تبعا
للرضي ومذهب البصريين ان كلا منهما يتحمل ضمير المبتدا كالمشتق
سوا تقدم او تاخر ومذهب الفرا انه ان تاخر تحمل الضمير وان تقدم فلا
والا لجاز ان يوكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التاخر
ومن تاكيد مع التاخر قوله فان فوادي عندك الدهر اجمع
ولتحمله الضمير يسمى ظرفا مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله كذا
علل بعضهم وقضيته انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع الظاهر نحو زيد
في الدار ابوه او عندك اخوه فان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير

فيه وان كان متعلقا بكون عام محذوف وجوبا على انه لا ينافي على من يقول
بحذف الضمير مع المتعلق الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه الضمير بان
يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا وفي المغني انه اذا قدر المتعلق
خاصا لا يستقر فيه الضمير ولا ينتقل ضمير من المحذوف الخاص الى الظرف
والجار والمجرور وقضيته انه لا يسمى مستقرا وسيد المحققين علل
التسمية بالمستقر بانه استقر فيه معنى عامله وحاول صحة التسمية
بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي الكشاف قوله
وان تقديره كاين او مستقر الخ الخلاف في الراجح لا في الجواز كما هو قضية
صنيعه فقيل يقدر اسم الفاعل ورجحه ابن مالك لان الاصل في الخبر
الافراد وتقدم نزاع الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق اذ
المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة
فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر ومن
ثم قال السعد التفتازاني الانصاف ان المفهوم من نحو زيد في الدار
ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر انتهى وللتصريح به في قوله فلما
راه مستقرا عنده والاعتراض عليه بانه لا يدل على الاولوية لان الكون فيه خاص
لدى كبوحه الهون كاين قال شيخنا رحمه الله تعالى ولك ان تمنع دلالة
هذا على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز والتعين في
بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما عندك فزيد وخرجت
فاذا عندك زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما فعل ولك ان تقول
تعينه لمانع من الفعل لا يدل على اولويته مطلقا وقيل يقدر الفعل
ورجحه ابن الحاجب تبعا للزمخشري وغيره لانه اصل في العمل والتعين
في الصلة واجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة وفي
الخبر واقع موقع المفرد قوله وان تقديره كاين او مستقر اي على
احد المذهبين فانه يقدر المحذوف اسما وقوله لا كان او استقر اي على

المذهب

والتعين

المذهب الاخر الذى نقدر المحذوف فعلا وتعبيره بكاين او مستقر او
كان او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان بمعناها نحو حاصل
وثابت فى الاول وحصل وثبت فى الثانى قال فى المغنى ان اريد المضى
قدر كان او استقر او وصفهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم
فى اليوم والجزاء فى غد قدر مضارعهما هذا هو الصواب وقد اغفلوه
انتهى قال التفتازانى فى حواشى الكشاف ومما يجب التنبيه له انه اذا
قدر فى الظرف المستقر كان او كاين فهو من التامة بمعنى حصل وثبت
والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف فى موضع
الخبر فيقدر كان وتتسلسل التقديرات **باب العوامل
الداخلة على المبتدا والخبر قوله** وتسمى النواسخ النواسخ جمع ناسخ وهى فى
اللغة من النسخ بمعنى الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته
ورفعته بانبساطها وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر **قوله**
الاول كان واخواتها اى نظايرها الفصيح بها فى الترجمة وعطف اخواتها
مع عدم تعينها اشارة الى انها ام الباب **قوله** فانها ترفع الاسم الخ
اعلم ان دخول هذه الافعال على المبتدا والخبر على خلاف القياس لان
الافعال حقها ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف
نحو هل جاء زيد ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا
بها المبتدا تشبيها بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول وما ذكره
من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين وقال الكوفيون انه
لا عمل لها الا فى الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل
اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير لا يستقر الا
فيما يتصل بعامله ويلزم على قول الكوفيين ان تكون هذه الافعال
ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود فى الكلام وما ذكر من تسمية المرفوع

وصفهما

باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى لان المرفوع
ليس اسما لها حقيقة وانما هو اسم المعنى الذى وضع له وكذا المنصوب ليس
خبرا لها حقيقة وانما هو خبر اسمها واذا كانت تسمية اصطلاحية فلا حاجة
الى تقدير مضاف الى خبر اسمها ولا ورود للاعتراض بان المرفوع ليس
اسمها والمنصوب ليس خبرها وقد يقع بعدها المبتدا والخبر مرفوعين
فيكون اسمها ضمير شان مستترا فيها والجملة بعدها خبرا نحو كان زيد
عالم اى الشان زيد عالم وكقوله اذا مت كان الناس نصفان شامت
واخر مثن بالذى كنت اصنع واعلم ان ابن هشام الخضراوى جوز
فى قولهم كان لو نك ان تفعل ان يكون لو نك اسم كان وهو مع فاعله
سد مسد خبرها كما سد مسد خبر المبتدا وهى مسئلة لطيفة قوله
وانما لم يسم الاسم الخ اى حقيقة فلا ينافى ان المرفوع يسمى فاعلا مجازا والمنصوب
يسمى مفعولا مجازا قوله لان هذه الافعال فى حال نقصانها الخ ان اراد
كما هو ظاهر كلامه انها تجردت عن الحدث المخصوص الذى من شانه
ان يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فلا اشكال وان اراد انها
تجردت عن مطلق الحدث فالصحيح خلافه وانها تدل على الحدث قوله
ومن ثم سماها الزجاجى حروفا قد استعمل الشارح كغيره ثم للمكان
المجازى وتبين فى كل محل بما يناسبه فقوله هنا ومن ثم اى من هنا
وهو انها تجردت عن الحدث وصارت كالروابط وفى شرح التسهيل
للدمامينى ما نصه فانظر ثم فى قول العلماء ومن ثم كان كذا اهل معناه
معنى هنالك اى للتى للبعد او معنى هنا التى للقرب والظاهر الثانى
انتهى فان قلت ما علاقة هذا المجاز وما قرينته قلت ذكر بعضهم
فى قول ابن الحاجب من ثم اختلف فى رحمن ما نصه قوله ومن ثم
للاشارة الى المكان الاعتبارى كانه شبه الاختلاف المذكور فى شرط ثابت

قوله ظاهر كلامه الخ واقول بل كلامه صريح فى ان المراد الحدث الذى من شانه ان يصدر من الفاعل ويقع على المفعول فعلى هذا التردد نظر كما لا يخفى لمحرره عبد الرحمن المنينى فتح الله عليه امين

الالف

الالف والنون انه انتفا بعلانه او وجود يعقل بالمكان في ان كلا منهما
منشا امر اذا المكان منشا الثبات والاختلاف المذكور منشا اختلاف
اخر وهو الاختلاف في صرف رحمن فجعل الاختلاف المذكور من افراد المكا ن
ادعا ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية
فذكرا اللفظ الموضوع للمكان انتهى وعلى قياسه يقال هنا شبه ما ذكر
من تجردها عن الحدث لكونه منشا للتسمية المذكورة بالمكان الخ فليتامل
واما من فالظاهر الارجح انها للتعليل اي من اجل ما ذكر فقد اطبق شراح
كافية ابن الحاجب الرضي وغيره على حملها على معنى التعليل في نحو قول
الكافية في بحث ما لا ينصرف ومن ثم اختلف في رحمن ويصح كونها
لابتدا الغاية وممن صرح بان الافعال الناقصة لا تدل على معنى
مستقل اي الحدث السيد وغيره من المحققين ولذا عدها المنطقيون
اداة قوله على ما ذكرها اي في هذه المقدمة والا فهي اكثر من ذلك
واقتصاره من اخوات كان على ما ذكره لشهرته ولانه متفق على عد
من هذه الافعال قوله وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي وتكون
ايضا ناقصة بمعنى صار نحو كانت ترلجا بيوضها اي صارت بيوضها فرا خا
وقوله نعم فكانت هباء وتكون تامة بمعنى وجد وحدث وثبت فلا
تقتضي الا فاعلا وهي معه كلام تام كقوله تعم وان كان ذو عسرة وقوله نعم
ما فيكون اي احدث فتحدثه وكان الله ولا شيء معه وكان في قوله تعالى
ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب يحتمل ان يكون تامة او ناقصة اورا بدة
قاله ابن الحاجب قوله والاستمرار اي في الازمنة تفسير للدوام وقيل
المراد بالدوام عدم افادة انقطاع سابق او لاحق فيشمل ما اذا اريد
الثبوت من غير تعرض للقطع و للدوام نحو كان زيد قايما وما اذا
اريد افادة الدوام كما في المثال الذي ذكره الشارح وهذا وان كان

فيه تكلف تام الا انه احسن معنى اذ يلزم على التفسير الاول عدم ذكر بعض
معانيه **قوله** امسى زيد غنيا اى ثبت الغنى لزيد وقت المسا ويجى امسى
ايضا بمعنى صار اى التغير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت
المفهوم منها تقول امسى زيد غنيا اى صار ويجى تامة بمعنى الدخول
فى وقتها نحو امسى زيد اى دخل فى وقت المسا **قوله** اصبح البرد شديدا
اى ثبتت الشدة للبرد وقت الصباح ويجى ايضا بمعنى صار تقول اصبح
زيد فقيرا اى صار وتامة بمعنى الدخول فى وقتها نحو اصبح زيد اى دخل
فى وقت الصباح **قوله** اضحى الفقيه ورعا اى ثبت الورع للفقيه وقت
الضحى ويجى ايضا بمعنى صار تقول اضحى زيد فقيها اى صار وتامة
بمعنى الدخول فى وقتها نحو اضحى زيد اى دخل فى وقت الضحى **قوله**
ظل زيد قائما اى ثبت له ذلك جميع نهاره ويجى بمعنى صار اى بمعنى
الانتقال من غير ملاحظة الوقت كقوله تع ظل وجهه مسودا اى صار
وتامة نحو ظلت بالمسجد على قلة **قوله** بات زيد معتمرا اى ثبت له
ذلك جميع نهاره ويجى بمعنى صار نحو بات وجهه مسودا اى صار
وتامة نحو بت بالمسجد على قلة **قوله** وهى للتحويل والانتقال اى
من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الماء حجرا والحق بصار افعال فى معناها وهى آض ورجع وعاد وقعد
واستحال وحار وارتد وتحول وغدا وراح ذكرها ابن مالك فى الكافية
ولعل المص انما تركها اشعارا بانها من الملحقات **قوله** وهى اى ليس لنفى الحال
عند الاطلاق اى عما يدل على خصوص نفى الحال او غيره والتجرد عن
القرينة اى لنفى مضمون الجملة فى زمان الحال اى التكلم تقول ليس
زيد قائما اى الان ولو قيد بالزمان الحاضر كان تاكيدا وزيادة تعيين
وظاهر الكلام ان قوله والتجرد عن القرينة من عطف التفسير على الاول

وعين

ويحتمل انه من عطف الاخص بنا على تفسير بعضهم القرينة بما يدل لا بالوضع
او على تفسير بعض اخر لها بما يدل على الشي من غير استعمال فيه فيكون الاطلاق
اعم من التجرد عن القرينة لشموله التجرد عما يدل على الشي بالوضع وعما
يدل عليه مع الاستعمال فيه وعن غيرهما بخلاف التجرد ونكتة العطف
حينئذ دفع توهم اعتبار الدلالة بالوضع او مع الاستعمال في الحمل على نفي
الحال وما ذكره الشارح مذهب الجمهور وقيل للنفي مطلقا اى غير مقيد
بزمان فيحتمل الحال وغيره ولذا تقيد تارة بالمستقبل وتارة بالحال وتارة
بالماضي وهذا مذهب سيبويه قال الاندلسي واحسب ان ليس بين
القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل
الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما يقيد
به انتهى واحترز بقوله عند الاطلاق والتجرد عن القرينة عما اذا كان
معه قرينة تدل على نفي غير الحال كقول حسان رضي الله تع عنه يمدح
به الزبير بن العوام رضي الله عنه

وما مثله فيهم ولا كان قبله ۝ وليس يكون الدهر ما دام يذبل ۝

ضمير فيهم للصحابة رضي الله تع عنهم اجمعين والشاهد في عجزه حيث نفي
ليس المستقبل مع ان وضعها نفي الحال واسمها ضمير شان او ضمير يعود
على مثله وخبرها يكون اى يوجد والدهر منصوب على الظرفية وما بعده
... ل ويذبل بالمعجمة وضم الموحدة اسم جبل معروف يقال له يذبل الجوع
لانه مجذب دايما قوله معتبر ونفيها النافية او شبهها كالنهي والدعا انما
اعتبر اقترانها بالنافي لتوقف استفادة الاستمرار منها على دخول النافي
عليها كما سياتي ومن امثلة النهي قوله ۝ صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت
فنسيانه ضلال مبين ۝ ومن امثلة الدعاء ۝ لا يزال الله محسنا اليك
قوله ۝ الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ۝ ولا زال منهلا بجرعايك القطر ۝

الحال اى ما يقتضيه على حسب المخبر عنه الخبر ملازمة للملازمة **قوله** دعاية ولا هذه
لثبوت خبرها لاسمها من زمان كان للاسم قابلية الاتصاف بالخبر عرفا فمعنى
ما زال زيد عالما زيد عالم دايما من زمان قابلية العلم وصلاحيته والعلم
فى دلالتها على هذا الاستمرار ان هذه الافعال بمعنى النفى كما هو ظاهر فاذا
دخل عليها النافى صار معناها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت وا
اعتبار القابلية والصلاحية فهو معلوم عقلا والحسب بفتح السين وقد
تسكن اى قدر ما يقتضيه الحال **قوله** لنيابتها عن الظرف اى لا لدلالتها
على الزمان بذاتها اذ لو كانت دالة على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكان
اسما ولم تكن مصدرية والاصل مدة دوام زيد مترددا اليك فى
الظرف وجعل الموصول مع صلته مقامه كما فى قولك جئتك صلاة
العصر واتيتك قدوم الحاج وهو منصوب على المحل على انه مفعول
قوله لتاولها مع صلتها بمصدر حينية تسمح والتحقيق ان المؤول با
صلتها وعبارة السيد فى شرح الكافية وتحقيق هذه الكلمة ان لفظ
ما مصدرية والفعل بعدها بتاويل المصدر **قوله** وما تصرف منها
اعلم ان التصرف والتصريف هنا وفى قولهم المصدر ما يجى بالثا
تصريف الفعل عبارة عن تحويل الفعل او تحويله الى امثلة اخرى
المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق الاشتراك بين
وبين تحويل المصدر الى امثلة اخرى وعلى هذا فيشمل ما تصرف
المضارع والامر والوصف والمصدر مثال المصدر قول القائل
ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى • وكونك اياه عليك يسير
ومثال اسم الفاعل قول القائل • وما كل من يبدى البشا
اخاك اذا لم تلفه لك منجدا • واما اسم المفعول فذهب الجمهور
بناكان واخواتها للمفعول وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام

لانه

لانه مسند الى اسمها فلو انيب لبقى المسند لغير المسند اليه وهو ممتنع
خلافا للغزالي بل على القول بانها تعمل في الظرف وهو الصحيح يقام مقام
اسمها وعلى مقابله يتعين نيابة المصدر **قوله** عمل ماضيها اضافة
ماضي الى كان واخواتها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من
الاضافة البيانية اى ماض هو كان واخواتها او من الاضافة الحقيقية
بنا على ان ماهية كان واخواتها الذهنية اعم من كان واخواتها
وان كانت اياه بحسب الخارج وبذلك يسقط ما يقال ان كان واخواتها
هي عين الماضي فما وجه اضافة الماضي اليها والمراد بالاضافة الحقيقية
ما يقابل اضافة الاعم الى الاخص والموصوف الى الصفة ايضا لان
المتضايفين فيهما لم يتغايرا حقيقة بحسب المراد **قوله** فالمتصرف نحو
كان الخ فيه تغليب لان كان ليس من المتصرف من كان وقد يقال
المراد بالمتصرف من كان واخواتها المخرج من مادة هذه الافعال
فليتامل والمتصرف بكسر الرا وفتحها لحن لان فعله لازم **قوله**
على وزان ما تقدم اى كاين على موازنته ومشاكلة ما تقدم او موازنة
ما تقدم اياه اضافة للمصدر الى فاعله او مفعوله فيجرى هنا نظير
ما قيل هناك وقد يتوقف في جواز كونها من اضافة المصدر الى مفعوله
لانها تفيد خلاف المقصود لان المقصود اعتباره بما تقدم ببيان انه
موازن ومشاكل له لا العكس اى اعتبار ما تقدم به ولان المفهوم من
قولنا الشي الفلاني على كذا ان يكون كذا امثاله وموازنه ما تقدم
له ليس امثاله الا بتكلف كبير فليتامل والوزان مصدر قولك
وازن الشي اذا ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون
المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد تطلق على مرتبة الشي اذا كان مساويا
مرتبة شي اخر في امر من الامور وهو المراد هنا **قوله** وما ان واخواتها

فانها تنصب الاسم وترفع الخبر ما ذكره من ان تنصب الاسم وترفع الخبر
هو المشهور وقول الجمهور قوله بكسر الهمزة وتشديد النون قال في
المغني وتخفف فتعمل قليلا او تهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف
وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده ان منهم
من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمرا لمنطلق وقرا الحرميان وابو
بكر وان كلا لما ليوفينهم قوله بفتح الهمزة وتشديد النون قال في المغ
وتخفف ان بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان
الخفيفة قوله وهي ام الباب الام الوالدة واصل كل شي امه ومكة
ام القرى لان الارض دحيت من تحتها وذكر بعض المفسرين ان الام
في القران على خمسة اوجه احدها الاصل ومنه قوله عز وجل واد
في ام الكتاب لدينا لعلي حكيم والثاني الوالدة ومنه قوله عز وج
في سورة النسا فلامه الثلث والثالث المرضعة ومنه قوله تعالى
في سورة النسا وامهاتكم اللاتي ارضعنكم اراد حرمت عليكم المرض
لان المرضعة بالرضاع تسمى اما والرابع مشابهة الام في الحرمة
والتعظيم ومنه قوله تع في الاحزاب وازواجه امهاتهم والخا
المرجع والمصير ومنه قوله تع فامه هاوية وقيل اراد ام راسه
وقال ابن قتيبة فامه هاوية النازلة كالام يادي اليها قوله
وتمتاز ان المفتوحة بكونها لا تبدان بطلبها كاملا وذلك لانها مع
اسمها وخبرها في تاويل المفرد وفي حكمه في الاحتياج الى مسند او
مسند اليه في صلاحية الحكم عليه فلا بد من التعلق بشي اخر
ليتم الكلام قال في المغني والاصح ايضا انها اي المفتوحة المشددة م
حرفي موول مع معموليها بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر
الموول من لفظه فتقدير بلغني انك تنطلق او انك منطلق بلغ
الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الد

امهاتهم

ان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان كان جامدا
مد ربالكون نحو بمعنى ان هذا زيد تقديره بمعنى كونه زيدا لان
ل خبر جامد تصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد
ان شئت قلت هذا كاين زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان
لذى يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل المتصرف وان
لمشددة انما تؤول بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبر ها
د يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر
انتهى قوله بخلاف المكسورة اي فانه قد يطلبها عامل نحو قال اني
عبد الله وقد لا يطلبها عامل نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله لا خوف
عليهم قوله على وزان ما تقدم اي كاين على موازنته ومشاكلة
ا تقدم او موازنة ما تقدم اياه اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله
يجري هذا نظير ما قيل هناك قوله لاختلاف الفاظها اللام للوقت اي
قت اختلاف الفاظها ولا ينبغي ان تكون للتعليل لان اختلاف الالفاظ
لا يستلزم اختلاف المعاني كما في الالفاظ المترادفة قوله ومعنى ان
ان للتوكيد للنسبة اي ايجابا كانت او سلبا قال في المطول وهاهنا
بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فايدة ان في تاكيد الحكم
نفيا لشك او ردا لانكار ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه
د انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد والظاهر ان اللام
في قوله للتوكيد زايدة اي ومعنى ان وان التوكيد ويحتمل انها
دخلت على توهم ان ما قبلها دال دون معنى ويحتمل ان المعنى
معنى ان وان منسوب للتوكيد نسبة الجزي الى الكلي قوله
معنى لكن للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته
و نفيه الظاهر ان الاستدراك الذي تدل عليه لا الاستدراك بمعنى

الرفع لا بمعنى التعقيب كما لا يخفى على متامل ولم يظهر لي مثال للرفع به ما بتوه
نفيد فاعتبروا يا اولى الابصار قوله وكان للتشبيه اى لانشاء التشبيه
ابنها بخبرها قال السعد التفتازاني والحق انها خرجت عن التشبيه
الى معنى الظن قوله وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى اعلم
ان الامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه
هو والمعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وهو في زيد كالاسد
الجراة لا الشجاعة لا نتفائها في الاسد اذ هي الاقدام عن روية وذلك
مختص بالنفس العاقلة وانما اعتبرنا في وجه التشبيه القصد لان
زيدا والاسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية
والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه
ذكره تفسير للتشبيه اللغوي وهو شامل لمثل قولنا قاتل زيد
وجاءني زيد وعمرو والظاهر ان التشبيه الذي يدل عليه كان او
التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة لا التشبيه الذي ذكره فان قلت
التشبيه فعل المتكلم والدلالة صفة اللفظ فكيف تحمل عليه وتجعله
قلت الدلالة مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له
ان يدل متكلم وهو بهذا المعنى فعل المتكلم فليتامل قوله وهو
ما لا طمع فيه او ما فيه عسر الاول نحو ليت الشباب يعود والثاني
نحو قول منقطع الرجا ليت لي مالا فاحج منه فان قلت هذا من
الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجا في الحج قلت اجيب بان المراد
لا طمع فيه ما شانه ان لا يطمع فيه احد كعود الشباب بخلاف ما
به فان الاطماع تتعلق به غالبا والتحقيق ان التمني لا يدل بالوضع
على الطلب وانما هو موضوع لانشا حالة مخصوصة يتبعها ميلا
الطبع الى حصول المتمنى ولاظهارها وهي محبة حصول المتمنى اعني

مخصوص

التاسع

مخصوصة على وجه يكون آلة لتعريف حالة المتمني والمتمنى كما هو شان
معاني ساير الحروف وكذلك الترجي وانما هو موضوع لانشا حالة
مخصوصة واظهارها بتبعها ميلان الطبع الى حصول المترجي وهو الطما عينه
المخصوصة في حصول المترجي على قياس ما عرف في معنى التمني انتهى
قوله ولعل للترجي الخ قال السعد التفتازاني في حواشي الكشاف ان لعل
موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع
على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من
غيرهما كما في قوله تع لعل الساعة قريب كما يشهد به موارد الاستعمال
قوله حيث لا مانع احترز به عما اذا كان مانع كما لا الغاو هو ابطال
العمل لفظا ومحلا جواز الضعف العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قايم
وتاخره نحو زيد قايم ظننت قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني
اي تدل على ترجح وقوع المفعول الثاني غالبا قوله ظننت اي لا بمعنى
تهمت فانها حينيذ تتعدى الى واحد فقط كقولك عدم لي مال فظننت
زيدا ومنه وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وقد ترد لليقين كقوله
يظنون انهم ملاقوا ربهم قوله وحسبت اي لا بمعنى صرت احسب
وقد ترد لليقين كقوله ٭ حسبت التقى والجود خير تجارة ٭ رباحا
اذا ما المرء اصبح ثاقلا قوله وخلت اي لا بمعنى صرت ذا خال وقد
ترد لليقين كقوله ٭ ما خلتني زلت بعدكم ضمنا ٭ اشكوا اليكم حموة الالم ٭
قوله وزعمت اي لا بمعنى كفلت قوله تفيد تحقيق وقوع المفعول
الثاني اي تدل على تحقق وقوعه غالبا فلا ينافي ما سياتي قوله
هي رايت اي من الراي فانها حينيذ تتعدى الى واحد تارة نحو راى ابو
حنيفة حل كذا وراى الشافعي حرمته والى اثنين اخرى نحو راى ابو
حنيفة الوتر واجبا وراه الشافعي سنة ولا بمعنى ابصرت فانها حينيذ

تتعدى الى واحد لانها من افعال الحواس وقد تجى راى بمعنى ظن وما اجتمع
فيه راى بمعنى ظن وراى بمعنى علم قوله تع انهم يرونه بعيدا ونراه
قريبا اى يظنونه ونعلمه **قوله** وعلمت اى لا بمعنى عرفت اى معرفة
نفس الشئ من غير حكم عليه تقول علمت زيدا قال الشيخ الرضى لا يثبت
ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت
ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا قايم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئى
الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار
العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون
الاخر انتهى وما قاله الشيخ الرضى مبنى على ان العلم والمعرفة بمعنى
واحد وهو قول بعض اهل الاصول والميزان ولبعضهم قول اخر
وهو ان العلم يتعلق بالكليات او المركبات والمعرفة تتعلق بالجزئية
او البسايط قال فى شرح المطالع ومن هنا اسمع النحويين يقولون
علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى مفعول واحد فتامله وقد
تجى علم بمعنى ظن كقوله فان علمتموهن مومنات **قوله** ووجدت
اى لا بمعنى اصبت فانها حينئذ تتعدى الى واحد ولا بمعنى حزنت
وحقدت فانها حينئذ لا تتعدى بنفسها نحو وجدت على الميت اى
حزنت عليه ووجدت على المسئ اى حقدت عليه والحاصل انك
اذا اردت وجدان الشئ على صفة اقتضى مفعولين وان اردت
وجدان الشئ فى نفسه فواحدا **قوله** واثنان منها يفيدان التصيير
والانتقال قيل فيه بحث اذ معمولا افعال التصيير متغايران مفهوما
وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما اسنادا وخبر الوجوب اتحادهما خارجا
ويبين لك ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا
بمعنى ان صدق احدهما على الاخر ممتنع انتهى ولك ان تقول انا اذا

انما

انهما متغايران ذاتا وهو ممنوع لان من الامثلة التي اوردها الائمة نحو واتخذ
الله ابراهيم خليلا وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ولا شك ان المعمولين
فيه غير متغايرين وان اريد انهما قد يكونا متغايرين لم يصح لان المص لم يدع
انهما لا يصدقان الا المبتدا او الخبر فتامل قوله وجعلت تجي ايضا بمعنى اعتقدت
نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى اوجد او
اوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل
كذا اي اوجبت له كذا قوله ان سمعت اذا دخلت على ما لا يسمع تعدت لاثنين
ثانيهما يسمع للمفعول وذلك بان تكون معلقة باسم عين نحو سمعت زيدا
يقرا فان تعلقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون
الصيحة قوله في موضع نصب على الحال جوز السعد التفتازاني في الجملة
ان تكون بيانا او بدلا بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله
كذا ويلزم عليهما حذف ان الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف وجعله
بمعنى المصدر من غير سابك فيما ليس من الابواب المعروفة ومثله ليس
بمقيس عند المحققين والجملة صفة للمحذوف الذي قدره واتى بالفعل
بعد سمع الماضي مضارعا اما حكاية للحالة وقت السماع او لاحضار
ذلك في ذهن السامع قوله لان افعال الحواس لا تتعدى الا الى واحد
قال في المغني راي البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا
خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرا فقيل متعدية
لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع
فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة انتهى والذي عليه
المحققون هو الثاني وهو انها متعدية الى مفعول واحد وان الجملة
بعد حال باب النعت قوله النعت الوصف والنعت والصفة الفاظ
مترادفة خلافا لبعضهم فانه قال ان النعت خاص بما يتغير والوصف

لا يختص به قوله رسمه ببعض خواصه الخ فيه نظر لان الظاهر ان قوله
النعت تابع للمنعوت الخ ليس واردا مورد التعريف بل هو بيان حكم
من احكام النعت فتامل قوله النعت تابع للمنعوت الخ يعني يجب ان
يوافق المنعوت في ذلك والمراد في نوع رفعه ونصبه وخفضه لا في شخصه
فلا ينافي ان اعراب احدهما قد يكون محليا واعراب الاخر لفظيا ولا ان
اعراب احدهما قد يكون ظاهرا واعراب الاخر قد يكون مقدرا ولا
ان اعراب احدهما قد يكون بالحركات واعراب الاخر قد يكون بالحروف
ويسمى النعت ايضا وصفا وصفة وعلم من كلامه انه لا يجوز في شيء من
النعوت ان يخالف منعوته في الاعراب فان قلت هذا منتقض
بقولهم هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض
وهو خرب قلت اكثر العرب برفع خربا ولا اشكال فيه ومنهم من
يخفضه لمجاورته المخفوض كما قال الشاعر قد يوخذ الجار بجرم الجار
ومرادهم بذلك ان بينا سبوا بين المجاورين في اللفظ وان كان المعنى على
خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك بخارج له عما ذكر من انه تابع
لمنعوته في اعرابه كما انا نقول المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من
ذلك قراءة الحسن البصري الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام ولا
قولهم في الحكاية من زيدا بالنصب ومن زيد بالخفض اذا سال
من قال رايت زيدا او مررت بزيد واردت ان تربط كلامك بكلامه
بحكاية الاعراب قوله وتعريفه الخ علم منه انه لا يجوز في شيء من النعوت
ان يخالف منعوته في التعريف والتنكير ونقض ذلك بامور اجيب
عنها في الاصل قوله يتبعه ايضا في تذكيره الخ يعني انه كلما ثبت للمنعوت
من هذه الامور يجب ثبوته للنعت ان كان مشتقا فان لم يكن النعت

مشتقا

مشتقا كانّ ومثليه المصدر يكون مفردا مذكرا تقال امراة اسد فان كان
مشتقا على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل
فمذكر وذو تاء جرى على المذكر كونعته وعلامة فمونث وافعل التفضيل
في بعض احواله يلزمه الافراد والتذكير قوله ويسمى النعت حينيذ
حقيقيا يستثنى منه النعت السببى الرافع لضمير المنعوت فانه لا يسمى نعتا
حقيقيا نحو مررت برجل قايم الاب قوله وان رفع سببى المنعوت
الظاهر مثله الضمير البارز وقد يقال اراد بالظاهر مقابل المستتر
بقرينة المقابلة فيدخل فيه الضمير البارز قوله فالنعت فى هذا القسم
يلزمه الافراد دايما اى فى اللغة المشهورة واما فى لغة اكلونى البراغيث
فلا يلزمه الافراد قوله غير الجمع اى غير المرفوع الجمع وهو المفرد
والمثنى قوله واما مع الجمع الخ اى واما مع المرفوع الجمع سوا كان المنعوت
جمعا ايضا كما فى مثال الشارح او كان غير جمع كما فى قام رجل قعود غلمانه
فما ذكره من اختيار تكسيره على افراده هو ما فى التسهيل ونص عليه
سيبويه والمبرد وقيل الاولى الافراد ونسب الى الجمهور وبه صرح السيد
فى شرح الكافية وقيل ان تبع مفردا او مثنى وانما اختير التكسير لان
اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع
فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم فى قاعدون غلمانه قوله ويضعف
تصحيحه اى يجوز مع ضعف بل لا يجوز فى اللغة المشهورة وانما جا فى لغة
قليلة الاستعمال موافقة الفاعل فى الجمعية نحو قاعدون غلمانه
انما جا فى لغة قليلة يتعدون غلمانه نحو اكلونى البراغيث لكن فى الفعل
ضعف قوله والمعرفة الخ قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشى
بعينه اى اسم وضع لشى بعينه بان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف

ما خوذة في معناه بحسب الوضع الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السامع
وقس عليه جميع المعارف هذا هو التحقيق فاحفظه وصح الاخبار بقوله
حسنة عن قوله المعرفة لان المراد بها الجنس قوله الضمير يسمى ايضا
المضمر ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا وانما سمي ضميرا من قولهم
اضمرته الشي اذا سترته واخفيته ومنه قولهم اضمرت الشي في نفسي او
من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف
الموضوعة غالبا مهموسة وهي التا والكاف والها والهمس هو الصوت
الخفي والحروف المهموسة حروف هذا التركيب اعني ستشحثك خصه
الشحث بالشين المعجمة والحا المهملة الالحاح في المسئلة وخصفه بالخا
المعجمة والصاد المهملة اسم امراة والمجهورة حروف ما عدا ذلك التركيب
قوله وهو ما دل على متكلم الخ اي اسم دل وضعا على متكلم اي شخص يحكي
به عن نفسه او مخاطب اي شخص توجه اليه الخطاب به او غايب
اي شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور وتقدم ذكره اي الغايب
على ذكر ذلك الضمير لفظا بان يذكر لفظ ذلك الغايب قبل الضمير حقيقة
نحو جاني رجل اكرمته او بحسب الرتبة نحو ضرب غلامه زيدا ومعنى
بان يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى
او حكما بان يكون معلوما حاضرا في ذهن المخاطب والمتكلم فانه في
المذكور معنى كضمير الشان فان معنى الشان يعرفه كل احد فخرج
المضارعة والكاف فمن نحو ذلك واليا في اياي والكاف في اياك والها
في اياه لانها ليست باسما وانما هي حروف ولانها ليست دالة على المتكلم
والمخاطب والغايب وانما هي دالة على التكلم والخطاب والغيبة ولا
دلالة لها على الذات المعينة وخرج ايضا قول من اسمه زيد زيد
وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل

كذا

كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس
موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر فان الاسما الظاهرة
كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر وخرج ايضا لفظ
المتكلم لانه لا يدل على شخص يحكي به عن نفسه ولفظ المخاطب لانه لا يدل
على شخص توجه اليه الخطاب به ولفظ الغايب لانه لا يدل على غايب تقدم
ذكره لانه كبقية الاسما الظاهرة لم يشترط في وضعه تقدم الذكر وان
كان موضوعا للغايب **قوله** وهو ما علق على شي بعينه غير متناول
ما اشبهه المراد بتعليقه على الشي تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الاطلاق ف
وهو معنى الوضع والمراد بالتعليق عليه بعينه ان تكون الاشارة الى
التعيين والتعريف ماخوذة في معناه بحسب الوضع فان الرجل معناه
بحسب الوضع الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السامع وقس عليه
جميع المعارف فان قيل حد العلم بما ذكره ينتقض بعلم الغلبة اذ لا يصدق
عليه والمراد بها تخصيص احد المشتركين او المشتركات بشايع على
سبيل الاتفاق دون القصد لتخصيص البيت بالكعبة اذ لا تعليق فيه
قلت الجواب عن الانتقاض المذكور ان المراد بالوضع في حد العلم الوضع
حقيقة او حكما وارادة مثل هذا التعميم والتعويل عليه في التعاريف
وغيرها وجريان المسامحة بارتكابه كثيرة الوقوع في كلامهم كما هو
في غاية الوضوح لمن له تتبع به وانس بصنيعهم فان قلت كان
عليه زيادة قوله بوضع واحد ليلا تخرج الاعلام المشتركة فانها
وان كانت متناولة لغيرها لكن لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة
قلت هذا التعريف الذي ذكره الشارح خامسا والتعريف الكافية
لابن الحاجب فانه قال العلم ما وضع لشي بعينه غير متناول غيره بوضع
واحد انتهى وقد بين ابن الحاجب نفسه ان قوله بوضع واحد غير متناول ج

اليه كما نقلناه عنه في الاصل وذلك لان المتبادر من قوله لا يتناول غيره عد
تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ يجب حملها على المتبادر منها حيث
لا مانع مع ما انضم الى ذلك من العلم الضروري لكل احد بادنى تامل
بان هذا هو المراد والا لزم خروج اكثر الاعلام بل انحصار العلم في بعض
اسمائه تعالى وهو ظاهر وري البطلان وايضا فقيد الحيثية مراد في
تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار كما نص عليه الائمة فالمعنى هنا
ما وضع لشيء لعينه غير متناول لما اشبهه من حيث انه وضع لذلك وحينئذ
يندفع الاشكال راسا **قوله** علم شخص وذلك بان يكون موضوعا للشخص
باعتبار كونه معينا معلوما **قوله** لعاقل او غيره لعالم لكان اولى **قوله**
عدن اسم بلد بساحل اليمن **قوله** كشذقم بالذال المعجمة علم على جمل
للنعمان بن المنذر **قوله** هيلة اسم لشاة **قوله** علم جنس اعلم ان علم
الجنس هو الموضوع لماهية متعينة في الذهن اي باعتبار تعينها
وقد يستعمل في واحد مبهم او معين باعتبار اشتماله على الماهية كقولك
ان رايت اسامة ففر منه وهذا اسامة مقبلا نص عليهما المحلي وعلى
ان هذا الاستعمال استعمال حقيقي باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة
فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في
الذهن ومشارا به اليها باعتبار حضورها وتعينها ذهنا والفرق
بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس اما بالنسبة لاسم الجنس النكرة
كاسد فواضح اذ علم الجنس موضوع للماهية بالاعتبار المذكور واسم
الجنس النكرة موضوع للماهية في نفسها لا بهذا الاعتبار فوادهما واحد
لكنه يختلف بالاعتبار واما بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد فهو ان
علم الجنس يدل على الماهية المعينة من حيث هي معينة معلومة بجوهر
اللفظ بخلاف اسم الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة والحاء

ان النعـ

ان التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب في اسم الجنس له
النكرة ملاحظ في اسم الجنس النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم
الجنس لكنه في اسم الجنس من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ **قوله**
نحو ضاحر علم الضبع فانه وضع لماهية الضبع المتحدة في الذهن بلا
باعتبار كونها متعينة معلومة **قوله** واسامة علم الاسد فانه وضع
لماهية الاسد المتحدة في الذهن بالاعتبار المذكور **قوله** كسبحان وبرة سبحان
علم للتسبيح وبرة اسم للمبرة اى البر واذا كان سبحان علما كان مقطوعا عن
الاضافة وممنوعا من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واكثر
استعماله مضافا اما الى فاعله او الى مفعوله فاذا اضيف فليس بعلم لان
الاعلام لا تضاف وانتصابه بفعل متروك الاظهار **قوله** والاسم المبهم
الخ الظاهر ان المص اراد بالاسم المبهم الموصولات واسما الاشارة لا اسما
الاشارة فقط كما قاله الشارح وانما سميت مبهمات لانه لا يعلم معانيها
منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف
معانيها من الاشارة والصلة بخلاف الضماير فان التكلم والخطاب والغيبة
معتبرة في معانيها فيعلم منها المقصود فلم تكن مبهمة مطلقة فتامل
ذلك ففيه نظر فقول المص الاسم المبهم اى في الجملة **قوله** وهو اقسام
وبيان ذلك ان المسمى اما مذكر او مونث وكل واحد منهما اما مفرد او
مثنى او مجموع فهذه ستة والمخاطب باسم الاشارة كذلك فالمجموع ستة
وثلاثون الا ان العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمونث في الاول ولفظ
المثنى لهما في الثاني فالستة والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها
اربعة وعشرون وسقط اثنا عشر لانه يسقط من ستة المشار اليه واحد
الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد يضرب في ستة المخاطب ويسقط من
ستة المخاطب واحد لاشتراك التثنيتين في لفظ واحد يضرب في ستة

المشار اليه فمجموع الساقط اثنا عشر وان نظرت الى احوال المشار اليه من
القرب والبعد والتوسط كانت مائة وثمانية من ضرب ثلاثة في ستة
وثلاثين والواقع منها اثنان وسبعون لانه سقط ستة وثلاثون حاصلة
من ضرب الاثنى عشر الساقطة من الستة والثلاثين في ثلاثة القرب
والبعد والتوسط **قوله** فهذا للمفرد المذكر اى ولو حكما ليصح قولك ذا
الجمع وذا الفريق وذا الركب وزاد بعضهم ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف
وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة ومذهب البصريين ان ذا ثلاثي الوضع
بدليل تصغيره على ذيا باعادة المحذوف **قوله** وهذه للمفردة المونثة
اى ولو حكما ليصح قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطائفة
وهي بذال معجمة مكسورة فهاء ساكنة او مكسورة باختلاس والمراد به
عدم الاشباع او باشباع فنقول بعد كسرة الهاء يا ساكنة **قوله** وهذا
لمثنى المذكر الخ اى ثابتان للمثنى المذكر ثبوت الجزئي لكليه ويحتمل
انه اراد بالمثنى الاثنين والمعنى موضعان للاثنين من المذكر والمونث
اى الذكر والانثى ورفعا حال من الالف ونصبا وجرا حال من اليا
ويحتمل انه حال من المثنى اى وما ذكر ثابت للمثنى في حالة الرفع والنصب
والجر والمتبادر من هذا الكلام اعراب هذه الصيغ وبه قال بعضهم
وعليه ابن مالك وذلك لاختلاف اخرها باختلاف العوامل وادعا
ان كل واحدة منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر **قوله** وهو لابعد
اوله وكسر اخره ممدودا عند الحجازيين مقصورا عند غيرهم وقد
اشار الى ذلك بقوله بالمد على الافصح قال الرضي وقد ينون مكسورا
والتنوين للتنكير كما في صه وان كانت اولا معرفة فيكون فائدته
البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكورين فيكون اوكا ولتك وقد
يقصر فيكتب باليا لان الفه مجهولة الاصل فحمل على اليا لاستثقال الخ

ثقيلين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الاخير وقد تبدل الهمزة الاولى
من اولا هاء فيقال هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولا قوله والاسم
الذي فيه الالف واللام للتعريف خرج به ما ليس فيه الالف واللام
للتعريف فانه ليس من هذا القسم بل قد يكون علما وقد يكون غيره
واعلم ان ابدال اللام ميما لغة حمير بنو زعم بعضهم انها مختصة بالاسما
التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس
قال بن هشام الانصاري ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل
دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام
في امسفر اخرجه احمد قوله والمضاف الى واحد من هذه الاربعة
مشروط بان لا يكون المضاف متوغلا في الابهام وان تكون اضافته معنوية
اي تفيد اثرا في المعنى بخلاف المضاف المتوغل في الابهام كمثل وغير
ونظير وسوى وند ونزب وشبه لا شبيه فان المراد بالشبه ما يشبه
الشي من جميع الوجوه يكون متعينا فلا يتعرف بالاضافة الا اذا تعين المراد
نحو مثلك ان كان لك مثل معين وبخلاف الذي اضافته لفظية نحو جا
ضارب زيد الان او غدا فانه على تنكيره ويستثنى مما ذكر اضافة
حسبك ونهيك وناهيك وكافيك وسرعك وهدك وهمك وكعبك
مثلثة الكاف فانها لا تفيد التعريف غالبا والمراد بالمضاف الى ما ذكر المضاف
بلا واسطة او بواسطة فيدخل المضاف الى المضاف الى واحد من هذه الاربعة
قوله غلامي وغلامها الخ اي الغلام المعلوم المعين قال الرضي هذا بحسب
اصل الوضع وقد يستعمل لغير معين على خلاف الوضع قال استاذ شيخنا
واقول لا يصير بذلك نكرة فان التحقيق ان التعريف الاضافي يقصد به
احد المعاني الاربعة المعلومة للمعرف باللام على ما تقدم فاحفظه قوله
في درجة ما اضيف اليه اي في رتبته فالمضاف الى العلم في رتبة العلم وكذا

الباقى **قوله** الا المضاف الى الضمير فانه فى درجة العلم وذلك لئلا ينقض القول
بان الضمير اعرف المعارف ويكون اعرفها تشبيه المضمر والمضاف اليه وهذا
مذهب سيبويه والاندلسيين وقد بيناه دليل ذلك مع الجواب عنه فى
الاصل **قوله** الاول المضمر لا ينعت ولا ينعت به اى لا يجوز على الاصح جعل
نعتا ولا منعوتا وكذا اسم الفعل ومصدر حذف فعله وجوبا كسقيا
ومن وما الموصولة واسم الشرط والاستفهام وكم الخبرية اما انه لا ينعت
فلان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح
وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب واما انه لا ينعت به فلانه ليس فى الضمير معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على
قيام معنى بها **قوله** والثانى العلم ينعت ولا ينعت به انما نعت لازالة
الاشتراك ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا فى حكمه **قوله** والنكرة
لا تنحصر بالعد بل بالحد اعلم ان الناس قد اكثروا من حدود المعرفة
والنكرة وليس ذلك فيها حد سالم قال ابن مالك من تعرض لحدهما
عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه **قوله** كل اسم شايع فى جنسه
الخ اى كل اسم شايع فى افراد مفهوم كلى موجودة اى حاصلة فى الخارج
لوضعه لذلك المفهوم الصادق على كل من تلك الافراد بان لم يختص
ببعضها دون بعض بل يستعمل فى كل منها استعمالا حقيقيا كرجل فانه
شايع فى زيد وعمرو وبكر وغيرهما من الافراد الموجودة لمفهوم الادمى
الذكر الموضوع له لفظ رجل فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا
من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه او غير موجودة
اى غير حاصلة فى الخارج لكنها بحيث كل ما فرض منها صدق عليه ذلك
المفهوم الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص بواحد منها دون غيره

بل

بل تستعمل استعمالا حقيقيا في كل منها كلفظ شمس فانه شايع في افراد
مفهوم الكوكب النهاري لا يختص به واحد منها دون غيره وهي غير حاصلة
في نفس الامر لكنها بحيث كل ما فرض منها اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا
حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه فعلم انه
لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان بل ما يعم النوع والصنف وغيرهما
والمراد افراد المفهوم الكلي واما الجنس فلا يتصور فيه شياع لانه شي
واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كثير في محله
واما الحصول الذهني فهو ثابت لساير الاجناس وان قوله لا يختص به
واحد دون اخر تفسير لقوله شايع واشار الشارح بقوله من افراد
جنسه الى ان في كلام المص مضافا مقدرا اي في افراد جنسه كما تقدم
التنبيه عليه فان **قلت** يرد عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد
قلت المراد انها للمفهوم الكلي الصادق على كل اسم شايع في جنسه لا يختص
به واحد دون اخر لظهور ان الموضوع له لما هية لا الافراد فلو اسقط
لفظ كل المشعرة بالافراد كان اوضح لكنه اتى بها لبيان الاطراد **قوله**
فانه شايع في جنس الرجال اي في افراد جنس الرجال **قوله** بل
هو صادق على كل فرد من افراد جنسه على سبيل البدل يعني انها تصدق
على كل واحد بدلا عن الاخر **قوله** فيه غموض اي خفا لما علمت في شرحه
قوله وتقريبه اي تقريبه الى فهم المبتدي **قوله** كل ما صلح دخول الالف
اللام عليه يرد عليه النكرات اللازمة للتنكير كديار وعريب واحد
اذا لم تقدر همزته بدلا من واو واحد فان ما همزته كذلك يقع في الاثبات
تدخل عليه الالف واللام نحو قل هو الله احد ويجاب بان النكرات
المذكورة صالحة لدخول الالف واللام عليها بحسب اصل الوضع وعدم
صلاحيتها لما ذكر عارض من جهة ان الواضع التزم استعمالها على وجه

التنكير قوله في فصيح الكلام قيد به حتى لا يرد ما دخلت عليه الالف واللام
من المعارف فان قلت وحتى لا يرد المضارع الداخلة عليه ال كقوله انه
بالحكم الترضى حكومته قلت ذلك خرج بتفسير ما بالاسم قوله كقوله
الرجل والفرس اى نحو الالف واللام من الرجل والفرس في انها للتعريف
فلا اشكال في التمثيل غاية الامر انه تسامح على عادة المصنفين ولا حاجة
الى التكلف الذى ارتكبه الشارح

باب العطف

قوله
ومراده بالعطف عطف النسق القرينة على ذلك قوله وحروف العطف
عشرة والنسق النظم والمراد به هنا المنسوق يقال نسقت الدرارى
نظمته والعطف لغة الرجوع واصطلاحا يقال لعمل المتكلم هذا العمل
الخاص وللمعطوف عطف بيان او عطف نسق وهذا هو المراد هنا وبهذا
يتبين فساد ما قيل ان صواب العبارة المعطوف عطف النسق وسيأتى
في كلام المص تعريف المعطوف عطف نسق واما عطف البيان فهو تابع
جامد يوضح متبوعه ان كان معرفة نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اصحه
ويخصصه ان كان نكرة نحو او كفارة طعام مساكين وقد يجى للمدح
كما في قوله ثم جعل الله الكعبة البيت الحرام فان الزمخشرى ذكر
ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به للمدح لا للايضاح كما يجى
الصفة لذلك وعلى هذا يشكل اعتبارهم في تعريف عطف البيان التوضيح
او التخصيص الا ان يقال انه غالبى قوله وهو العطف بحروف
مخصوصة قال ابو حيان ولكونه بادوات محصورة لا يحتاج الى حد
ومن حده كابن مالك بكونه تابعا باحد حروف العطف لم يصب
مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف على حروفه ومعرفة
الحروف على العطف انتهى وبه يعلم ما في تفسير الشارح المذكور من الانتقاد
قوله وحروف العطف عشرة اى مجموعها عشرة وعدها في التسهيل

ثمانية

ثمانية ثم قال وليس منها لكن وفاقا ليونس ولا اما وفاقا له ولابن كيسان
ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا ليس خلافا للكوفيين ونقله ابن عصفور
عن البغداديين ولا اى خلافا لصاحب المستوفي وعدها في الخلاصة تسعة
وابن الحاجب عشرة **قوله** على القول بان اما المكسورة الهمزة عاطفة القول
القايل بذلك اكثر النحويين وبعض القايل بذلك اما الثانية في نحو
قولك جاءني اما زيد واما عمرو قال الرضي وشبهة من جعلها حرف
عطف كونها بمعنى او ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية معنى
ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثاني **قوله** والتحقيق
خلافه اى انها غير عاطفة واليه ذهب يونس وابن كيسان
ووافقهم ابن مالك على ذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل
عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه
بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه
غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك **قوله** لمطلق الجمع اى موضوعة
لمطلق الجمع اى الاجتماع في شيء من غير تقييد ذلك الاجتماع بكون زمان
ذلك المجتمع واحدا بل اعم من ان يكون بينهما مهلة وترتيب اولا وعدل
اليه عن قول ابن الحاجب وغيره الجمع المطلق لما قيل من ايهامه تقييد
الجمع بالاطلاق والغرض نفي التقييد والحق ان مؤدى العبارتين واحد
لان المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد بل لبيان الاطلاق كما يقال
الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط والا لم يصدق بترتيب ولا معية
وسبب توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة
مع ان ذلك اصطلاح شرعي في بعض انواع المياه وما نحن فيه اصطلاح
لغوي وما ذكره الشارح من ان الواو لمطلق الجمع هو مذهب البصريين
فيصح ان يعطف بها لاحق اى متاخر عن المتبوع في حصول ما شاركه

فيه له وسابق اى متقدم على المتبوع ومصاحب اى موافق للمتبوع فاذا
قلنا جاء زيد وعمرو فهو لاجتماع زيد مع عمرو فى المجئ واذا قلنا جاء زيد
وجاء عمرو فهى لبيان ان مجيئهما مجتمعان فى الوجود سواء كان بين الامرين
زمان ومهلة او لا قال فى التسهيل وتنفرد الواو بكون متبوعها فى
الحكم محتملا للمعية برجحان والتاخر بكثرة والتقدم بقلة انتهى قوله
للترتيب والتعقيب اى موضوعة لذلك فهى تدل على ان الاجتماع على
وجه يكون المعطوف عليه مقدما على المعطوف بوجه من وجوه
التقدم فمعنى الترتيب كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب
كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قلت
التعقيب مشتمل على الترتيب ومستلزم له فلم صرح الشارح به قلت
لبيان انه معتبر فى الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب له انه معتبر
فى الوضع معه فلو سكت عنه لم يعلم انه معنى وضعى للفاء لانه لا يلزم بل
يتبادر من كونه لازما لمعناها انها موضوعة له والتعقيب فى كل شى بحسبه
تقول قام زيد فعمرو اذا عقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة
فالكوفة اذا لم تقم فى البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن
التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطى ومقدمته قوله
وثم بضم المثلثة للترتيب والتراخى تقدم معنى الترتيب واما التراخى
فمعناه كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ ولهذا قال
سيبويه ان المرور فى نحو مررت برجل ثم امراة مروران لاجل تراخى
احد المرورين عن الاخر انتهى وايضا لا تكون ثم للسببية لانه لا يتراخى
المسبب عن السبب التام انتهى وقد تجى ثم لمجرد التعقيب فى الذكر
والتدرج فى درج الارتقا سواء كان بينهما تراخ ومهلة ام لا وسواء كان
الثانى بعد الاول فى الزمان او لا كقوله • ان من ساد ثم ساد ابوه

ثم قد

ثم قد ساد قبل ذلك جده فقدم سيادة الابن وان كانت متاخرة عن
سيادة ابيه لان سيادة نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة
الجد وفي ثم اربع لغات ثم وفم وثمت وثمت قوله للتخيير او الاباحة
ليس المراد الاباحة الشرعية بل العقلية او العرفية لان الكلام في معنى
او قبل ظهور الشرع في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا والفرق
بين التخيير والاباحة ان التخيير يابى جواز الجمع بين ما قبلها وما
بعدها والاباحة لاتاباه الا ترى انه لا يجوز له ان يجمع بين تزوج هند
واختها وله ان يجالس العباد والزهاد قوله لعد الطلب اي بعد
صيغة الطلب لانه لا طلب في الاباحة والظاهر ان المراد صيغة الامر
دون غيره من انواع الطلب قلبنا حل ثم رايت الرضي قال واما في ساير
اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه شي
من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي حمارا او فرسا فالظاهر فيه
جواز الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما
معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم النحو والفقه وهلا تضرب زيدا او عمرا
والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في
الاباحة والتخيير بحسب القرينة قوله وللابهام والشك لعد الخبر
يعبر عن الابهام بالتشكيك والمراد التعمية على المخاطب مع علم المتكلم بالحال
فالشك من جهة المتكلم والابهام من جهة السامع ويتردد الطرفين ان
المراد بالشك هنا هو المعنى الاصولي او مطلق التردد واعلم ان التحقيق
ان او لاحد الشيئين او الاشيا وهذه المعاني المذكورة لها انما يفيدها السياق
والقراين واعلم ايضا انه لا تنافي بين نسبة هذه المعاني الى او ونسبة
التخيير او الاباحة منها الى صيغة الامر لان كلا منهما له دخل فيه لان صيغة
الامر تستعمل للتخيير او الاباحة مجازا لكن لابد من قرينة تصرفه الى ذلك

وتعلق الفعل المذكور باحد الشيئين او الاشيا او بدون صيغة الامر
او ما قام مقامها لا تفيد معنى التخيير او الاباحة اى المعنى الذى يمكن
ان يوصف بالتخيير او الاباحة **قوله** نحو وانا او اياكم لعلى هدى او فى
ضلال مبين مثال لاو التى للابهام وظاهر كلامه ان الشاهد فى او
الاولى واو الثانية لكن قال ابن هشام الشاهد فى الاولى قال
الدماميني لا ادرى لم امتنع كون الشاهد فى او الثانية ايضا والمعنى
وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى
او كونه فى ضلال مبين **قوله** وام لطلب التعيين اى وهى لطلب
التعيين وليس العطف بها مقيدا بكونها لطلب التعيين لانه يعطف
بها ايضا اذا كانت مسبوقة بهمزة التسوية قال فى المغنى وربما
توهم ان المراد بها اى همزة التسوية الواقعة بعد كلمة سوا بخصوصها
وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالى وما ادرى وليت شعرى
ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر
محلها نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالى اقمت
ام قعدت الا ترى انه يصح سوا عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالى
بقيامك او قعودك انتهى **قوله** واما المكسورة الهمزة اعلم ان فى اما
اربع لغات كسر الهمزة وهى لغة اهل الحجاز ومن جاورهم وهى
الفصحى ولذا اقتصر عليها الشارح وفتحها وهى لغة قيس واسد
وتميم وابدال ميمها يا مع كسر الهمزة وفتحها واصل اما ان ضمت
اليها ما وقد جات على الاصل فى قوله ٭ وقد كذبتك نفسك فاكذبنها
فان جزع وان اجمال صبر **قوله** المسبوقة بمثلها مقتضاه انه لا بد
من تكرارها وذلك غالب لا لازم **قوله** مثل او فى معانيها اى انها
ترد لما ترد له او من المعانى من التخيير كالمثال الذى ذكره الشارح

والاباحة

والاباحة نحو جالس اما العباد واما الزهاد والشك والابهام والتقسيم نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا ترد للاضراب ولا بمعنى بل ولا بمعنى الى ولا الا ولا كى التعليلية وان كانت عبارته شاملة للجميع والعذر عنه انه لم يذكر من معاني او فيما سبق سوى الاربعة المتقدمة فقوله مثل او في معانيها اى السابقة والاضافة قد ترد للعهد كما تقدم لك ذلك غير مرة واعلم ان الفرق بين او واما من وجهين احدهما ان اما لا بد من تكرارها والثاني ان الكلام مع اما مبني من اوله على ما جئ بها لاجله بخلاف او وانما قيد بقوله في معانيها لما قدمه من ان التحقيق انها ليست بعاطفة قوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى فاسروهم واحفظوهم والوثاق بالفتح والكسر ما يوثق به وقوله فاما منا واما فدا اى فاما تمنون منا وتفدون فدا والمراد التخيير بعد الاسر بين المن والاطلاق وبين اخذ الفدا وهو ثابت عندنا فان الذكر الحر المكلف اذا اسر تخير الامام بين القتل والمن والفدا والاسترقاق منسوخ عند الحنفية او مخصوص بحرب بدر فانهم قالوا يتعين القتل او الاسترقاق وقرئ فدا كعصى قوله وبل للاضراب اعلم ان حالها في الاضراب مختلف كما يعلم مما سياتي ثم ولا العطف بها عند الجمهور شرطان افراد معطوفها وان تسبق بايجاب وامر او نهي او نفي ومعنى الاضراب بعد الاولين ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه نحو جاء زيد بل عمرو ويحتمل مجي زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاني زيد لا بل عمرو فهي تفيد عدم مجي زيد قطعا وهي تفيد سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وبعد الاخيرين

تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك فالنهي نحو لا تضرب
زيدا بل عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد وتامره بضرب
عمرو فان دخلت على جملة فهي حرف ابتدا اي حرف تبتدا بعده الجمل اي
تستانف وتقطع عما قبلها وخالف في ذلك البدر بن مالك وصرح بانها
عاطفة في قوله فان كان المعطوف بها جملة واعلم انها قد تكرر في الجمل
رجوعا عما ولي المتقدمة نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل
هو شاعر او تنبيها على رجحان ما ولي المتاخرة نحو بل ادرك علمهم في
الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون قوله ولا للنفي للعطف
بها شروط افراد معطوفها خلافا لابن الخباز في النهاية فانه جوز ان
يعطف بلا الجملة نحو زيد قايم لا عمرو قاعد ويقيم زيد لا يسافر عمرو وان
تسبق بايجاب او امر اتفاقا كهذا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا
او ندا خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وفي معنى الامر الدعا
نحو غفر الله لزيد لا بكر والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا واجاز
الفرا العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا
منطلق ولا يعطف بها بعد الاستفهام لا يقال اضربت زيدا لا عمرا وان
لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي وهو حق فلا
يجوز جاني رجل لا زيد ولا عكسه ويجوز جاني رجل لا امراة قوله
ولكن الخ ما ذكره المص من ان لكن من حروف العطف هو مذهب اكثر
النحويين وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والو
قبلها عاطفة لما قبلها على ما بعدها عطف مفرد على مفرد وللعطف بها
شروط افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي وان لا تقترن بالواو
وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين وقيل انها عاطفة ولا تستعمل الا
بالواو والواو مع ذلك زايدة وقيل غير ذلك وهي حرف ابتدا ان تلتها

جملة

جملة كقوله • ان ابن ورقا لا تخشى بوادره • لكن وقايعه في الحرب تنتظر •
وثلث واوا نحو ولكن رسول الله اى ولكن كان رسول الله وليس المنصوب
معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب
او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو ولم يقم ولا يجوز لكن عمرو
على انه معطوف خلافا للكوفيين فرع وحتى في بعض المواضع ومعناها
التدريج والغاية معنى الغاية اخر الشى ومعنى التدريج ان ما قبلها
ينقضى شيا فشيا الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذا
وجب ان يكون المعطوف بها جزا من المعطوف عليه اما حقيقة كقولك •
اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله • القى الصحيفة كى يخفف رحله •
والزاد حتى نعله القاها • فعطف نعله بحتى وليس جزا مما قبلها
تحقيقا لكنه جز تقديرا لان معنى الكلام القى ما يثقله والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها
قبل ملابسته للاجزا الاخر نحو مات كل اب لى حتى ادم او في اثنائها
نحو مات الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد
نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم
او اقواهم فان قلت ما وجه تخصيص المص لحتى بقوله في بعض المواضع
مع ان غيرها من احرف العطف كذلك قلت لان العطف بها قليل ولذا
ذهب الكوفيون الى انها ليست من حروف العطف وانما يعربون ما
ما بعدها باضمار عامل على انه يحتمل عود قول المص في بعض المواضع
لجميع حروف العطف • وللعطف بها شروط الاول ان يكون المعطوف
بعضا من المعطوف عليه او كبعضه كما في التسهيل نحو اكلت السمكة حتى
راسها واعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع حتى ولدها الثاني ان يكون

غاية في زيادة او نقص نحو مات الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلا
وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله • قهرناكم حتى الكماة فانتم
تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا • الثالث ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو
شرط في مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى انا ذكره
ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره الرابع ان
يكون مفردا لا جملة قوله تكون ابتدائية اي تبتدا بعدها الجمل لا تعلق
لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى قوله
نحو حتى ماء دجلة اشكل اي من قول جرير • فما زالت القتلى تمج دماءها • بدجلة
حتى ماء دجلة اشكل • دجلة بفتح الدال وكسرها نهر ببغداد قال ثعلب تقو
عبرت دجلة بغير الف ولام والاشكل الابيض الذي تخالطه حمرة وماء دجلة
مبتدا ومضاف اليه واشكل خبره وجملة المبتدا وخبره مستانفة عند الجمهور
ويقع ايضا بعدها الجمل الفعلية نحو شربت الابل حتى يجي البعير يجر بطنه
ومرض زيد حتى لا يرجونه قوله وفي بعض المواضع تكون جارة اعلم ان
الجارة تدخل على الاسم المؤول من ان والفعل المضارع فتكون تارة بمعنى الى
نحو قوله تع لن نبرح الارض عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وتارة
بمعنى كي التعليلية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وتارة بمعنى الا الا قاله جماعة
منهم ابن مالك كقوله • ليس العطاء من الفضول سماحة • حتى تجود وما لديك
قليل • وهو استثنا منقطع وعلى الاسم الصريح الظاهر وتكون بمعنى الى قوله
تشرك ما بعدها لما قبلها في اعرابه اي ان كان له اعراب فلا يرد نحو جاء
زيد وبعد عمرو قوله فان عطفت انت انما قال انت دفعا لتوهم ان عطفه
ماض مسند الى ضمير الاحرف قوله وتقول في عطف الفعل على الفعل اعلم ان
شرط عطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان ولا يضره اختلافهما في اللفظ
فلا يعطف ماض على مستقبل وعكسه ويجوز عطف الماضي على المضارع وعكسه

كقوله

قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار وقوله تعالى تبارك الذي
ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
من عطف الفعل على الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالى لنحيي به بلدة
ميتا ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم ونحو قولك
قام زيد وركب واضرب زيدا وقم وقال بعضهم عطف الفعل على الفعل بمعنى
كونه من عطف الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل
الفعلين **قوله** وفهم من اطلاقه انه يجوز عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر
والظاهر على المضمر وعكسه اعلم انه يجوز العطف على الظاهر والضمير المنفصل
والضمير المتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو وانا وعمرو ذاهبان
واياك والاسد ونحو جمعناكم والاولين نعم لا يجوز عطف الضمير على الظاهر
المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك ولا يحسن العطف على المرفوع
المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو لقد كنتم
انتم واباؤكم او وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع والتابع نحو يدخلونها
ومن صلح او فصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اباؤنا
وقد اجتمع الفصلان في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم ويضعف بدون ذلك
نحو مررت برجل سواء والعدم اي مستو هو والعدم وهو فاش في الشعر
كقوله ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا و لا
يلتزم العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض نحو فقال لها وللارض
قالوا نعبد الهك واله ابائك وليس بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين
بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به والارحام وحكاية
قطرب ما فيها غيره وفرسه **باب التوكيد قوله** يقرا بالواو وبالهمزة
وبالالف والاول افصح قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والتوكيد
مصدر يسمى به التابع المخصوص لانه يقويه وتقال اكدته تاكيدا ووكدته توكيدا **قوله**

لان الفاظ التوكيد كلها معارف اي باضافتها الى الضمير وما لم يضف منها كاجمع وما
تبعه فنسب الى سيبويه ان تعريفه بنية الاضافة وقيل تعريفها كتعريف
العلم كاسامة لانها اعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما تتبعه كاسامة
ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع واختاره ابن الحاجب
وصححه الشيخ ابو حيان **قوله** فلا تتبع النكرات عند البصريين لم يتعرض لهذه
المسئلة ابن الحاجب واختار ابن مالك في جميع كتبه انه يجوز اذا افاد توكيدها
تبعا للاخفش والكوفيين فانهم جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وليلة
وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار ولم يجيزوا توكيد النكرة غير
المحدودة كحين ووقت وزمان مما يصلح للقليل والكثير لانه لا فائدة في توكيدها
قال البدر بن مالك وقول الكوفيين اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان
في توكيد النكرة المحدودة فائدة فان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر
وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال فاذا قال صمت شهرا كله ارتفع الاحتمال
وصار كلامه نصا على مقصوده فلو لم يسمع من العرب لكان جديرا بان يجوز
قياسا فكيف به واستعماله ثابت وقال ابن هشام واذا لم يفد توكيد النكرة
لم يجز باتفاق وان افاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح وتحصل الفائدة
بان يكون المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كاعتكفت اسبوعا
كله **قوله** النفس والعين محل كونهما من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة
كما اشار اليه ذلك الشارح فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة
نحو اريقت زيدا نفسه او طرقت زيدا عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض
من كل **قوله** من التعبير بالبعض اي باسم البعض **قوله** لرفع المجاز عن الذات
اي لرفع احتمال التجوز عن اسم الذات وظاهر كلامه ان احتمال التجوز يرد
وهو ظاهر كلامهم وذهب جمع منهم ابن عصفور الى ان الاحتمال لا يرد
وانما يضعف وهو وجيه جدا واعلم ان المجاز المدفوع يحتمل انه التجوز كان

المضاف ويحتمل انه المجاز اللغوى فى استعمال اللفظ فى غير ما وضع له ويحتمل
انه المجاز العقلى وهو الاسناد الى غير ما هو له فتعيين البعض من الاحتمالات
قصورا وتقصير فلا تكن من القاصرين او المقصرين قوله او ثقلة بكسر ثم فتح
ضد الخفة وبالسكون واحد الاثقال التلمساني يجوز فيها السكون فى الاول للخفة
قوله يؤكد بهما للاحاطة والشمول اعلم انه لا يؤكد بهما الا ذا اجزا يصح افتراقها
حسا او حكما وقد صرح به ابن الحاجب وغيره اى انفصال بعضها عن بعض بحسب
الحس البصر او بحسب الحكم المفهوم من الكلام بان يكون الحكم ثابتا للبعض الاجزا
دون البعض نحو اكرمت القوم كلهم فان القوم عبارة عن مجموع اشخاص يصح
افتراق بعض اجزايه وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر
بحسب الروية واشتريت العبد كله فان اجزا العبد وهو النصف والربع
والثلث ونحوها وان لم ينفصل بعضها عن بعض بحسب الروية الا انه يصح
لانفصال فيها بحسب الشرا لجواز ان يشترى نصف عبد دون النصف
الاخر بخلاف ما ليس له جزء ينفصل عن جز فانه لا يجوز تاكيده بكل واجمع
وكذا توابعه نحو جا زيد كله فانه يمتنع عرفا ان يجيء بعض زيد دون
بعضه الاخر وهو متحقق معه فلا حاجه الى التاكيد لدفع توهم عدم الشمول
قوله احتمل ان الجائي بعضهم اى وان بعضهم لم يجى الا انك لم تعتد بهم
فى اطلقت القوم واردت بهم من عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فاتينا بكل
يدفع توهم عدم الشمول فى لفظ القوم او انك جعلت الفعل الواقع من
البعض كالواقع من الكل بنا على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان
قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم قوله بالكل اى باسمه قوله فاذا اردت
التنصيص على مجى الجميع الخ نقل عن سيبويه انه لا يرتفع المجاز عن المؤكد
حتى ياتى بجميع الفاظ التوكيد وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد الخ قال
فى المطول وربما جمع بين كل واجمعين بحسب اقتضا المقام كقوله تعالى فسجد

الملايكة كلهم اجمعون بنا على كثرة الملايكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم و انشغال
كل منهم بشان ولهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعين
على كون سجودهم فى زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
اى فيما تقدم من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم الشمول انما هو زيادة توضيح
والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلا مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع
دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا قوله
وهى اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة عبارة الفاضل الجامى بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث فى حال الافراد مثل
حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من
بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعانى ومعناها التاكيدى بالتامل الصادق قوله مررت بالقوم اجمعين
فهم منه انه قد يوكد باجمع دون كل والمختار كما قال الشيخ ابو حيان خلاف
للجمهور جواز التاكيد باجمع دونه كثيرا فصيحا لكثرة ورود ذلك كقوله
تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين وفى الحديث واذا صلى
جالسا فصلوا جلوسا اجمعون يروى بالرفع تاكيدا للضمير وبالنصب
على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهى معرفة بنية الاضافة
على ما تقدم قال ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان
النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد
قوله يشترط تقديم النفس على العين وكل على اجمع واجمع على توابعه لم يبين
المقدم من توابع اجمع وفيه خلاف والصحيح انه يجب ان يتبع اجمع وفروعه
باكتع واخواته ويتبع اكتع واخواته بابصع واخواته ويتبع ابصع واخواته
بابتع واخواته واختار ابن مالك فى التسهيل والتحفة جواز الابتدا باية

بتبع

شئت بعد اجمع وهو راى ابن عصفور واختاره ابن هشام فى تعليقه واجاز
ابن كيسان ان تبدا باى الثلاثة شئت مع اجمع واكتع وابصع كما هو ظاهر كلامه
فى التسهيل فان قلت ما وجه هذا الترتيب قلت قال الرضى اعلم انك لو اردت
الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع
ثم اخواته من اكتع الى ابتع اما تقديم النفس والعين على الكل فلان
الاحاطة صفة النفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفاتها اولى واما
تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ
العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه فى قوله تع كل شى
هالك الا وجهه اى ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع
المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو
افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم
اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما
تقديم اكتع فى الصحيح على اخواته فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع منها لانه
من تكتع قولهم حول كتيع اى تام وهذا المعنى خلاف فيها انتهى واذا اردت
تاكيدين فاكثر فكل ما ذكرنا تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال
ابن برهان كل منها تاكيد لما قبله خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة
تنفرد النفس والعين عن الفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة قال
ابن هشام فى المغنى بعد ان ذكر انه يجب تجريد اجمع من ضمير المؤكد فى باب
التوكيد واما قولهم جا القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك
جمع على حد قولهم فرخ وافرخ والمعنى جاوا بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت
البا فيه زايدة مثلها فى قوله هن اوحد لم الصغار بعينه وكان يصح اسقا طها
انتهى وقال الرضى وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن بباء
زائدة تقول جا القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد به مع البا وبدونه

نحو ابنه عيبته وتعيبنه انتهى وقال النووي في التبيان قولهم باجمعهم بضم الميم
ويجوز فتحها لغتان مشهورتان اي جميعهم انتهى **باب البدل** **قوله**
البدل اعلم ان البدل لغة هو العوض قال تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها
واما في الاصطلاح فهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه
والمراد بالواسطة حرف من حروف العطف واعلم ان التسمية بالبدل بصرية
واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه
بالتكرير **قوله** البدل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه
سكت عن تبعيته له في الافراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها
هنا وفيه تفصيل اما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته
لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد الله
في قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا
والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة
من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وسيأتي ذلك في كلامه واما
الافراد والتذكير وفروعهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم
يمنع من التثنية والجمع مانع ككون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق او
قصد التفصيل كقوله : وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت : وان كان غيره من انواع البدل لم يلزم
موافقته فيها **قوله** وهو على اربعة اقسام اي صادق عليها **قوله** اي
بدل شيء من شيء هو مساو له في المعنى هو الذي تكون ذاته عين ذات المبدل
منه اي يكون المراد منهما شيئا واحدا وان تغاير مفهوماهما وان لم يكن ما
صدق واحد لانهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ما صدقهما
واحدا كزيد اخوك فان المراد منهما شخص واحد ويسمى بدل الكل لانه
كل المبدل منه فالاضافة بيانية والفرق بينه وبين عطف البيان ان

المقصود

المقصود بالذات في الكلام النسبة الى البدل والنسبة الى المبدل منه توطية
وتمهيد للنسبة الى البدل ومبالغة في الاسناد بخلاف عطف البيان فان المقصود
بالذات المعطوف عليه وانما قصد بالعطف توضيح المعطوف عليه وبيانه
والظاهر ان الاضافة في بدل الشي بيانية اي بدل هو الشي المبدل منه قوله
على المشهور مقابل المشهور قول السهيلي انه بدل البعض وبدل الاشتمال يرجعا
الى بدل الكل لان العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه
فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم تبينت ذلك
البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك
الاسم قوله اي بدل الجزء من كله اي بدل هو جزء المبدل منه ذكر الكل اولا
توطية وتمهيدا وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم
تكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو العين ابيني اذا جعلناه بدلا يكون بدل
الكل دون البعض لان ما صدق عليه ابيني هو عين ما صدق عليه
العين ويسمى بدل البعض لانه بدل بعض من المبدل منه فاصلا فنه
ايضا بيانية واعلم ان بعض الشي قد يراد به ما هو فرد منه كما يقال زيد
بعض الانسان وقد يراد به ما هو جزء له كما يقال اليد بعض زيد قوله
قليلا كان ذلك الجزء او كثيرا او مساويا للجزء الاخر مثال الاول اكلت الرغيف
ثلثه ومثال الثاني اكلت الرغيف ثلثيه ومثال الثالث اكلت الرغيف
نصفه قوله بدل الاشتمال سمي به لان المبدل منه مشتمل على البدل فاللام فيه
بمعنى اللام وهذا ظاهر على القول بان المبدل منه مشتمل على البدل واما
على القول بان المشتمل هو العامل او البدل فوجه تسميته بدل الاشتمال
دلالة اول الكلام بالاجمال على اخر الكلام فكان الاول بمنزلة مشتمل على الثاني
فانك اذا قلت اعجبني زيد مثلا ومعلوم ان ذات زيد لم يكن معجبا
فكانك قلت اعجبني شي من زيد وهذا المعنى شامل بالاجمال للعلم وغيره

وهذا الوجه في التسمية شامل لما اذا كان الاول مشتملا على الثاني كقوله تعالى
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد
ثوبه او لم يكن احدهما مشتملا على الآخر كقولك اعجبني زيد علمه **قوله** اشتمالا
بطريق الاجمال اي من حيث كونه دالا عليه ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى
النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجي بدله مبينا وملخصا
لما اجمل اولا فبدل الاشتمال هو الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة
بغير البعضية والجزئية اي لا يكون عينه ولا جزءه بل يكون بينهما علاقة
تامة تكون النسبة الى المتبوع منهما تحتمل عرفا النسبة الى البدل والى غيره
فيذكر البدل مبينا للمقصود من المبهم ومزيلا للايهام نحو سلب زيد ثوبه
فانه ينسب السلب الى زيد ويراد به سلب ما يتعلق به فخرج نحو ضربت زيدا
حماره فانه لا يقصد من ضرب زيد عرفا ضرب حماره وكذا نحو بني الامير عماله
فانه لا يحتمل عرفا الا البدل ولا يلزم ان لا تكون النسبة الى المتبوع صحيحة حقيقة
كما يفهم من كلام الفاضل الجامي فانه منتقض بنحو اكلت الخبز ورقه ورأيت زيدا
ثوبه او عمامته فانه من بدل الاشتمال هذا هو التحقيق الموافق لكلام المحققة
فهو بالاعتماد حقيق والله ولي التوفيق فخذه بالنواجذ ودع عنك ما قيل
او يقال وخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين وامر قومك يأخذوا باحسنها
قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف اي لا يشترط خصوص ذلك لا ان
ذلك يضر او لا يكفي بدليل يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه **قوله** بدل
الغلط توضيحه انه بدل تذكره بعد ذكر المتبوع غلطا عمدا او سهوا حتى ان
لذلك الغلط نحو اشتريت زيدا حماره واعلم ان الغلط اما لسبق اللسان
وهو لا يقع في فصيح الكلام او نسيان ونحوهما باطل وهو ايضا لا يصدر عن
روية وتفقه والثالث ان يوقع نفسه في الغلط عمدا ليتداركه لنكتة
او مبالغة او تذكر المبدل منه عمدا ثم يظهر انك غالط وهو كثير في الشعر

كقولك

كقولك هذه نجم بدر شمس منير وسمي غلطا لان ذكره بسبب الغلط قوله
كذا ذكره في التوضيح ذا في كذا اشارة الى قوله اي الخ والمقول المذكور وان كان
متحدا مع ما ذكره في التوضيح بالنوع الا انه يغايره بالشخص وهو ظاهر
وتلك المغايرة كافية في صحة التشبيه فلا يرد عليه ما يقال هذا بعينه عين
ما ذكره في التوضيح فكيف يصح التشبيه وهو يقتضي المغايرة قوله نحو قولك
جاء زيد اخوك اي نحو اخوك من مقولك الذي هو جاء زيد اخوك وقس على
ذلك نظايره قوله وسماه ابن مالك بالبدل المطابق قال في شرح الكافية
وذكر المطابقة اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى
بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزا وذلك غير مشروط
للاجماع على صحة البدلية في اسما الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر الى صراط
العزيز الحميد الله قوله نحو اكلت الرغيف ثلثه لو قيل اكلت الرغيف ثلثه وثلثه
وثلثه فالظاهر انه من بدل البعض ان قدر العطف متاخرا عن الابدال
ومن بدل الكل ان قدر العطف سابقا قوله ومنع المحققون دخول ال على كل
وبعض قال الجوهري كل وبعض معرفتان لم يجي عن العرب معرفا باللام لان
فيهما معنى الاضافة ونقل التلمساني عن ائمة النحو منع تعريفه بال لكن
جوزه الزمخشري فشاع في السنة المصنفين ومتاخري النحاة حيث استعملوا
في بحث البدل بدل الكل وبدل البعض كثيرا قوله واما في الفعل فقال الشاطبي
تجري فيه الاقسام الاربعة اسنده اليه اشعارا بعدم الدخول في عهدته ولذلك
قال بعد ذلك والدرك عليه ويشترط في بدل الفعل من الفعل كما قال الرضي
ان يكون الثاني راجح البيان كيلق اثاما مع يضاعف له العذاب فان ساواه
كان تاكيدا لا بدلا نحو تنصر تنصر انصرك ولا اعرف له شاهدا ويشترط
ايضا ان يكون بينهما ملابسة ومناسبة فلو قال من يستعن بنا لا يعن ومن
يستعن بنا نقبل لم يجز البدل قوله يلق اثاما اي جزاء اثم او اثاما باضمار

الجزا وقرى اياما اى شدايد يقال يوم ذو ايام اى صعب قوله يضاعف له العذا
بدل من يلق لانه فى معناه كقوله متى تاتنا تلمم بنا فى ديارنا تجد
حطبا جزلا ونارا تاججا وبعضهم مثل ابدل الكل بالبيت ومثل بالاية
لبدل الاشتمال وقرا ابو بكر برفع يضاعف على الاستيناف او الحال قوله
فان معنى مضاعفة العذاب هو لقى الاثام مثاله فى البيضاوى واعلم
ان ابدال الفعل من الفعل بدل كل متفق عليه كما فى البسيط ومثال بدل
البعض من الكل نفاه جمع منهم السيوطى مدعيا عدم الخلاف فيه فقال لا ابدال
بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض منهم انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى
واقول ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض نحو الاسم كذلك وان اراد ان معناه
لا يتبعض فهو متصور فى معنى الفعل اى الحدث بلا شبهة قوله يسجد
بدل من تصلى بدل بعض من كل لان السجود بعض الصلاة قوله ومثال
بدل الاشتمال قوله ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجى طائعا
قائله الراجز قاله فى شخص تقاعد عن مبايعة الملك وان تبايعا اسم ان
وخبرها على وهو مقدم من تاخير ولفظ الله منصوب بنزع الخافض وهو
واو القسم والشاهد فى تؤخذ حيث نصب لانه بدل من تبايعا ولم يذكر المبان
عليه وكرها منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اى اخذا كرها او على الحال
اى كارها وفى البيت نفسه وهى ان الفعل ينصب بثلاثة اشيا بالحرف والبدل
والعطف وقد اجتمعت الثلاثة فيه وما ذكره من ان بدل الاشتمال يكون فى
الفعل هو الصحيح قوله وبدل الغلط ان تاتنا تسالنا نعطك قال فى
البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه والشاهد
فى تسالنا حيث جزم لانه بدل من تاتنا قوله حاصلة من ضرب اربعة
فى ستة عشر اى من ضرب اربعة وهى بدل الشى وبدل البعض وبدل
الاشتمال وبدل الغلط فى ستة عشر قوله او مختلفاهما اى يكون الاول

نكرة

نكرة والاخر معرفة وبالعكس واذا كانت النكرة مبدلة من معرفة فنعت
تلك النكرة واجب عند ابن الحاجب كما صرح به في بعض تصانيفه لئلا
يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان وافقه بصفة تكون
كالجابر لما فيه من نقص النكارة وقال غيره ان الاولى ذكر الصفة قال
الشيخ الرضي وذلك الوجوب انما هو في بدل الكل وقال ابو علي الحق انه
يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس
في المبدل منه لقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم ا
لوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي
بالتقديس وان لم تفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما
بعد التفسير كمررت بزيد رجل ولا فائدة فيه قوله فهذه اربعة وستون ا
امثلة المعرفتين في الاقسام الاربعة للبدل لجاءني زيد اخوك وضربت زيدا
راسه وسلب زيد ثوبه ورايت زيدا الحمار وامثلة النكرتين في هذه
الاقسام جاءني شخص رجل صالح وضربت رجلا راسا له وسلب له رجل ثوب
له ورايت رجلا حمارا وامثلة المختلفين في هذه الاقسام مررت بزيد اخ له وبرجل
اخيك وبزيد راس له وبرجل راسه وبزيد علم له وبرجل علمه وبزيد
حمار وبرجل الحمار وامثلة المظهرين في هذه الاقسام ما تقدم وامثلة
المضمرين في هذه الاقسام ضربته اياه وراس زيد ضربته اياه بان يكون
ضمير ضربته راجعا الى زيد وضمير اياه الى الراس وعلم زيد اعجبني هو بان
يكون فاعل اعجبني راجعا الى زيد وضمير هو راجعا الى علمه ورايته اياه
فيما اذا سبق ذكر زيد وحمار ويكون الضمير الاول راجعا الى زيد والثاني
الى الحمار وامثلة المختلفين في بدل الكل اخوك لقيته زيدا اياه واخوك لقيته
زيدا والاخ هو زيد وفي بدل البعض وكسرته يد زيد وقطعت زيدا
اياها وزيد قطعته يده وفي بدل الاشتمال كرهت جهالة زيد والغضب

اسم للباطل م

زيدا اباها وزيد كرهته جهالته وفي بدل الغلط كرهت زيدا اباها مع تقدم
ذكر الدابة وزيد كرهته الدابة **قوله** فهذه اربعة وستون اي قسما
وهذا باعتبار الامكان واما باعتبار الوقوع فهي اقل **قوله** وتفاصيلها
من الجواز والامتناع مذكور في المطولات التفاصيل جمع تفصيل وهو التبيين
وقطع بعض الامور عن بعض ويطلق على المفصل ويجمع باعتباره اي التبيينات
او المبينات وحاصله انه يبدل الظاهر من الظاهر ولا يبدل المضمر من
المضمر ونحو قمت انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا وكذلك نحو رايتك
اياك عند الكوفيين وابن مالك وكذلك لا يبدل مضمر من ظاهر اذ لم يسمع
رايت زيدا اياه واما ابدال الظاهر من المضمر فلا يخلو اما ان يكون الضمير
لغايب او لحاضر ان كان لغايب جاز مطلقا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
في احد الاوجه وان كان لحاضر متكلم او مخاطب جاز بشرط ان يكون بدل
بعض نحو اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي او بدل اشتمال نحو اعجبتني
علمك واعجبتك علمي او بدل غلط نحو ركبتك الحمار وركبتني الحمار او بدل
كل مفيد للاحاطة نحو يكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وان لم يفد معنى
الاحاطة نحو ضربته زيدا ففيه مذاهب احدها المنع وهو مذهب جمهور
البصريين والشارح رحمه الله تعالى ترك هذا التفصيل روما للاختصار
وانما ذكرناه نحن لان التنبيه عليه يوجب للنفس تشوقا اليه فاذا لم يذكر
كان في النفس شي من التحسر على فوات ذلك **باب منصوبات**
قوله المنصوبات يجري فيه ما تقدم في المرفوعات فلا نعيده **قوله**
خمسة عشر كذا في النسخ التي رايناها والموجود في الكتاب اربعة عشر
فلعل المراد المنصوبات خمسة عشر في تعدي ثم لم يذكر الخامس عشر نسيانا
ويمكن ان يقال على بعد انه عد المخفوض بالحرف منصوبا وان كان
بواسطة **قوله** على سبيل الاجمال والتعداد اي على سبيل وصفه هي للاجمال

والتعداد

والتعداد والاجمال من اجمل الحساب اذا رده الى الجملة واجمل الامر ابهم
والجمل لغة هو المجموع وجملة الشي معنى مجموعه من الجمل بالفتح وهو
الخلط والجمع والمشهور اطلاق الاجمال والجمل مقابله التفصيل والمفصل
والظاهر ان عطف التعداد على الاجمال تفسيري **قوله** نحو ضربت
زيدا اى نحو زيدا من قولك ضربت زيدا وقس على ذلك نظايره **قوله**
والمصدر اعلم ان المصدر مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد هنا
وبين اسم الحدث الجارى على فعله اى المشتمل على حروف فعله **قوله**
النافية للجنس اى لصفته وحكمه واسناد النفى اليها مجاز من اسناد ما
للشى الى الته **قوله** فى بعض احواله قيد به لما سياتى من انه يكون منصو با
وغيره **قوله** نحو خشيتك قراة للعلم التمثيل بذلك للمفعول من اجله مبنى على انه
لا يشترط فيه ان يكون قلبيا اى قايما معناه بالقلب وسياتى ما فيه **قوله**
لتقدم ذكرها فى المرفوعات يرد عليه انه لو كان ما ذكر علة للاسقاط لا سقط
خبر كان واخواتها والتابع لتقدم ذكرها فى المرفوعات فليتامل **قوله**
ولكونهما داخلين فى قسم المفعول به يرد عليه انه لم يسقط المنادى مع دخوله
فى قسم المفعول به وكان للمنادى احكاما تخصه لمفعولى ظننت واخواتها
احكاما تخصها **قوله** والهاء من المفعول به تعود على ال الموصولة فى المفعول
اى الذى يفعل به فعل اى يقابل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا
قال تعالى وما ادرى ما يفعل بى ولا بكم وكذا الضمير فى المفعول فيه وله ومعه
واقرب من ذلك ما قاله اسنا ذشيخنا من ان مثال هذه العبارة كالمحكوم عليه
والاسناد اليه والمفعول فيه لعلية الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضى الضمير من حجا
هذا وقد يقال ان كلام الشيخ لا ينافى كلام الاستاذ بان يكون مراده انه عايد
فى الاصل على ال الموصولة فان الجار والمجرور كان فى الاصل نايب الفاعل
لقوله المفعول لان معناه الذى فعل به وصار الان جزء الاسم المصطلح عليه

والضمير المجرور عايد في الاصل الى ال الموصولة في المفعول وكذا المفعول فيه والمفعول
له والمفعول معه وينبغي ان تكون الباء في به للالصاق اى الذى الصق الفعل به
او للمقابلة كما قال الرضى **قوله** وحنوما المجازية لم يذكره المص ولا الشارح
في التفصيل الاتى **قوله** وستمر بك في ابواب متعددة بابا بابا هذا مثل
علمته النحو بابا بابا قال البدر الدماميني ولم تزل الطلبة يستشكلون
ذلك والمنقول عن ابن جنى تخريجه على ان الثانى منصوب على انه صفة
للاول يريد على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اى بابا قبل هذا وهذا
لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم ببعد اى بابا بعد باب وهذا لا يشمل
الباب الاول والقصد حصول الابواب كلها وقد يقدر بمفارق اى بابا مفارقا
باب يعني انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا
لا يخرج شئ من الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثانى على انه
توكيد والاول بمعنى مرتبا فان **قيل** فلم لم يذكر الثانى مع انه
مؤكد قلنا لان ذكره امارة على المعنى الذى قصد بالاول ورب شئ
لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض انتهى والمختار في ذلك ان الاسمين منصوبان
بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر الرمان حلو حامض
قوله على ترتيبها في التعداد اى العد لعل مراده التعداد في التفصيل
لا التعداد السابق لان اسم لا فيه مذكور قبل المستثنى وفي التفصيل الاتى
بعد المستثنى **باب المفعول به** **قوله** المفعول به بدا به لانه
احوج الى الاعراب لانه الذى يلتبس بالفاعل ولانه اكثر استعمالا **قوله**
هو الاسم لا بنا فيه قوله الذى يقع بما ى عليه فعل الفاعل لان الذى يقع
عليه فعل الفاعل المعنى لا اللفظ اما لانهم يجرون صفات المدلولات
المطابقية على الالفاظ الدالة عليها واما لانه يقدر مضاف بين الباء
والهاء اى بمعناه **قوله** المنصوب اى بواحد من اربعة الفعل المتعدى

وورد

وورث سليمان داود فلما جاء سليمان ووصفه نحو ان الله بالغ امره ومصدر
نحو ولولا دفع الله الناس وانتم فعله وكونه مذكورا هو الاصل كما في هذه
الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل قالي او حالي فالاول نحو قالوا
خيرا اي انزل ربنا خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن
تاهب لسفر مكة باضمار تريد ولمن سدد سهما القرطاس باضمار
تصيب وابهم المص رحمه الله تعالى الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال
في ناصبه والصحيح ان ناصبه الفعل او شبهه بناء على انه به يتقوم المعنى
المقتضي للنصب اي المفعولية قوله اي عليه اشارة الى ان الباء بمعنى على
المراد الذي يقع على مسماه او عليه نفسه لئلا يخرج نحو قلت زيد وقلت
زيد قائم قوله الفعل فان قيل يخرج هذا الحد بعض افراد المفعول
به نحو ما ضربت زيدا فان زيدا مفعول به ولم يقع عليه الفعل بل نفي
عنه قلت معنى قوله الذي يقع به الفعل الذي يتعلق به الفعل تعلق
الفعل
الوقوع عليه بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل
المضروب ونحو ذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو
ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع
عليه فتامل وليس المراد بالوقوع عليه المباشرة ولولا هذا التفسير
لخرج ايضا منه نحو اردت السفر وبهذا التفسير ايضا يندفع ما قيل في
تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم والثاني في باب اعلم لطرد اذ
العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فتامل وخرج بالتعريف المفاعيل
الاربعة الباقية اما المفعول فيه فلان الفعل يقع فيه لا عليه واما المفعول
له فلان الفعل يقع لاجله لا عليه واما المفعول معه فلان الفعل يقع معه
لا عليه واما المفعول المطلق فلانه نفس الفعل الواقع وجعل المفعول به
الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التاثير بناء على انهم لا يميزون

بينهما ولذا حكموا بان المفعول المطلق هو المصدر **قوله** كضربت زيدا فال
في المحصول الضرب امساس جسم لجسم حيواني لعنف قال القرافي في شرحه
الظاهر انه لا يشترط في المضروب ان يكون حيوانا لقوله تعالى اضرب
بعصاك البحر وفي الاية الاخرى ان اضرب بعصاك الحجر الظاهر ان هذا
حقيقة والاصل عدم المجاز **قوله** من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس
لما تقدم ذكره والمراد بنحو زيد والفرس كل اسم ليس بضمير **قوله** قسم
متصل اي بعامله وقسم منفصل اي من عامله **قوله** هو الذي لا يتقدم
على عامله ولا يفصل بينه وبينه بالا اي هو الذي لا يصح لغة عند الفصحا
ان يتقدم على عامله ولا ان يفصل بينه وبين عامله بالا وسواء المتصل من
حيث هو لا المتصل الذي هو قسم من الضمير المفعول والالزم انتفا من
التعريف المذكور للمتصل بالمتصل المرفوع بارزا كان او مستترا لا ينفا
لا فائدة في الجمع بين قوله لا يتقدم على عامله وبين قوله ولا يفصل
بينه وبينه بالا اي في الاختبار الا زيادة الايضاح لانه يلزم من احدهما
الاخر لانا نقول ممنوع بل فائدته بيان حكم المنفصل ولو اقتصر
على احدهما لم يعلم منه الاخر **قوله** ضربك قال الرضي وبعض
العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصل بها الضمير الفا وبكاف المونث
يا كما حكاه سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالها نحو
اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي قد تلحق الالف بتا المونث مع الها
لو سبتيه **قوله** ضربكم اعلم ان في الميم من نحو ضربتم ضر
موبهم ضربهم اربع لغات احسنها السكون ويقابله الضم باشباع وبالا
والضم بلا همزة قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متصل
فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه
ويونس نحو ضربتموه ومنه انلزمكموها وقرئ انلزمكمها بالسكون

ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها غالبا والاصل في ضمير الجمع
الاشباع بالواو كما اشبع ضمير التثنية بالالف وانما ترك للتخفيف تن
قوله فالها ضمير المفعول به الخ ما ذكره من ان الضمير هو الها وحدها
هو الصحيح كما قال ابو حيان ان الالف زايدة تقوية لحركة الها لما تحركت بالفتح
للفرق بين المذكر والمونث وقال قوم ان الضمير مجموع الها والالف
وبه جزم ابن مالك وادعى السيرافي انه لا خلاف فيه للزوم الالف
سوا اتصلت بضمير نحو اعطيتها ام لا وقد اجاز قوم حذفها في الوقف
وحملوا عليه والكرامة ذات اكرمكم الله به وتنهيت نفسي بعد ما كدت
افعله اي بها وافعلها **قوله** هو الصحيح قدمنا ان الصحيح عند
ابن مالك وقوم مجموع الها والالف وادعى السيرافي انه لا خلاف فيه
قوله ولا تقع الكاف والها المتصلتين في موضع رفع اصلا كان
المراد في موضع رفع فقط من غير استعارة فلا يرد انهما قد يقعان فاعلا
للمصدر نحو اعجبني ضربك زيدا وضربه عمرا لانهما في محل جر ايضا
ولا انهما قد يقعان في موضع رفع بعد لولا الامتناعية في قول بعضهم
لولاي ولولاك ولولاه قال في المغني في ابحاث لولا واذا ولي لولا
مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا
لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة
للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشي
وموضع المجرور بها رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش
الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع
كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ومثل الكاف والها فيما ذكره
يا المتكلم فكان ينبغي له ذكرها معهما **قوله** وهو الذي يتقدم على عامله
او يقع بعد الا او ما في معناها اي هو الذي يصح لغة عند الفصحا ان

ان يتقدم على عامله او يقع بعد الا او في معناها في الاختيار فالضمير في ضربتهم
المنفصل منه لغة ذلك بخلاف الضمير في هم ضربوا فانه يصح فيه لغة ذلك وهذا ان قلنا ان الضمير في نحو ضربتهم مجموع الهاء والميم واما ان
قلنا ان الضمير الغائب هو الهاء فقط والحروف اللاحقة لها ليست منه
بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يترك لكونه حرفا واحدا
من العامل بمنزلة الجزء منه فامتنع تقدمه ووقوعه بعد ما ذكر في غاية
الظهور بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير
في ضربتهم الهاء فقط وفي هم ضربوا كلمة هم وجميع ذلك نص الرضي عليه
وغيره وكذا السم كما علمته والذي بمعنى الاسما فان قلت لا فايدة في الجمع
بين التقدم على العامل والوقوع بعد ما ذكر الا زيادة الايضاح لانه يلزم
من احدهما الاخر قلت ممنوع بل فايدته بيان حكم المنفصل ولو اقتصر
على احدهما لم يعلم منه الاخر فليتأمل **قوله** اباي قال الرضي وقد
تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء انتهى وفي سبع لغات قرئ بها تشديد
الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها مكسورة ومفتوحة فهذه ثمانية يسقط
منها فتح الهمزة مع التشديد والتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور **قوله**
والكاف والميم والالف علامة المثنى الذي يظهر ان علامة المثنى الميم
والالف فقط واما الكاف فعلامة المخاطب وقد يقال مراده
ان الكاف والميم والالف علامة المثنى المخاطب فلا ينافي ما ذكرنا ويجري
نظير ذلك في نظايره الاتية فلا تغفل وفي كلامه فيما ياتي التصريح بما
ذكرنا **قوله** وما ذكرناه الخ ما ذكره مذهب سيبويه وجماعة واختاره
الفارسي وعزاه في الكشاف الى الاخفش والمحققين وهو المختار عند
ابي حيان وهو الذي صححه اصحابنا وشيوخنا فاللواحق حروف لا محل لها
من الاعراب **باب المصدر قوله** المنصوب على المفعول المطلق اعلم ان المصدر

باب المصدر قوله

بين

الحادي ع

بين المفعول المطلق وبين اسم الحدث الجاري على فعله اي المشتمل على حروف
فعله فبين بقوله المنصوب على المفعول المطلق ان المراد به المعنى الاول
قوله هو الذي يجئ الخ ليس مراده به تعريف حقيقته وانما مراده به الايضاح
على حسب ما جرى في عرفهم من تقديم الماضي وتاخير المضارع عنه والتثليث
بالمصدر والا فلا يبعد ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي واشار بقوله حال كونه
الى ان ثالثا حال وسمي مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت
ضربا فالضرب مفعول لانه ليس الشئ الذي فعلته بخلاف ضربت زيدا فان
زيدا ليس الشئ الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي
مفعولا به وكذا سائر المفاعيل ولكن جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول
مطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه
وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك
اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق قوله وهو قسمان لفظي ومعنوي مبني
على مذهب من يقول ان جلوسا من قعدت جلوسا منصوب بقعد وسيأتي
بابه قوله في حروفه الاصول ومعناه التقييد بذلك ليدخل والله انبتكم
من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا وسيأتي بابه قوله بحروف فعل هي
حروف فعلا بعينها اي نوعها وليس المراد بها الشخص لانه يستحيل حصول له
يجلس بعامل او بحروف فعل مثل حروف فعلا بعينها اذ يبون عنها ما لا يتصور
لان الشخص لا يوجد بعينه بمحلين قوله نحو جلست قعودا المثال المذكور انما
يصح بناء على ان الجلوس والقعود بمعنى واحد كما ذكره الشارح وفي شرح المصابيح
ان القعود من الاضطجاع والجلوس من القيام انتهى وعكسه بعضهم بان القعود
هو الانتقال من العلو الى السفل والقيام الانتقال من السفل الى العلو قوله
بحروف جلس الجيم واللام والسين الاخبار عن حروف جلس بانها الجيم
واللام والسين كالاخبار في زيد قائم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمى

حروفه وهو جنة وله كالاخبار في زيد قائم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمى
ونسة هو مسمى الجيم واللام والسين او يقال هو على تقدير مضاف محذوف اي
مسمى الجيم واللام والسين وقس عليه ما بعده قوله انما يستثنى اي يبانيه وينصو
قوله على مذهب المازني الخ يشير بذلك الى الخلاف فيما اذا كان المصدر غير
ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق كما مثل به ومذهب سيبويه انه منصوب
بفعله المقدر اي قعدت وجلست جلوسا وكذا مذهبه ايضا فيما اذا كان المصدر
ملاقيا للفعل المذكور في الاشتقاق نحو وتبتل اليه تبتيلا ونحو والله انبتكم
من الارض نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل
الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة

باب ظرف الزمان

اليه وظرف المكان في عطف ظرف
المكان على ظرف الزمان اشارة الى ان ظرف الزمان اصل بالقياس الى
ظرف المكان لشدة احتياج الفعل اليه قوله هو اسم الزمان مراده باسم
الزمان ما دل على الزمان ولو حكما فيدخل في ذلك اسم العين والمصدر اذا
انتصبا على الظرفية نحو لا اكلمك القارظين او خفوق النجم لانهما في حكم
الزمان من حيث انه حذف اسم الزمان واقيم مقامه في الاعراب فاندفع
ما يقال من ان التعريف لا يتناول ذلك قوله باللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه فان قيل هذا يخرج بعض افراد المحدود نحو ما صمت يوم
الخميس فانه لم ينصب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بل باللفظ الدال
على المعنى الذي نفي وقوعه فيه قلت معنى قوله باللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه باللفظ الذي تعلق به اللفظ الذي دل على المعنى الواقع فيه تعلق هو
بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة في كل الصور
فيه وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو
ما صمت يوم الخميس فانه وان لم يكن دالا على المعنى الواقع فيه لكن تعلق

وعمل فيه

ويعمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه ظرفيا مثل قوله بتقدير معنى في وذلك بان يكون
مذكور الواقع فيه من فعل او شبهه وخرج به مثل شهدت يوم الجمعة فان يوم
الجمعة فيه لم يذكر لاجل امر وقع فيه وان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
وانما ذكر لاجل انه وقع عليه الشهود فهو مفعول به لا مفعول فيه واحترز
بقوله بتقدير في عن التصريح بها فان اللفظ بها يوجب الجر وخرج من التعريف
نحو وترغبون ان تنكحوهن اذ المقدر في فانه ليس باسم زمان ونحو يخافون
يوما فانه ليس بمعنى في فانتصابه على المفعول به قوله على الظرفية اعلم ان
الظرفية التي هي بمعنى في كون الشي بحيث يستقر فيه شي اخر وكون الشي
زمانا او مكانا للشي قوله سوا فيه المبهم والمختص المراد بالمبهم ما دل على
زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص
ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت
يوم الجمعة او بال كسرت اليوم ووافقت العام او بالاضافة كجئت زمن الشتا
ويوم قدوم زيد او غير معلوم وهو النكرة كسرت يوما او يومين او
اسبوعا او وقتا طويلا وقال الرضي والمبهم من الزمان هو الذي لا حد
له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت
منه ما له نهاية تحصره سوا كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم
الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان انتهى قوله اجيئك يوم الجمعة سحرا
او سحر يوم الجمعة ان قلت يلزم عمل اجيئك في ظرفين متضادين وذلك
باطل قطعا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقد قالوا اما
عمل عامل واحد في زمان زمان لم يتضادا اجاز قال في المغني ويعمل
العامل في ظرفي زمان كثيرا اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيك يوم
الجمعة سحرا وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحرا برفع الاول ونصب
الثاني نص عليه سيبويه قال السمين يريد هنا بالاعم من الاخر الشامل

له ولغيره شمول الكل لجزئيه او الكلي لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل
ماصدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك وفي شرح
المغني للدماميني السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم مابين طلوع
الشمس وغروبها او مابين الفجر والمغرب فليس شي منهما يصادق على شي من
الاخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه انتهى
واقول قوله اللهم الخ يقتضي ان سحر بمعنى اول الفجر ليس مباينا لليوم الجمعة
وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق
كل منهما على شي مما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق
سحر على شي من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شي من افراد سحر غايته
الامر ان ماصدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان
المراد سحر يوم الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ماصدق عليه جزء مما
صدق عليه يوم الجمعة فليتامل الى هذا كلام السمني رحمه الله تع قوله
وهو الزمان المستقبل الخ قال الراغب في مفرداته الابد عبارة عن مدة
الزمان الممتد الذي لا يتجزى كما يتجزى الزمان وذلك انه يقال زمان
كذا ولا يقال ابد كذا وكان حقه ان لا يثنى ولا يجمع اذ لا يتصور حصول
ابد اخر يضم اليه فيثنى ولكن قد قيل اباد وذلك على حسب تخصيصه في
بعض ما يتناوله كتخصيص اسم الجنس في بعضه ثم يثنى ويجمع على انه ذكر بعض
الناس ان ابادا مولد وليس من كلام العرب العرباء انتهى وفي الارتشاف ولا
تقول ماصحبتك ابدا انتهى قوله وهو ظرف لزمن مستقبل قوله امد الداهر
الداهر الذي يبقى على وجه الارض فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر قوله
وما اشبه ذلك تقدم الكلام على نظيره في باب معرفة علامات الاعراب فلا
تغفل قوله واعلم ان هذه الامثلة الخ قال الرضي المراد بغير المتصرف
من الظروف مالم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى

بالى

بالى وحتى ايضا وبحر ابن بالى ايضا مع عدم تصرفها ومن الداخلة على الظروف
غير المتصرفة اكثرها بمعنى فى نحو جيت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك
حجاب واما جيت من عندك وهب لى من لدنك فلابتدا الغاية والمتصرف
من الظروف مالم يلزم انتصابه بمعنى فى او انجراره بمن انتهى ما اردناه منه
والمراد انه فى حال نصبه على الظرفية يوصف بانه ظرف متصرف او غير متصرف
لظهور انه اذا خرج عنها لا يكون ظرفا فضلا عن كونه ظرفا متصرفا او غير
متصرف لان الظرف على تضمن معنى فى وهو فى حال غير نصبه ليس كذلك
وقال ابو حيان فى شرح التسهيل التصرف فى الاسما ان يستعمل بوجوه
الاعراب فيكون مبتدا ومفعولا ومضافا اليه ويقابله ان يقتصر فيه على
بعض الاعراب كاقتصار ايمن على الابتدا وسبحان على المصدرية وعندك فى
على الظرف ونحو ذلك والتصرف فى الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلا
زمانه نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشلوبين فى شرح الجزولية
والاعلم فى شرح الجمل التصرف وعدمه فى عبارات النحويين يقال على ثلاثة
معان فمرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به اختلاف الابنية لاختلا ف
الازمنة وهو المختص بالافعال ومرة يقال متصرف وغير متصرف ه
ويراد به الظرف الذى يستعمل مفعولا فيه وغيره واذا ارادوا الظرف الذى
لا يستعمل الا منصوبا على انه مفعول فيه خاصة او مخفوضا مع ذلك
بمن قالوا فيه غير متصرف ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به
ما يتصرف ذاته ومادته على ابنية مختلفة كضارب وقاسم واما ما لا يكون
كذلك كاسم الاشارة قوله اذا كان ظرفا اليوم بعينه اى اسما لسحر يوم
بعينه او اسما الوقت بعينه لان اليوم قد يطلق بمعنى الوقت قوله
نحو غدوة وبكرة علمين فان قلت قوله نحو غدوة وبكرة علمين يشعر
بان ثم غيرهما فما هو قلت شعبان ورمضان من هذا القبيل وقد ذهل

المرادي في شرح التسهيل عن ذلك وقال لا نظير لهما وعدوه مما بني صلاة
الغداة وطلوع الشمس والجمع غدا وبكرة للباكر **قوله** المبهم فسر بعض النحاة
المبهم بالجهات الست التي ليست لها حد ونهاية معينة نحو فوق وتحت وقدام
وخلف ويمين ويسار وحمل على المبهم المذكور لفظ عند ولدى وشبههما فانه
لابهامهما نوع ابهام وحمل لفظ مكان لكثرة وقوعه في الكلام فالتحقيق فيه
مطلوب فقوله المبهم اي حقيقة او حكما ولا يجوز جلست الدار والمسجد والبيت
لان هذه الظروف غير مبهمة ولا محمولة عليه وفسر بعض اخر من النحاة المبهم
بما كان له اسم بسبب امر لم يدخل في المسمى وعلى هذا التفسير تكون الجهات
الست وعند ولدى والمكان والفرسخ والميل ونظايرها كلها مبهمات
فان اسماءها بسبب امر لم يدخل في مسمياتها بخلاف البيت والمسجد والدار
والبلد والمدينة فان اسماءها لامر داخل في مسماها قال الرضي ويستثنى
من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد
جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال
زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار
وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه انتهى **قوله** باللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه اي باللفظ الذي تعلق به تعلق اللفظ الدال على المعنى الواقع
فيه بان تطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة في
وذلك اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي نحو ما جلست امام
زيد فانه وان لم يكن دالا على المعنى الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه
مثل تعلقه بما وقع فيه فليتامل **قوله** الدالة على الظرفية تقدم بيان
معنى الظرفية واعلم انه خرج عن التعريف نحو وترغبون ان
تنكحوهن اذا قدر في فانه ليس باسم زمان ولا مكان ونحو جئا قراب
يوما ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته فانها ليست بمعنى في فانتصاب

الا ولبن على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوف لان افعل التفضيل لا ينصب
المفعول به اجماعا قوله وعند وهو لما قرب من المكان عبارة ابن هشام
في شرح بانت سعاد عند اسم لمكان حاضرا وقريب فالاول نحو فلما راه
مستقرا عنده والثاني ولقد راه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة
الماوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو قال الذي عنده علم من
الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا وقد تفتح فاؤه وقد تضم ولا تقع الا
منصوبة على الظرفية او مخفوضة بمن وعنها العز الحريري بقوله وما ينصب
ابدا على الظرف ولا يخفضه سوى الحرب وقول العامة ذهبت الى عنده
لحن انتهى وقد ترد للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى قوله
ومع وهو اسم لمكان الاجتماع قال ابن هشام لمع ثلاث معان احدها
موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه
نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وهي من الظروف العادمة
التصرف ويدل على اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول من عليها في
قولهم ذهب من معه وقرئ هذا ذكر من معي

باب الحال

قوله الحال اعلم ان الحال يذكر ويؤنث وهو الافصح يقال حال حسنة
وحال حسن وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة لو ان في القوم حاتما • على جوده لضن بالماء حاتم

والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة
واشتقاقها من التحول وهو الانتقال قوله هو الاسم ان قلت يرد عليه
ان الحال قد يقع جارا ومجرورا وقد تقع جملة وليس شيء من ذلك باسم
قلت الجملة الواقعة حالا اسم تاويلا لانها واقعة موقع المفرد لان لها
محلا من الاعراب والجار والمجرور اذا وقع حالا فالحال متعلقه وهو اما
اسم حقيقة او تاويلا قوله الفضلة المراد بالفضلة هنا ما ليس جزأ

من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى
فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وانتم سكارى من قوله تعالى لا تقربوا
الصلاة وانتم سكارى ولاعبين من قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض
وما بينهما لاعبين وانما يستغنى الكلام عن الكلام الحال فى ذلك وخرج بذكر
الفضلة الخبر فى نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان اسما مبينا للهيئة
فهو عمدة لا فضلة قوله المنصوب بالفعل وشبهه ان قلت فى هذا الحد
نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد الماخوذ
فيه الحكم فجا الدور فالجواب انا لا نسلم ان تصور النصب الذى هو الحكم
فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لان النصب لا ينحصر فى الحال فلا يتوقف
فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره
على تصور الحال الا ان الماخوذ فى التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق
ولو سلم فيكفى فى الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامل والمراد بشبهه
ههنا ما يعمل عمل الفعل ويشاركه فى الحروف الاصلية كاسم الفاعل
والمصدر مثلا او ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه فى الحروف الاصلية
كالظرف واسم الاشارة قوله المفسر لما انبهم من الهيات اى الصفات
قال ابن هشام فى حواشى التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة
المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما
وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه
مثل جا زيد والشمس طالعة وجا زيد وعمرو جالس انتهى واجيب
بانهما جا فى معنى مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التاويل
لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة وخرج بذكر المفسر لما انبهم من
الهيات اى المقصود منه بالذات تفسير ما انبهم من الهيات التمييز فى
نحو لله دره فارسا والنعت فى نحو رايت رجلا راكبا فان فارسا وراكبا

وان

وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مقصودين بالذات لذلك **قوله** ما
من الفاعل نصا نحو جاء زيد راكبا فان راكبا بين هيئة الفاعل الذي هو
زيد اي صدر المجيء منه حال كونه راكبا فدلت على الحال الثابتة له حين
صدور الفعل عنه **قوله** ومن المفعول نصا نحو ركبت الفرس مسرجا
فان مسرجا بين هيئة المفعول اي وقع الركوب عليه حال كونه مسرجا
ومن المفعول المنادى ومجيء الحال منه على الاصح نحو يا ربنا منعما ونحو من
المفعول معه ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا اي احدثت
الضرب حال كونه شديدا **قوله** ومحتملة لان تكون من الفاعل والمفعول
نحو لقيت عبد الله راكبا مثله في المغني حيث قال من الحال ما يحتمل كونه من
الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين
كافة **قوله** ولا تجيء الحال من المبتدا هو الصحيح وجوز سيبويه مجيء الحال من
المبتدا وصححه ابن مالك وتجيء من الخبر نحو هذا زيد قائما وفي مجيئها من
اسم كان خلاف **قوله** ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قال الزمخشري
هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب في عرض المغتاب على افظع وجه
وافحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها
جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصوفا بالمحبة ومنها اسناد الفعل
الى احدكم والاشعار بان احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم
يقتصر على تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان حتى جعله ميتا وقال
الرماني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها
العقل وهو احق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل فان قيل
ما العامل في الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف غير عامل قلت
قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند التكلم على قوله تعالى ان اتبع
ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز

ذلك اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه
مثل له اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف رايت
غلام هند قايمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما
فيها من معنى الحال المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا
والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور
واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف
نفسه هذا كلامه **قوله** والغالب ان تكون الحال الا مشتقة منتقلة اى وصفا
غير ثابت ماخوذ من فعل مستعمل وانما كان الغالب فيها ان تكون منتقلة
فلا يقال جاء زيد طويلا او ابيض لعدم الفايدة فيه وانما كان الغالب فيها
ان تكون مشتقة لا جامدة لانها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك
لا بد ان يكون مشتقا او مؤولا بالمشتق نحو مررت بقاع عرفج اى خشن
وبناقة علاة اى قوية وكقول الشاعر
فلولا الله والمهر المفدى • لرحت وانت غربال الاهاب •
اى ممزق الجلد **قوله** ولا يكون الحال الا نكرة وذلك لان الغرض من الحال
انه يبين هيئة الفاعل او المفعول به او الخبر او المبتدا على مذهب سيبويه
كما في نحو جاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا وهو الحق مصدقا وكان ذلك
البيان حاصلا بالنكرة التزموا تنكير الحال احترازا عن العبث والزيادة
لا لغرض وعلل ذلك ايضا بان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال وحق الخبر
ان يكون نكرة **قوله** ولا يكون الا بعد تمام الكلام اى الاصل فيه ذلك يعني
ان يتاخر عن صاحبه لان الحال في الحقيقة خبر عن صاحبها وحق الخبران
يتاخر وقد تاتي الحال قبل تمام الكلام بان تتقدم على صاحبها لان
المراد بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال وقد يقال ان المص استعمل لفظة
بعد في حقيقتها ومجازها لانها في التاخر بعدية حقيقية وفي التقدم بعدية

تقديرية

تقديريه من حيث الرتبة لان رتبة الحال متاخرة عن رتبة صاحبها فلا يكون
ذلك خارجا من كلام المصـ **قوله** ولا يكون صاحبها الا معرفة يعني الاصل
فيه ذلك لانه محكوم عليه بالحال لحقيقة والاصل في المحكوم عليه التعريف
كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث
المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها في
جميع الاحوال اذ في جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها
في بعض الاحوال وفي جعلها صفة لا مخالفة اذ الصفة على وفق الموصوف
في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخولا
في حد المناسبة وما ذكره من انه لا يكون صاحبها الا معرفة هو راى
الجمهور واما سيبويه فجوزه نكرة قياسا بلا شرط واستثنى من هذه المسائل
ذكرناها في الاصل **قوله** ومن تكلف التنكير اي صورة **قوله** معرفة
اي صورة والا فهو نكرة معنى لانه بمعنى منفردا وقيل ان وحده مصدر
لفعل محذوف اي ينفرد وحده اي انفراده فهو مفعول مطلق للحال المقدر
وقد ياتي الحال ايضا بلفظ المعرف كقولهم ادخلوا الاول فالاول وارسلها
العراك وجاؤا الجماء الغفير اي جميعا قال في ذلك كله رايك وقد ياتي بلفظ
المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد اي متبددة فان بداد في الاصل
علم على جنس التبدد كما ان فجار علم للفجرة اي الفجور **قوله** ومن تكلف
وقوع الحال بعد تمام الكلام تقدم جواب هذا الايراد قريبا **قوله** كيف
جاء زيد كيف تستعمل على وجهين احدهما ان يكون شرطا غير جازم نحو كيف
تصنع اصنع الثاني ان يكون استفهاما عن الحال اما حقيقيا نحو كيف زيد
او غيره نحو كيف تكفرون فانه اخرج مخرج الانكار والتعجب زاد الرضي
انها قد تخرج عن المعنيين نحو قولك انظر الى كيف يصنع زيد فانه لا يصح
ان تكون استفهامية لسقوطها عن الصدر وكان معناها هنا انظر الى كيفية

صنع زيد ثم هي ظرف عند الاخفش وعند سيبويه هي اسم غير ظرف فان جاء بعدها
جملة فعلية فهو منصوب المحل على الحال فان جاء بعدها اسم نحو كيف زيد فهو
في محل رفع على انه خبر المبتدا **قوله** والمراد بتمام الكلام اي الاولى والمراد
بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال **قوله** فاعله الاولى مرفوعه
اي ان كان صاحب الحال فان كانت الحال من المفعول فحقها ان يتاخر عنه
باب التمييز قوله اي التفسير اعلم ان التمييز والتفسير
والتبيين الفاظ مترادفة لغة واصطلاحا فهي في اللغة بمعنى فصل الشي
عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من
المؤمنين تكاد تميز من الغيظ اي ينفصل بعضها من بعض وفي الاصطلاح
ما ذكره المص ويقال له ايضا المفسر والمميز والمبين **قوله** هو الاسم
اي الصريح لان التمييز لا يكون جملة **قوله** المفسر لما انبهم اي خفي احترز
به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس بمفسر ويرفع
الابهام عن شي بل هو ترك مبهم وايراد معين ودخل فيه التمييز
وغيره كالحال والصفة وشبههما **قوله** من الذوات احترز به عن الحال
فانها ترفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة الذات
لا عن نفسها ولذا القهقرى في قولك رجع القهقرى يرفع الابهام
عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ما هية الرجوع
معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدات الذهاب منه لكن الصفة
في نحو رايت رجلا طويلا او ظريفا تدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع
صالحة لكل فرد من افراده فيذكر احدا وصافه تميز عما يخالفه كما تميز
طويل عن قصير وطويل رفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل
فيه عطف البيان في نحو رايت العالم زيدا وكذا البدل من الضمير الغايب
في نحو رايته زيدا لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نحو نعم رجلا

وربه رجلا سوا **قوله** او من النسبة زاده لادخال التمييز المفسر لما انبهم
من النسب ولقايل ان يقول لا حاجة في ادخاله الى ذلك بل هو داخل بدون
ذلك بان يراد بالذوات ما يتناول الذوات المذكورة والذوات المقدرة
فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة هو ما يرفع الابهام عن
مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو قولك عشرين درهما واما في غيره موزو نا
نحو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا ومكيلا نحو قفيز برا ومقياسا نحو
على التمرة مثلها زبدا فان عشرين والرطل والمن والقفيز والمثل يحتمل
امورا كثيرة والتمييز يعرف المراد ويزيل الخفا **قيل** المراد بالمقادير
ههنا المقدرات اذ المراد المعدود والموزون والمذروع لا غير فافهم
وعن مفرد غير مقدار مثل قولك عندي خاتم حديدا او باب ساجا والثا ني
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة هو ما يرفع الابهام عن نسبة كانت
في جملة او ما ضاهاها فالاول مثل ما طاب محمد نفسا والثاني نحو زيد
طيب نفسا وابا وابوه ودارا وعلما وهذا القسم يرفع الابهام المستتر
عن ذات مقدرة لان طاب زيد معناه طاب شي زيد ونفسا تمييز
شي وهو ذات مقدرة وعلى هذا القياس حال زيد طيب نفسا ويعجبني
طيبه نفسا ومن النحاة من قال ان المراد من الذات المقدرة هي النسبة النسبة
التي في الاشيا الثلاثة فان نسبة الطيب الى زيد في طاب زيد مبهمة محتاجة
الى بيان ابهامها من اي جهة فهذه النسبة تسمى ذات مقدرة ولا احتياج فيها
الى تقدير شي قال سيد المحققين والقول الاول اصح لان اطلاق الذات
المقدرة على الشي المبهم المقدر اولى من اطلاقها على نفس النسبة **قوله** تصبب اي
تحدر **قوله** وتفقا اي تشقق يقال تفقات السحابة عن مايها اي تشققت
كذا قيل والشارح فسره بقوله اي امتلأت **قوله** فعرفا تمييز لابهام نسبة
التصبب الى زيد اي تفسير لخفا نسبة التصبب الى زيد اي مفسر ومزيل

لخفاء ما ذكر فان في نسبة الطيب الى الفاعل خفاء اذ لا يعلم ان طيبه من جهة نفسه
او ابيه او ابويه او علمه وداره او نحو ذلك وبذكر التمييز ارتفع الخفاء قوله
وشحما تمييزا الخ اى تفسير لخفاء ما ذكر وقس على ذلك ما اشبهه قوله اوقع في
النفس اى اشد وقعا وتمكنا فيها لما جبل الله تعالى عليه النفوس من ان
الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها قوله فعلا ما تمييزا الخ اى تفسير
للخفاء الحاصل في جنس ذات مذكورة كعشرين وقس عليه ما اشبهه قوله
ومنه تمييز المقادير اى من الاول الذي هو تمييز الذوات قوله بعد
الاعداد والمقادير يفهم من عطف المقادير على الاعداد ان الاعداد ليست
من جملة المقادير قاله ابن هشام في شرح القطر وهو قول المحققين لان
المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى انه تصح اضافة المقدار اليه
والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول
عندي مقدار عشرين رجلا الا على معنى اخر انتهى وقال بعضهم الاحسن
ما ذهب اليه بعضهم من جعل ما دل على عدد من قسم المقادير وهي ما يعرف
بها كمية الشيء قوله ولا يكون التمييز الا نكرة وذلك لانه لما كان الغرض
من التمييز التفسير وازالة الابهام وكان ذلك حاصلا بالنكرة التزموا
تنكير التمييز احترازا عن العبث والزيادة لا لغرض وايضا فان التمييز ملازم
للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات
الا الحال يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل فلصلاحية ما سوى التمييز
والحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال
قوله خلافا للكوفيين ان قلت على ماذا انتصب قوله خلافا قلت
يجوز فيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا خالف اى خالفوا في ذلك
خلافا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا او اجماعا تقديره اتفقوا على ذلك اتفاقا
واجمعوا عليه اجماعا فان قلت فما هذه اللام الواقعة بعد خلافا فانها

لا يصح تعليقها بهذا المصدر اذ هو موكد ولا بفعله اذ هو متعد بنفسه قلت
هي لام التبيين مثلها في سقيا لك فتتعلق بمحذوف اي ارادتي للكوفيين
وثانيهما ان تكون حالا والتقدير اقول ذلك خلافا للكوفيين اي مخالفا
لهم وحذف القول كثير حتى قال ابو علي الفارسي هو من حديث البحر قل
ولا حرج ودل على هذا المحذوف ان كل حكم جزم به المصنف فهم قائلون
به فكان القول مقدرا قبل كل مسئلة وكذا قال ابن هشام الانصاري في
بعض تعاليقه قوله نفي قوله وطبت النفس قوله وطبت النفس بعض
بيت قاله رشيد بن شهاب اليشكري وهو رايتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وان زايدة والوجوه الانفس
والذوات وصددت اي اعرضت وعن عمرو اي الذي قتلنا وكان حميم
قيس اي طابت نفسك عن قتله

باب الاستثنا

قوله الاستثنا هو ماخوذ من الثني وهو العطف تقول ثنيت الحبل اذا عطفت
بعضه على بعض وقيل من ثنيته عن الشي اذا صرفته عنه ويقال ثني عنان
الدابة اذا صرفها لان المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه قال
المولى سعد الدين وينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاني القوم الا زيدا فالاستثنا
يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع
لفظ الا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب
ان يحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الاربعة انتهى والمناسب ان يراد
بالاستثنا في الترجمة معنى المستثنى الذي هو اللفظ لانه الذي من المعربات
قوله وهو اي الاستثنا بالمعنى المصدري ففيه استخدام قوله الاخراج
اي الدالة على خروج شي من حكم الكلام وهو جنس يشمل كل اخراج بالبدل نحو
اكلت الرغيف ثلثه فان الثلث مخرج للثلثين وبالصفة نحو اعتق رقبة مومنة
فان المومنة مخرجة للكافرة وبالشرط نحو اقتلوا المشركين ان حاربوا فان

ان حاربوا مخرج لمن لم يحاربوا وبالغاية كقوله اتموا الصيام الى الليل وبنحو استثنى زيدا وبالاستثناء كقوله فشربوا منه الا قليلا **قوله** بالا او احدى اخواتها اي نظايرها مما يخرج لما عدى الاستثناء فلا ينتهي شيء منها استثناء في الاصطلاح **قوله** ما لولا اي شيء لولا اخراج موجود فلولا جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذا قول سيبويه وقال ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع **قوله** لدخل في الكلام السابق اي لدخل ذلك الشيء في المخرج منه الذي حقه ومرتبته السبق وهذا الحد الذي ذكره الشارح حد للاستثناء المتصل وهو ما يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه وسكت عن المنقطع وهو ما لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه كجا القوم الا الحمير ويمكن ان يوجه سكوته عنه بالاقتصار على ما هو الاصل لقصد الاختصار او على ما هو المعنى الحقيقي للفظ الاستثناء فانه في المنقطع مجاز على الاصح بناء على ما ذهب اليه الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع تبعا لمقتضى كلام العلامة القطب الشيرازي في شرح المختصر من ان محل الخلاف لفظ الاستثناء وان انكر ذلك السعد في التلويح على انه يمكن جعل حد الشارح شاملا للمنقطع بان يحمل الاخراج على ما يشمل الاخراج من مفهوم الكلام والدخول على ما يشمل الدخول في حكم ما يفهم منه بواسطته ولو عرفا وفي الاستثناء المنقطع اخراج من حكم مفهوم الكلام فانه اذا قيل جا القوم فهم عرفا مجي ما يتعلق بهم ايضا فقوله الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك العلامة البدر بن مالك في شرح الالفية وكانه قيل جا القوم وجا ما يتعلق بهم ايضا الا الحمير فالمستثنى في القسمين غير داخل في الحكم ولم يثبت له الحكم الا ان المتصل كان داخلا في مفهوم المستثنى منه والمنقطع لم يكن كذلك اصلا **قوله** ادواته اي الاته **قوله** وهي في الحقيقة ثلاثة اقسام اي ففي التعبير بالحروف تغليب كما قال

والضمير

والضمير في قوله وهي عائد على ادوات الاستثنا المذكورة في هذا الكتاب فلا
يراد انه نفي لليس ولا يكون هذا وقد قال الصفار في شرح كتاب سيبويه
الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل فاطلاق الحروف على الكل من
اطلاق اخرابهم وعليه فلا تغليب قوله وغير وسوى قال ابن هشام لا نضارى
غير وسوى اشتركا في انهما اسمان وفي انهما في الاستثنا يحملان على الا وان
المستثنى بهما مجرور باضافتهما اليه وافترقا في اعرابهما فاما سوى فملازمة
للنصب على انها ظرف مكان مجازي والدليل على ظرفيتها وصل الموصول
بها فيقال قام الذي سواك ولا يقال قام الذي مثلك او غيرك ويقال
سُوى على وزن هدى وسِوى على وزن عنب وسَوا على وزن سلام وسِوا
على وزن سنان فمن قصره فعلامة النصب فتحة مقدرة على الالف لتعذرها
ومن مد اظهر الفتحة والذي يظهر من كلام النحويين ان الاستثنا بهذه
اللغات مسموع وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يشرب من
هذه اللغات معنى الاستثنا الا سوى المكسور السين لحق المقصود فانه هو
هو واكثرهم لم يذكر الكسر قال فان استثني بما سواها فعلى القياس عليها
قوله بنصب وجوبا ظاهر كلامه وجوب النصب عند جميع العرب وليس كذلك
بل الابدال فيه لغة حكاها الشيخ ابو حيان وخرج عليها قراة فشربوا منه
الا قليلا وابهم الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال في ناصبه وسياتي
بيان الاصح في ذلك قوله والمراد بالتمام اي المناسب لسابقه ولاحقه والمراد
بالتام ما يذكر فيه المستثنى منه ثم رايته كذلك في نسخة قوله منصوب بالا
هو الاصح واليه ذهب المبرد والزجاج وممن صرح بانه الاصح البدر بن
مالك ووجهه ما قاله الرضي ان الا موضوعة لمعنى الاستثنا ومحصلة والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان الا نائبة عن استثني كما ان حرف
الندا نايب عن انادي وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه

يتوسط الا لانه شي يتعلق به الفعل معنى وقد جا بعد تمام الكلام فشابه
المفعول **قوله** منفيا بان تقدم عليه نفي مثل النفي النهي والاستفهام
مثاله بعد النهي ولا يلتفت منكم احد الا امراتك قرا بالرفع ابو عمرو وابن
كثير على انه بدل من احد وقرا الباقون بالنصب واستشكل بعضهم اجماع
الاكثر على غير الارجح فجعله مستثنى من اهلك وفيه بحث تضيق عنه الحواشي
ومثاله بعد الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون والضالون
مستثنى من الضمير المستتر في يقنط العايد على من وهو بدل ولو قرى
الا الضالين لكان جايزا **قوله** جاز فيه البدل والنصب على الاستثنا
اعلم ان للمستثنى فيما اذا كان الكلام منفيا حالتين احداهما ان يكون متصلا
ونعني به ان يكون المستثنى منه شاملا للمستثنى وهذا النوع فيه الوجهان
اللذان ذكرهما المص والاتباع هو الاكثر في كلامهم ولهذا بدا المص به والاخر عربي
جيد لكن لترجيح الاتباع على البدل شروط ذكرناها في الاصل والثانية
ان يكون منقطعا ونعني به ان لا يكون المستثنى منه شاملا له كقولنا ما فيها
احد الا حمارا لان الاحد مختص بالعاقل **قوله** ويجب في بدل البعض من
الكل الخ قال في المغني ويبعده يعني قول البصريين بانه بدل بعض
من كل انه لا ضمير معه في نحو ما جاني احد الا زيد كما في اكلت الرغيف ثلثه
وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب انتهى واجاب الشم عن الاول
بان الضمير مقدر ورد الدماميني عليه بانه لم يشترط الضمير في بدل البعض
من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابطه فاذا وجد الربط
بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الربط
متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا
لاخراج الثاني فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير وعن الثاني عن ح
بان الرضي قال ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك فان قلت

هل

هل يجوز التخالف في غير الاستثنا قلت قال ابن الدهان في الغرة ليس في المبدلات ما يخالف حكم المبدل منه الا في الاستثنا وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبت القيام لزيد
قوله بنا على ان البدل على نية تكرار العامل على الصحيح قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم واللغوي قول الشاعر • اذا ما مات ميت من تميم • فسرك ان يعيش فجيء بزاد
• بخبز او بتمر او بسمن • او الشي الملفف في البجاد • والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيدا قوله ويجب تقدير الضمير معه على ما مر فيه ما مر قوله منفيا انما اعتبر في المستثنى منه حينئذ ان يكون منفيا ليفهم منه معنى صحيحا غالبا كنحو ما ضربني الا زيد وهو معنى صحيح فلما صح المعنى في غير الموجب غالبا حكم بصحة التركيب مطلقا لطرد الباب وان لم يصح نادرا كنحو ما مات الا زيد فهو صحيح لفظا فاسد معنى واما اذا كان الكلام مثبتا فيفسد فيه المعنى غالبا كنحو ضربني الا زيد اذ المعنى ضربني كل احد الا زيد وهو فاسد فلم نجوزه فيه مطلقا الا ان استقام المعنى فحينئذ يعرب بحسب العوامل في الاثبات ايضا وذلك بانه تقوم قرينة ظاهرة على ارادة تقدير امر خاص نحو قرأت الا يوم كذا اذ من المعلوم ان المراد قرأت جميع الاسبوع او الشهر لا العمر والدهر او يصح المعنى مع تقدير العام وهو قليل جدا فلما لم ينضبط الامر في الاثبات جوزنا ذلك فيه حيث صح المعنى ولم نجوز حيث فسد قوله فزيد مرفوع على الفاعلية بقام اعلم ان النحاة يسمون المستثنى فاعلا ومفعولا على سبيل المسامحة لا الحقيقة اذ الفاعل حقيقة هو المستثنى منه المقدر الا انه لما حذف واقيم المستثنى مقامه سمي

باسمه قوله لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها فيه اشارة الى ان المفرغ
في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء مفرغا مجاز والتوجيه المذكور غير مطرد
لتخلفه في ما في الدار الا زيد لان ما قبل الا فيه ليس عاملا فيما بعدها
بل ما بعدها عامل فيما قبلها واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ
الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة ما جاءني منهم رجل الا
يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد
الا ماضيا مجردا عن قد والواو قوله اي لا يجوز فيه غير الجر تفسير معنى
لا تقدير اعراب وربما ظن بعض ضعفة الطلبة ان غير فاعل في الصنعة
كما انه فاعل في المعنى وقد عقد ابن جني في الخصائص للفرق بين تقدير
الاعراب وتفسير المعنى بابا وتقدير الاعراب لا غير الجر موجودا فان
قلت قوله لا غير لحن فقد قال ابن هشام في المغني وقولهم لا غير لحن وقال
في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضيف اليه غير الا بعد ليس فقط كما
مثلنا واما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب فاما
انهم قاسوا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرطها المسئلة قلت ما قاله
ابن هشام مردود فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهما ذلك
واستشهد ابن مالك في شرح التسهيل . جوابا به تنجو اعتمد فوربنا . لعن
عمل اسلفت لا غير تسأل قوله تشبيها بقبل وبعد اي في الابهام قال
الرضي ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم تبن
مثل على الضم قوله لكن على الحال هو ما قاله الفارسي واختاره ابن مالك تبعا
لجماعة قال ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نصب غير حيث نصب
في غير تفريغ فقال ابن خروف انتصب بما قبلها على الاستثناء كما انتصب
الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا
ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وقال الفارسي على

الحال

الحال وفيها معنى الاستثنا وهي حال من المستثنى منه وصرح ذلك لان
غيرا لا تتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما
الابهام انتهى **قوله** لكن على الحال فيه ما سلف فلا تغفل **قوله** ومن لا اجرا
على حسب العوامل الخ ما ذكره من ان سوى تتصرف هو ما ذهب اليه ابن
مالك واستدل على ذلك بوقوعه في كلام العرب نثرا ونظما ومذهب الخليل
وسيبويه وجمهور البصريين ان سوى من الظروف اللازمة لانها توصل
بها الموصول نحو جا الذي سواك كما سلف قالوا ولا تخرج عن الظرفية الا في
الشعر وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفا وكغير قليلا وهذا عدل
ولا ينهض ما استدل به ابن مالك حجة لاكثر من ذلك لان بعضه لا يخرج الظرف
عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتاويل **قوله** والمستثنى بخلا وعدا
وحاشا يجوز جره ونصبه اعلم ان خلا وعدا يستعملان مجردين من ما
ومقترنين بها فالاول نحو قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا والاشهر نصب
المستثنى بهما ويجوز الجر ولم يحفظه سيبويه وحفظه الاخفش وانتصاب
المستثنى بهما على انه مفعول والفاعل مستتر كما ذكره الشارح فان قلت
هذا ان صح في عدا لكونها متعدية قبل الاستثنا كقولك عدا فلان طوره اي
جاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب المفعول قلت اجيب
بانهم ضمنوها في الاستثنا معنى جاوز وحسن ذلك لان كلا من خلا من شي
فقد جاوزه فان قلت فعلى م يعود الضمير المستتر فيهما قلت في ذلك
خلاف فعند اكثر البصريين انه ضمير البعض المدلول عليه بكله السابق وفيه
نظر بيناه وجوابه في الاصل وان قرن بها فالنصب عند الجمهور واجب لان
ما المصدرية وما والفعل في تاويل المصدر وذلك المصدر في تاويل وصف
وذلك الوصف حال وذلك الحال فيه معنى الاستثنا هذا قول السيرافي
وقيل منصوب على الظرف وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت فالمعنى

على الاول قاموا محا وزين زيدا وعلى الثانى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثنا كانتصاب غير فى قاموا غير زيد **قوله** على تقدير الحرفية والفعلية نشر مرتب وانما جر المستثنى بكل منها على تقدير الحرفية ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل للفرق بينها حروفا وبينها افعالا واعطى الحرف الجر والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجر ولان عمل الحرف النصب بالحمل عليه واذا جرت فهى متعلقة بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة حروف الجر فتكون فى موضع المفعول به كمررت بزيد فهى معدية ما قبلها لما بعدها الا انها تعديه على جهة السلب قاله الجرجانى وعلى تقدير الفعلية اختلف فى جملة الاستثنا فقيل هى حال فمحلها النصب وقيل مستانفة فلا محل لها وصحح ابن عصفور الثانى **قوله** مستتر فيه وجوبا انما وجب استتاره فى هذه الافعال ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وكذا لم تظهر معها قد وان قلنا ان جملة الاستثنا فى محل النصب على الحال كذا قيل وقد يقال ان ظهور قد لا ينافى المقصود من كون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا الا ان يقال ظهور قد يصرف عن صورة الاستثنا صريحا

باب لا

قوله النافية للجنس اى الماهية والحقيقة اى لصفته وحكمها والنافية للخبر عن جنس الاسم اذ لا رجل ضارب مثلا لنفى الضرب عن الرجل لا لنفى الرجل واسناد النفى اليها مجاز من اسناد ما للشى الى آلته لان النافى فى حقيقة هو المتكلم والمتبادر انها نافية للجنس فقط اى نصا فيخرج لا النافية للوحدة والنافية للجنس ظهورا وفى المغنى ما حاصله ان لا العاملة عمل ليس تحتمل نفى وهو الظاهر ونفى الوحدة وغلط من زعم انها لا تكون الا لنفى الوحدة **قوله** اعلم انما عبر بهذه الصيغة هنا مع ان العلم كجميع ما فى الكتاب مطلوب اشارة الى الاهتمام والقاء البال الى ما يرد بعدها لاحتياجه الى تنبيه لغموضه **قوله** تنصب النكرات اى ولو صورة او تاويلا فدخل نحو

لا بالم

لا ابا له ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى
الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه
وجمهور النحاة واعلم انه قد يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة
فينتصب بلا التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كانت فيه ولتاويله
بالنكرة وجهان اما ان يقدر مضاف ومثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله
في الابهام واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع
لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها فيصل لها **قوله**
وجوبا قيد به لقول المص ولم تتكرر لا لانها اذا تكررت يجوز النصب ولا يجب
كما ذكره المص **قوله** لفظا او محلا اي لفظا ان كانت النكرات مضافة او
شبيهة بالمضاف ومحلا ان لم تكن كذلك واراد بالنصب لفظا ما ليس محلا
بقرينة المقابلة فدخل في النصب لفظا النصب تقديرا **قوله** لغير تنوين
مخصوص لغير الشبيهة بالمضاف عند جمهور البصريين **قوله** اذا باشرت
اي بقي شروط اخر منها ان لا يدخل عليها جار وان يكون خبرها نكرة وان
يكون نفيها نصا فان دخل عليها جار خفض النكرة كجئت بلا زاد وغضبت
من لا شيء وشذ جئت بلا شيء بالفتح وان كانت لنفي الوحدة او لنفي الجنس لا على
سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر **قوله** فتنصب النكرة اذا كانت النكرة
مضافة لمثلها اي او شبيهة بالمضافة وقوله مضافة لمثلها ليس بقيد بل مثله
ما اذا كانت مضافة لمعرفة وكان المضاف مما لا يتعرف بالاضافة كما تقدم
عن الرضي وقال ايضا في قولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون
كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود ويجوز ان يكون كزيد خبرا اي
لا احد مثل زيد وان جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
انتهى **قوله** سبني معها على الفتح انما بني اسم لا اذا لم يكن مضافا ولا شبيها
به لتضمنه معنى من بدليل ظهورها في قوله

• تقامر بود الناس عنها بسيفه • وقال الاخر الا لا سبيل الى هند • م
وقيل علة البنا تركيب الاسم مع الحرف تركيب خمسة عشر واختار الرضي الاول وقال
انه الحق قال وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البنا على حركة استحقها النكرة في الاصل
قبل البنا ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب انتهى لكن يضعف هذه العلة ان من
اذا ظهرت يحكمون عليها بانها زائدة موكدة لتنصيص عموم النفي ولا يدفعه الا دعوى
ان كلا منها لا ومن نص في النفي الاستغراق فاذا اوردت من بعد لا كانت زائدة
موكدة واذا لم ترد تضمن الاسم معناها وفيه من الضعف ما لا يخفى واورد على
الاول ايضا ان التضمن لمعنى من هو لا لا الاسم قوله وهو ظاهر كلام المص
انما قال ظاهر لانه يحتمل ما حمله عليه الشارح من النصب لفظا او محلا لكن ينافيه
قوله من غير تنوين بالنسبة للشبيه بالمضاف فانه ينصب وينون نحو لا طالعا
جبلا حاضر قوله وجب اي في الصورتين وانما وجب تكرير لا ليكون التكرير
جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان نفي الجنس هو
تكرير النفي في الحقيقة وليكون تكرارها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات
بخلاف ما اذا اعملت عمل ان فان عملها كاف في هذا التنبيه لانه لا يعمل عمل ان
الا التي لنفي الجنس قوله نحو لا في الدار رجل ولا امراة لا فيه نافية للجنس
لكن الظاهر انه ظهورا لا نصا اذ لا تنصيص والا لضمن مع عمل ليس لكون
في كلام بعضهم ما يقتضي ان تضمن من موجود حتى مع الفصل فليتامل
قوله على الالغا المراد بالالغا عدم اعمالها عمل ان قوله وتوجيه
كل منها مذكور في المطولات قال الش في شرح التوضيح ولكل منها توجيه
يخصه اما فتحهما فوجهه ان تجعل لا مركبة مع اسمها كالواحد فعلى
مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبر لهما معا لان مذهبه ان لا مع
المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع واما رفعهما فوجهه ان تجعل

لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتدا او عاملة عمل ليس فيكون
ما بعدها مرفوعا بها واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل
ان ولا الثانية زايدة وما بعدها معطوف على محل الاولى مع اسمها ويجوز ان
تجعل لا الثانية غير زايدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول
وفتح الثاني فوجهه ان الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة
عمل ان واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا
الثانية زايدة وما بعدها منصوب منون انتهى ما اردناه منه **فائدة**
لو عطفت ولم تتكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب
عطفا على محل الاول والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم تكرر
لا كقوله • فلا اب وابنا مثل مروان وابنه • اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا •
روي بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش
لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي
البنا بحاله على نية لا **باب المنادى قوله** بفتح الدال احترز
به عن المنادي بكسر الدال وهو طالب الاقبال **قوله** المنادى فيه الاظهار في موضع
الاضمار لنكتة الايضاح وهو ماخوذ من الندا بكسر النون وضمها لان كل ما جا
على فِعال من الاصوات يجوز فيه كسر فايه وضمها والهمزة في اخره بدل من
الواو بدليل قولهم تنادوا القوم اذا جلسنا معهم في النادي وهو مجلسهم
الذي ينادي فيه بعضهم لبعض ثم الندا لغة الدعا واصطلاحا الدعا بيا
واخواتها والمنادى لغة المدعو واصطلاحا ما ذكره الشارح بقوله هو المطلوب
اقباله بيا او احدى اخواتها اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سما ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية الندا ثم ادخل عليها حرف الندا
وقصد نداوها فهي في حكم ما يطلب اقباله وكذا يا الله والمراد طلب الاجابة

المقصود من المواجهة بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه اذا دخل عليه حرف الندا المجرد
المتفجع لا لتنزيله والمراد بالاخوات النظاير شبه النظاير بالاخوات لما بينهما من
التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه
ويسمى بالاستعارة المصرح بها وياوياواخواتها تمانية احرف قوله والمراد بالمفرد هنا
الخ يدخل فيه المركب المزجي والمثنى والجمع نحو يا معدي كرب ويا زيدان ويا زيد
ونحو يا موسى بضمة مقدرة واذا ناديت اثنى عشر واثنتى عشر قلت يا اثنى
عشر ويا اثنتى عشرة بالالف وانما بنى على الالف لانه مفرد في هذا الباب كما
عرفت وقال الكوفيون يا اثنى عشر يا اثنتى عشرة بالياء اجراء لهما مجرى المضاف
ولما كان المفرد مشتركا بين جملة معان والمراد بعضها فسره بما ذكره قوله
وهو ما اتصل به شي من تمام معناه ان اريد بالشي اللفظ وهو يوصف بالاتصال
حقيقة ففيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا ان يقدر مضاف اي مفهم تمام وان
اريد به المعنى ففي وصفه بالاتصال تجوز ومن الشبيه بالمضاف المحمول
قبل الندا بعطف نسق نحو يا زيدا وعمرا في المسمى بهما واما الموصول نحو يا
من فعل كذا فقضية كلام بعضهم خروجه عن الشبيه بالمضاف وقضيته ذلك
تقدير الضم في اخره قوله فاما المفرد العلم الخ انما بني لوقوعهما موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا
يبني لمشابهة الاسم المبنى وقد يقال علمه انه يوجب الاستعارة من
المستعير وذلك ممنوع وجوابه ان كاف ادعوك وكاف ذلك متماثلان
في الصورة والمعنى فكانهما متحدان وليس احدهما مستعيرا من الاخر
وكان البنا على حركة للاعلام بان البنا غير اصل وكانت على صورة الرفع
للفرق بينها وبين المنادى المضاف لياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو كان

البنا على الكسر لحصول الالتباس به عند حذف يايه اكتفا بالكسرة عنها او على الفتح
لحصول الالتباس به عند حذف الفه اكتفا بالفتحة عنها ومراده بالنكرة المقصودة
المفرد بقرينة المقابلة بالمضاف والشبيه بالمضاف وذكره للضم يدل على ارادة
المفرد في باب الاعراب مع تعدى البنا الى كل ما ليس مضافا ولا شبيها به فينادى
ويبنى على ما يرفع به لان البنا على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف
ايضا ولو قال على ما يرفع به لعم الحركة والحرف اللهم الا ان يراد الضم حقيقة
او حكما فيشمل نايبه وهو هنا الالف والواو نحو يا زيدان ويا زيدون قوله
في حالة الاختيار احترز به عن حالة الضرورة فانه ينون نحو قول
القايل سلام الله يا مطر عليها ~~م~~ وليس عليك يا مطر السلام ~~م~~
ويجوز نصب المضموم عند الاضطرار الى تنوينه نحو يا عديا لقد وقتك الاواقي
قوله لمعين حال من رجل اي حال كونه مقصودا لمعين وانما قيد بكونه لمعين
اذ لو قصد به غير معين صار نكرة غير مقصودة بالندا فيكون منصوبا
قوله فان كانت موصوفة اي بمفرد نحو يا رجلا كريما اقبل او بجملة
او بظرف او بجار ومجرور وما ذكر من ان الجملة والظرف صفة هو ما ذهب
اليه ابن مالك والشيخ الرضي وقال المصنف في الحواشي ليست الجملة نعتا
لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب
بالندا او عامل الحال هو عامل صاحبها وتقدم ذلك وما يتعلق به فلا
تغفل قوله فالعرب تؤثر نصبها على رفعها فيه نظر لان الضم ليس رفعا
بل هو بنا فكان الصواب ان يقول على ضمها بدل على رفعها لان المنادى لا يرفع
بحال وظاهر كلامه عدم وجوب النصب وكذا هو ظاهر تعبير التسهيل
وفي كلام السيوطي رحمه الله تعالى تعين النصب وان جواز النصب والبنا
قول الكساي فلا تغفل قوله يا رجلا كريما فيه وصف المعرفة
بالنكرة وتقدم الكلام فيه فلا تغفل قوله والثلاثة الباقية منصوبة

اى لفظا او تقديرا والا فالمفرد المعرفة لقسيمه منصوب محلا لان المنادى مطلقا مفعول به لفعل محذوف والكلام فى المنصوبات الشاملة للمنصوب محلا بدليل تقسيمه المفعول به الى ظاهر والى مضمر ومن المعلوم ان المضمر انما هو منصوب محلا **قوله** اى لا يجوز فيها غير النصب لتقدم الكلام فى نظيره فى باب الاستثنا فلا تغفل **قوله** يا غافلا والموت يطلبه يصح ان يكون مثالا للشبيه بالمضاف ايضا لان جملة والموت يطلبه حال من الضمير المستتر فى غافلا والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها **قوله** ويا ثلاثة وثلاثين لمن سميته بذلك اى حال كونه مقولا لمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم لانه من العلم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتها ايضا او معينة ضممت الاولى وعرفت الثانية بال ونصبته او رفعته الا ان اعدت معه يا فتجب ضمه وتجريده من ال

باب المفعول له

قوله ويسمى المفعول لاجله يعنى ان له ثلاثة اسما **قوله** الاسم اى الصريح او المؤول كما يعلم مما سنذكره وخرج به الفعل والجملة **قوله** المصدر خرج به اسم الذات لان الذات لا تكون علة غالبا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم لا مصدر وهذا ما قاله الجمهور **قوله** المنصوب اى جوازا لانه يجوز جره بلام العلة وابهم ناصبه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال فى ناصبه ومذهب جمهور البصريين انه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون وزعموا انه مفعول مطلق **قوله** الذى يذكر علة الخ قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب الثانى ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول يكون بحسب تعلقه للفعل وبحسب وجوده فى الخارج معلولا له والقسم الثانى يكون بحسب وجوده فى الخارج علة للعلة للفعل انتهى وظاهر كلام المص انه لا يشترط فيه ان

بتحد

يتحد مع ما هو علة له في الزمان وفي ذلك خلاف والذي قاله الاعلم والمتاخرون
ان ذلك يشترط ولهذا امتنع في نحو قولك ذاهب امس للسفر غدا ولم
يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا
في معروفك الان وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه الاتحاد في الفاعل واليه
ذهب ابن خروف وهو ظاهر كلام سيبويه وذهب المتاخرون الى اشتراطه
فلا يجوز جئتك محبتك اياي قال الرضي ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما
بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما
في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن
الحرب جبنا او يكون اول زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او
بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين
واذا كان الحدث اي العلة تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا
واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل
هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطا
فالضرب هو التاديب والاعطا هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس
هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته
لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة
في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يغم التثقيف
منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته
الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا ذلك انتهى وظاهر كلامه ايضا
انه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا قال الرضي وشرط بعضهم كونه
من افعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم
عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة

على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها ينفى انتهى ما اردناه
منه **باب المفعول معه** قوله المفعول معه اى الذى فعل
بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول فى وقوع
الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى
الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام وقد
تقدم ما فيه واعتذر عن لصنيعه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر وقيل المعنى
الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا
راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول قوله الاسم خرج به الجملة نحو
جا زيد والشمس طالعة والفعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن قيل
الموضح فى شرح اللمحة بنصب تشرب ثم قال فلا يكفى الاسم نا وبلا خلافا
لبعضهم وقال حفيده ينبغى ان يكون ذلك فى غير نصب تشرب والا فهو
بمنزلة الاسم فينبغى ان يعطى حكمه وقد صرح بعضهم بانه مفعول مطلق وهو
الحق انتهى قوله المنصوب ابهم الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال
فى ناصبه والصحيح ان ناصبه ما تقدمه من فعل وشبهه وبه قال الجمهور
البصريين والكوفيين قوله استوى الما والخشبة اى ارتفع الما فيهما
اى صاحبها فى ارتفاعه اى ارتفع حتى وصل اليها فاستوى بمعنى ارتفع كما
فى قوله تعالى ذو مرة فاستوى والخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الما
وقت زيادته قوله وخبر اخواتها لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على
المضاف السابق اعنى خبر كان بان يكون لفظ اخواتها مرفوعا باقيا منه
مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على نحو نه سيبويه ابقاه
على اعرابه لان تثنية الضمير فى قوله فقد تقدم ذكرهما لا يلائمه وانما اراد
به الاشارة الى انه معطوف على كان وليس المعنى فى خبر كان على العلية بل المراد

خبرله

جنزله زيادة تعلق بكلال فلا يلزم من عطف واخواتها على كان العطف على جزء العلم ولا من رجوع الضمير في اخواتها رجوعه الى جزء الكلمة والمراد باخواتها نظايرها شبه النظاير بالاخوات لما بينهما من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوان ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه وليسمى بالاستعارة المصرح بها **قوله** عقيب بالمبالغة قليلة والكثير ترك الباء ذكره النووي رحمه الله تعالى في تحريره **قوله** فقد تقدمت هناك تصريح بوجه الشبه **باب مخفوضات الاسماء قوله** لبيان الواقع اى لا للاحتراز لان المخفوض لا يكون الا اسما حقيقة او تاويلا **قوله** المشهورة اشارة الى الجواب عما يقال بقي على المص في ظاهر الامر مخفوضات اخران احدهما المخفوض بسبب الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض الخرب لمجاورته الضب وان كان الخرب انما هو صفة للجحر وكان الفارسي يتوقف في ذلك قد يوخذ الجار بجزم الجار والثاني المخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر كقوله بدالي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا بجر سابق على توهم دخول الباء في قوله مدرك وهذان النوعان يرجعان عند التحقيق الى المخفوض بالحرف والمخفوض بالاضافة **قوله** على ثلاثة اقسام اى صادقة على ثلاثة اقسام ولو اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر **قوله** مخفوض بالاضافة ظاهر هذه العبارة ان الاضافة عاملة في المضاف اليه وهو احد الاقوال والقول الثاني ان العامل الحرف المقدر واختاره ابن الحاجب والثالث ان العامل المضاف واختاره ابن مالك وغيره وقد ذكر هذه الاقوال ابو حيان وغيره والاول ضعيف واجيب بان الباء في قوله بالاضافة للسببية فتكون الاضافة سببا لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة اذ كون الشيء سببا اعم من كونه عاملا والاعم لا يلزم صدقه بالاخص معنى ويجاب ايضا بان اضافة بمعنى مضاف من اطلاق اسم المصدر على المفعول والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب

اى مالك واضفت ظهرى الى الحائط اى املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة
تقييد بين اسمين توجب لثانيهما الجر لا ترد الاضافة الى الجمل لانها فى تاويل
الاسم والمشهور ان المضاف اليه هو الثانى وان المضاف هو الاول وهذا مصطلح
سيبويه وابن مالك وقيل عكسه وقيل يجوز فى كل كل قوله وقد اجتمعت
الثلاثة فى البسملة وبيان ذلك ان اسم مجرور بالحرف وهو البا ولفظ اسم الله
تعالى مجرور باضافة اسم اليه والرحمن والرحيم بالتبعية لانهما صفتان
والصحيح ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا البدل فان العامل فيه
مقدر لانه على نية تكرار العامل وقد سبق الكلام على ذلك فى باب
التوابع وكان ينبغى للمص ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر فى باب المرفوعات
والمنصوبات الرفع والنصب بها كجا زيد الفاضل او يذكر الرفع والنصب
بالتبعية كما ذكر الجر بها قوله فهو ما يخفض من الخ ذكر هذه الحروف على
سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما يعبر بها عنها واما البا والكاف واللام والتا
فذكرها باسمائها لوجودها قال في التسهيل وقد يقال منا انتهى وهذا
هو الاصل عند الكسائى والفرا قال وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وسمى
هذه الحروف حروف الجر لانها تجر معنى الافعال الى الاسما قال الرضى
والاظهر انه لو قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف
حروف الجزم وبعضها حروف النصب انتهى وتسميها الكوفيون حروف
الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اى تربطه به وحروف الصفات لانها
تحدث فى الاسم صفة من ظرفية وتبعيض وغيرهما وبدا المص بالمعترض
بالحرف لانه الاصل واسقط من حروف الخفض خلا وعدا وحاشا لانه ذكرها
فى الاستثنا فاستغنى بذلك عن اعادتها واسقط منها لعل ومتى وكى ولولا
لغرابة الجر بهن فلم يلتفت اليهن لبعد ما بينه بالجر عليهن قوله وهى ام حروف
الخفض اى اصلها لانها اقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل

عليها

عليها غيرها نحو من عندك وبدا بها المهم قال في التسهيل وتنفرد من بجر
ظروف لا تتصرف لقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وعن وعلى
اسمين انتهى وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب والتاء
واللام بالله وشذ فيه من الله وترب انتهى قوله ورب اعلم ان رب ليست
للتقليل دائما خلافا للاكثر وعليه الزمخشري وابن الحاجب ولا للتكثير دائما خلافا
لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وعبارة بعضهم
ورب في الاصل للتقليل اي لانشاء التقليل اي ان ما بعدها يقع قليلا لا للاخبار
عنه ثم استعمل كثيرا لانشاء التكثير ويحتاج الاول الى القرينة مثال
التكثير قوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم
القيامة وذلك لان الحديث مسوق للتخويف ولا يناسبه التقليل ومثال
التقليل قوله الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان يريد
بذلك ادم وعيسى عليهما الصلاة والسلام وقيل لم توضع لتكثير ولا
تقليل وانما يفاد احدهما بالقرينة وعليه السعد التفتازاني قوله بضم
الراء قال في التسهيل ويقال رُبّ ورَبّ ورُبَ ورُبّت ورَبّت ورُبت
ورَبت ورَبَ ورُبْ وليست اسما خلافا للكوفيين والاخفش في احد قوليه
بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه والتقليل بها نادر ولا يلزم وصف مجرور ها
خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضي ما يتعلق بها بل يلزم تصديرها وتنكير
مجرورها وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف الى ضميرهما وقد تجر
ضميرا لازما تفسيره بمتأخر منصوب على التمييز مطابق للمعنى ولزوم افراد
الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه اشهر من المطابقة انتهى
وعلى قول المبرد اكثر المتأخرين وفي البسيط انه رأي البصريين وعلل الرضي
اختصاص رب بالنكرة بانها علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة
والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في احد المحتملين والمعرفة اما دال على القلة

فقط كالمفرد المعرفة او الكثرة فقط كالجموع واما النكرة فصالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اى واحد وما جاءني رجل اى هذا الجنس انتهى ملخصا

قوله بالمنديل المنديل بكسر الميم هو المعروف الذى يحمل فى اليد ابن الاعرابى وابن فارس وغيرهما مشتق من الندل وهو النقل لانه ينقل من واحد الى واحد وقيل من الندل وهو الوسخ لانه يندل به قال اهل العربية يقال تندلت بالمنديل قال الجوهرى ويقال ايضا تمندلت قال وانكرها الكسائى قال ويقال تمندلت ايضا انتهى وعبارة ضياء الحلوم فى النون والدال المهملة قيل الندل الوسخ ولم يات منه فعلة والمنديل معروف وجمعه مناديل

قوله كالاسد الاسد معروف وجمعه اسود واسد واسُد وآساد والانثى اسدة وفى حديث ام زرع زوجى ان دخل فهد وان خرج اسد قال ابن خالويه له خمسمائة اسم وصفة وزاد عليه على بن قاسم بن جعفر اللغوى مائة وثلاثين اسما وهو انواع كثيرة ارسطو رايت نوعا منها يشبه وجه الانسان وجسده شديد الحمرة وذنبه شبيه بذنب العقرب ولعل هذا هو الورد ومنه نوع على شكل البقر له قرون سود نحو شبر واما السبع المعروف فان اصحاب الكلام فى طبايع الحيوان يقولون ان الانثى لا تضع الا جروا واحدا وتضعه لحمة ليس فيه حس ولا حركة فتحرسه كذلك ثلاثة ايام ثم ياتى ابوه بعد ذلك فينفخ فيه المرة بعد المرة حتى يتحرك ويتنفس وتنفرج اعضاؤه وتتشكل صورته ثم تاتى امه فترضعه ولا يفتح عينه الا بعد سبعة ايام من تخلقه واذا مضت عليه بعد ذلك ستة اشهر كلف الاكتساب لنفسه بالتدريب والتعليم **قوله** اليمين ماخوذ من اليمين الذى هو العضو المعروف لانهم كانوا عند الحلف يضع الحالف يمينه فى يمين صاحبه وقيل من القوة لانه يقوى الحث على الوجود او العدم وسمى العضو يمينا لوفور قوته ومنه لاخذنا منه باليمين اى بالقوة **قوله** وبواردٍ ما ذكره من

ان الجر

ان الجر بواو رب مذهب الكوفيين والمبرد والصحيح ان الجر برب مضمرة وهو مذهب البصريين ويكثر برب محذوفة بعد الفاو بل وبدون هذه الاحرف كقوله • فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع • وقوله الاخر • بل مهمه قطعت بعد مهمه • وقول الاخر • رسم دار وقفت في طلله • تحرمثل ومهمه ورسم برب محذوفة قال في التسهيل يجر برب محذوفة بعد الفا كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ومراده بالكثرة مع الفا الكثرة النسبية اى كثير بالنسبة الى بل وقال فيه ايضا وليس الجر بالفا وبل باتفاق وحكى ابن عصفور ايضا الاتفاق لكن في الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الجر هو بالفا وبل لنيابتهما مناب رب **فائدة**
قال ابن هشام في شرحه على الشافية اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا ومطردا فالمطرد لا يتخلف والغالب اكثر الاشيا ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب والثلاثة قليلة والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه كثير وغالب ونادر وقليل
قوله ومذ ومنذ اعلم انهما ان دخلا على ماض كان بمعنى من الابتدائية نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة اى لبيان ان ما بعدهما اول زمان الفعل المثبت او المنفي وان دخلا على زمان حاضر كانا بمعنى في الظرفية لعنى انهما بمعنى في من غير اعتبار معنى الابتدا بل المراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الحاضر ولا يدخلا على مستقبل وان كان المجرور بهما نكرة معدودا نحو ما رايته مذ اربعة ايام كانا بمعنى من والى معا فيدلان على الابتدا ولانتها
قوله فنحو قولك غلام زيد اى فنحو زيد من قولك غلام زيد والعلما كثيرا ما يتسامحون اتكالا على ظهور المعنى المراد **قوله** ما تقدر باللام اى يستفاد من الاضافة اليه الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا

ذكر مع المضاف اليه وان لم يتحد المعنى للفرق الظاهر بسبب تعريف المضاف الى معرفة في الاضافة وتنكيره مع اللام بل قد لا يجوز اظهار اللام كيوم الاحد وانما الدار على افادة المناسبة المخصوصة بين المضاف والمضاف اليه وقس عليه ما ياتي **قوله** نحو غلام زيد اى والمخصوص بالاضافة الذي يقدر باللام نحو زيد في غلام زيد فانه يفهم منه من المناسبة بين الطرفين ما يفهم من غلام لزيد الا ان المراد من الاول غلام معلوم دون الثاني ولم يبين المص ولا الشم مواضع ما يقدر باللام وما يقدر بمن ولم يبين الشم مواضع ما يقدر بفي وقد بين ابن الحاجب ما ذكرنا حاصله ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف اى صادقا عليه وعلى غيره ولا يكون زمانا او مكانا له نحو بعض القوم وبمعنى من في الاضافة الى جنس المضاف اى امر صادق على المضاف وعلى غيره ولما لم يجز ان يكون المضاف احص من المضاف اليه كما ذكره الشيخ الرضي وجب ان يكون المضاف ايضا صادقا على المضاف اليه وعلى غيره وبمعنى في في الاضافة الى ظرف المضاف اى زمانه ومكانه من حيث انه ظرف اى اذا قصد بيان الظرفية فان اضيف الى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة كما في مضارع مصرف بيع الدار فالاضافة بمعنى اللام كما صرح به ابن الحاجب في الامالي ومنه نعلم ان معنى قوله فيما عدا ظرفه فيما لم يقصد افادة الظرفية فاحفظ ذلك فانه عزيز واعلم ان الظرف عند النحاة انما ينسب الى المصدر وما يتضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى في وظاهر كلام ابن الحاجب ككلام ابن مالك في الالفية وكلام ابن هشام ان اللام لا تقدر الا حيث لا تصلح من ولا في وليس كذلك ففي شرح الكافية معنى اللام هو الاصل وكذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه ومع صحة

تقديرها

تقديرها دون غيرها كخود ارز بد هذه عبارته مع حذف ما مثل به للاول لان فيه نظرا وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال ويوجه بان كلا من الظرف والبعض يصح فيه معنى لام الاختصاص قوله بمعنى الدالة على بيان الجنس اى فمن هذه بيانية قال استاذ شيخنا رحمهما الله واقول التحقيق انه عندهم لبيان ان المضاف اى جنس من اجناس الامور وانواعها لا لمجرد انه هو لا احترازهم عن اضافة الشئ الى نفسه ولا لانه اصل للمضاف كما شرطه بعض الشارحين لانه مما لا يدل عليه كلامهم ولا يلايمه اطلاقهم وتصريحهم بان اضافة المقادير والاعداد بمعنى من كشبر ارض ومائة رجل قوله اى ثوب من خز وباب من ساج يعني انه من جنس ذلك والاظهر ان خز ثوب وساج باب ايضا كذلك ان قصد بيان الجنس لتحقق الشرط المعتبر في كلامهم واختلف في اضافة الاعداد الى المعدودات كعشرة رجال فمذهب الفارسي انها بمعنى اللام اى الاختصاصية وذهب ابن السراج الى انها بمعنى من واختاره ابن مالك في شرح التسهيل والكلام فيه فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات كقفيز بر ورطل زيت وقد اتفقا فيما اذا اضيف عدد الى عدد كثلاثمائة على انها بمعنى من وقد يوجه ما اتفقا عليه بان العدد من مقولة المقدار والمقدار وصف بالنسبة الى ذي المقادير وهو المعدود ونفس بالنسبة الى المقدار والوصف يناسبه لام الاختصاص فلذا اختلفا في الاول والتعيين يناسبه البيان فلذا اتفقا في الثاني ولك ان تقول ما المانع من معنى لام الاختصاص فيما اتفقا عليه وفيما اتفقا عليه نظر لانه لا يصلح المضاف اليه للاخبار به عن المضاف اذ لو قيل هذه الثلاثمائة لم يكن مطابقا للمعنى المراد

قال شيخنا رحمه الله تعالى وبحاث بان ذلك يصح بتصرف في المضاف اليه
من جهة الجمعية فيقال هذه الثلاثمائة والاحتياج لمثل ذلك لا يضر واختلفوا
ايضا في الاضافة اللفظية فالجمهور لم يقدروا فيها حرفا ونقل ابو حيان
وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه وسكت عن
الاضافة الى الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير لام زايدة وقيل بتقدير من
فانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان اي شي منه حسن فتبين بالاضافة
انه من حيث الوجه وقيل غير ذلك واما الاضافة البيانية وهي اضافة
الشي الى مراده كسعيد كرز وبابه فليست على تقدير حرف ولا هي من
قسم المحضة عند الاكثرين بل هي اما غير محضة على راي الفارسي وغيره
او واسطة بين المحضة وغيرها على راي ابن مالك كذا قاله الجلال السيوطي
في فتاويه ويخالف ما قاله من ان الاضافة البيانية هي اضافة الشي الى
نفسه ما صرح به غير واحد كالعصام من ضبط البيانية بان يكون بين
المضافين عموم من وجه وقوله لسعيد وبابه يخالفه ايضا ما صرحوا
به من ان الاضافة في ذلك من اضافة المسمى الى الاسم قوله وزاد ابن مالك
تبعا لطايفة قسما ثالثا وهو ما يقدر بفي اي لانه ثابت في فصيح الكلام وارجاع
الاضافة فيه الى معنى اللام تكلف واكثر النحاة ردوها الى اللام فان معناها
المناسبة بين المضاف والمضاف اليه وكذا يكتفي بادنى ملابسة نحو كوكب
الخرقا اسم امراة والظرفية مناسبة ظاهرة قوله اي مكر في الليل اي
مكر واقع في الليل قوله وتربص اربعة اشهر اي تربص واقع في اربعة
اشهر قوله من امثلة الخ من فيه اما للتبعيض واما للبيان على تقدير
مضاف اي من بقية امثلة الخ وتقدم نظير ذلك وصريح ما تقدم ان الحرف
المذكور مقدر وصرح بذلك الجزولي وقول ابن الحاجب وهي اي الاضافة
بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في عبر به ابن مالك في التسهيل وبينهما فرق

لان ابن

ف

لان ابن درستويه رد على من قال بذلك بان يلزم عليه ان يكون كل مضاف
نكرة لانه يصير ثوب الخز وغلام زيد على معنى ثوب من الخز وغلام لزيد
وهو بلا شك نكرة ونحن اذا اضفنا الى معرفة لا تبقى نكرة فدل على ان الاضافة
ليست على معنى حرف واجيب بانه لا يلزم ما قاله ابن درستويه الا لو
قيل انها على تقدير من وتقدير اللام لان المقدر كالثابت وبهذا يعلم ان
التعبير بالمعنى اولى فليتامل هذا اخر ما اردناه من الفوايد
وتمام ما قصدناه من الزوايد وهو بلا عماد حقيق عند الاخ الموفق
الصديق في هذا الزمن الذي فيه النظر مفقود والعيون طاب
لها الرقود ونار البحث رايته الخمود والقرايح ظاهر فيها الكسل والجمود
تاب الله علينا بكرمه ووفقنا لاداء شكر نعمه وبصرنا بعيوب انفسنا
الابية واجزل لنا من سوابغ جوده المواهب العلية والحمد لله الموفق
للتمام وتحقيق المرام والصلاة والسلام على سيد الانام محمد خاتم الانبيا
وفاتح دار السلام وعلى اله واصحابه البررة الكرام شمس الهدى ومصابيح
الظلام وكان الفراغ من تاليفه ثالث عشر جمادى الاول سنه خمسة
عشر بعد الالف والحمد لله على كل حال وقد تم كتابة هذه النسخة
المباركة في يوم الثلاثا قبل الظهر خامس عشر خلت من شهر
محرم الحرام افتتاح سنه ثمانيه وستين والف على يد افقر العباد
وارحجها الى الملك الجواد الفقير الحقير المعترف
بالعجز والتقصير احمد بن محمد بن
محمد المادح الحنفي غفر الله له
ولوالديه ولمشايخه
ولكل المسلمين
اجمعين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي
ابدا ما دام وعلى آله وصحبه [illegible]
دايما [illegible]
دايما [illegible]
[illegible]

ام

أطالب علم النحو ارشدت فاستمع مسايل شتى تحتهن فوايد فما لفظ امر وهو يصلح ماضيا
ومستقبلا ان شيت واللفظ واحد وما واحد يبني وتبني جموعه ويعرب اسما وذلك ماهد
وما لفظة تاتي فتنصب اختها وتجزمها الاخرى وفي النصب شاهد وجمع اذا ما شيت بالجزم قلته
والا فخركه فاذا هو فاسد وما مضمر ياتي وليس مفسرا وليس ايا ما قيل هو عايد
وما لفظة من شانها اسم فاعل والا اسم مفعول اذا انا فاصد وما ان يضف ظرف الى محرك
وان لم يضف ظرف اليه فجامد وما لفظة بها تضفها لمعرب والا فمبني فما فيه ساقد
واية لام تمنع الشرط حكمه وتبطل عنه جزمه وتباعد وواو اتت في الفعل واتصلت به
ولا حكم للاعراب فيه يشاهد واي مثنى وافق الجمع في الهجا على حالة ما فيه يجحد جاحد
وما ناصب للفعل او جازم له ولا حكم للاعراب فيه يشاهد ومنتصب لفظا ومعناه فاعل
وهذا عجيب نادري مجاهد وما اسم على حرف وما هو مضمر ولا كاف تشبيه ليس فيه زوايد
وفعل على حرف وعند بجوابه وللعلم في النحو الدقيق قواعد

قرا له الدعاء بهذين البيتين مجربا [illegible]
يا رب ان الا لطفك [illegible] وتجعل دعائي انت تعلم
فاصرف عني [illegible] عدو [illegible] العبد [illegible]